عبد العال الباقوري

الساداتية عربياً

أبو مازن نموذجاً



مكتبة جزيرة الورد

اســم الكتاب : الساداتية عربيًا .. أبو مازن نموذجًا

المــــــؤلف : عبد العال الباقوري

رقــم الإ

مكتبة جزيرة الورد

القاهرة : ٤ ميــدان حليـــم خلـــف بنـــك فيصـــل

ش ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا ت : ٠١٠٠٠٠٤٠٤٦ ـ ٢٧٨٧٧٥٧٤

Tokoboko_5@yahoo.com

الطبعة الأولى ٢٠١٣

إهـــــــداء

إلى «الوقت« صحيفة بحرينية، تألقت سريعاً وانطفأت سريعاً...
وتحية إلى جميع من أسهموا فيها، إدارة وتحريراً وكتابة....
والتحية خالصة إلى كل صحيفة عربية جادة... وإلى كل صحفي عربي جاد...
الباقوري
مدينة نصر في ٢٠١٢/١١/٩

المقدمة:

تنازل من لا يملك لمن لا يستحق:

لم أجد عنوانا أفضل من هذا . فيه صدي كلمات الزعيم العربي وزعيم الزعماء العرب، جمال عبد الناصر، في وصفه لوعد بلفور بأنه : « وعد من لا يملك لمن لا يستحق» ، في يوم الخميس ٨ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٢ .. «والجمهورية» هي صحيفة جمال عبد الناصر وثورة يوليو ، والتي عبرت عن صعودها وهبوطها.. وقد أكدت في هذا المقال أن السيد محمود عباس (أبو مازن)، رئيس السلطة الفلسطينية، «نموذج عربي للساداتية» ، وأنه وصل في حواره مع القناة الثانية في التليفزيون الإسرائيلي ، والذي أذيع أو بُث في يوم الجمعة ٢ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٢ ، أي في ذكري «وعد بلفور» المشؤوم، وصل إلى مدى خطير وغير مسبوق، وهو التنازل عن حق العودة الذي يمكن اعتباره «حق الحقوق الفلسطينية»، بل جوهر القضية الفلسطينية، فما فلسطين إلا الأرض والشعب، وعلى رأسه لاجئو ١٩٤٨، الذين أصبحوا في الشتات، اليوم حوالي ٧ ملايين فلسطيني ، يحق لهم طبقا لقرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ في ١٩٤٨ - العودة إلى ديارهم وأراضيهم، ووطنهم ، الذي طُرد آباؤهم وأجدادهم منه عنوة، واغتصابًا وبالقوة ..».

عند كتابة هذه الكلمات ، كنت أتذكر مقالاً طويلاً عن «الساداتية عربياً .. أبو مازن نموذجاً » كتب في ٢٠٠٩، ولم ينتشر بسبب رحيل الذي طلبه المؤرخ الفلسطيني الجليل الدكتور أنيس صايغ ، رحمه

الله .. وبسرعة تداولت الأمر مع الصديق العزيز الأستاذ عبد القادر ياسين ، المؤرخ الفلسطيني المعروف، والذي كان قد نقل إليَّ طلب الدكتور أنيس، وألح - كعادته - في مطاردتي ، كي أفي بوعدي. وربما لذلك خرج المقال «مسلوقاً »، ولكنه يعبّر بجلاء عن فكرة محددة ، وهي أن الساداتية صارت ظاهرة عربية ، وليست مصرية فحسب ، وأنه لا مخرج للعرب من أزمة الوضع الحالي في الصراع مع العدو الصهيوني، إلا بالقضاء على «الساداتية العربية» التي لا يزال البعض يسبَح بحمدها ، ويتباهي بأمجادها، وبشكل لا يليق. وعلى أي ، للكتاب فيما يعشقون مذاهب وفيما يكتبون مآرب.

ولكن هذا المقال ، وحده لا يمكن أن يكون كتيباً قائماً بذاته .. وبسرعه تذكرت سلسلة من المقالات الأسبوعية ، كنت أنشرها في صحيفة «الوقت» البحرينية ، التي وئدت وهي في بداية عمرها الصحفي.

وقد أحزنني غيابها. إذ كانت منبراً لنشر ما لم يعد ثمة مجال لنشره في صحف عربية ، وخليجية بشكل خاص. وبسرعة فتحت جهاز «الحاسوب» ، كما يسمونه ، ورحت أقرأ وأستعيد ما كتبت ، واخترت منه بشكل خاص المقالات التي دارت حول التسوية ، والساداتية، وسياسة أبو مازن . ورأيت أن أقف عند عام ٢٠٠٩، الذي كتبت فيه المقال - الدراسة ، الذي يعتبر عماد الفكرة الأساسية .. على أمل أن أستجمع ما كتبت بعد ذلك سواء في «الوقت» أو في غيرها ، حول «الساداتية المصرية» أو ما يمكن تسميته منهج «الاعتدال العربي» ولكنه اليوم أصبح «اعتدالاً مبتذلاً» ، لا يعرف حداً في التنازل عن الحقوق...

بدليل اتصالات وأقوال الرئيس أبو مازن، ومنها، مثلاً، حديثه إلى مائة من الحاخامات (٢٧ أغسطس/ آب ٢٠١٢)، وخروجه عن الإجماع الوطني، ممثلاً في قرار اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ـ بمن فيها صوته هو ـ بالذهاب إلى الأمم المتحدة ٢٠١١ (أنظر الملاحق).

أما قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة، في ٢٩ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٢، فهو ليس ثمرة لمساعي أبو مازن الدبلوماسية، ولكنه ترجمة لنضال الشعب الفلسطيني، فضلاً عن أن أبو مازن سيهدر هذا القرار، ولن يجني الثمار الفعلية له، بدليل أنه سارع، فور استصدار القرار، إلى تأكيد موقفه المعروف بأن المفاوضات هي الطريق الوحيد للتسوية، وأكد عدم رغبته في انتماء الدولة الجديدة إلى المحكمة الجنائية الدولية.

بالإضافة إلى هذه المقالات ، فقد ساعدني الصديقان عبد القادر ياسين وأحمد الدبش في جمع وثائق وكتابات، تصبُّ في المجرى نفسه، وتزيد مضمون الكتاب، عمقاً وثراءً .. والشكر موصول لكل من أسهم بجهد وعمل، ولو بكلمة، كي تخرج هذه الصفحات بسرعة، رداً علي «تنازل من لا يملك لمن لا يستحق» ، الذي أخشي أن يمر كما مرت تنازلات عديدة وخطيرة ، لم نعرف خطورتها ، لحظة وقوعها، ولنا أن نتذكر تصفيق الأخ الرئيس «أبو عمار» لكلمات الرئيس السادات أمام مجلس الشعب، التي أعلن فيها استعداده لزيارة الكنيست .. ومن يومها ، لم تكف عجلة التنازلات العربية عن الدوران ... تُرى متى تتوقف ؟ وكيف ؟ البداية لذلك لن تأتي إلا بمراجعة نقدية عميقة وأمينة لما يسمى «عملية التسوية» ، من أجل وضع وشق طريق بديل ، بعيداً عن «الساداتية» وتنازلاتها التي بلا ثمن.

وإذا لم يحدث هذا اليوم، فمن المؤكد أن يحدث غداً .. وغد لناظره قريب.

الساداتية عربياً..أبو مازن نموذجاً:

هذا مقال موجز ، لا يحتمل مقدمات ، ولكن هناك تحفظات منهجية يجب إيرادها بدءاً من سؤال : هل يمكن وضع اللحظة الراهنة، أي لحظة الكتابة ، جانباً عند الحديث عن ظاهرة ذات طابع تاريخي ولكنها لما تتكامل بعد ؟. هذا المقال يستهدف تحليل مجموع التصرفات والأفكار السياسية السابقة – وليست الماضية – للسيد محمود عباس (أبو مازن) رئيس كل من السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية وحركة « فتح » ، فهل يمكن أن تتخطى تصريحاته الأخيرة وأبعادها ، مثل إعلانه عدم إعادة ترشيح نفسه للرئاسة الفلسطينية وعدم العودة إلى مفاوضات التسوية إلا بشروط ؟ أليس هذا جزءاً من الظاهرة التي لما تتكامل بعد ؟. إن هذا من ثغرات الكتابة السياسية ذات الطابع التاريخي ، مما يقتضي تقييد القلم واللسان عن إصدار أحكام مسبقة ، مهما سندتها وقائع سابقة ومقدمات معروفة .

ليس هذا تفلسفاً ولا « فذلكة »، ولكنه تحفظ امرئ يسعى أن يكون موضوعياً وليس محايداً ، فأي جانب من السياسة – العلم والممارسة – لا يعرف الحياد ويأبى الانحياز، هذه واحدة . أما الثانية فملخصها أنه إذا كان جميع الثوار العرب في العقدين الخامس والسادس من القرن الماضي قد خرجوا من عباءة الزعامة الناصرية ، فإن أنظمة وقيادات عربية أخرى خرجت منذ سبعينيات القرن

العشرين من عباءة « الساداتية العربية »، التي تعني، تحديداً مجموعة الأفكار والسياسات التي اتخذها الرئيس المصري السابق أنور السادات، في العلاقات العربية والدولية وتجاه الصراع العربي – الصهيوني ، في الفترة ما بين توليه السلطة في سبتمبر / أيلول ١٩٧٠ واغتياله في ٦ أكتوبر / تشرين الأول ١٩٨١ . عبر هذه السنوات ، كان السادات « صاحب مدرسة مميزة وغير مسبوقة في تاريخ العرب الحديث ». [لطفي الخولي : مدرسة السادات السياسية واليسار المصري . القاهرة ، طبعة «كتاب الأهالي» ، ١٩٨٦. ص ١٧].ومن الواضح أن الموضوع أوسع من هذه الصفحات .. ثم تبقى ملاحظة أخيرة ، وهي أن أهمية « أبو مازن » والاهتمام به في الحياة السياسية الفلسطينية يسبقان وصوله إلى المناصب القيادية ، أي منذ عضويته للجنة المركزية لحركة « فتح » ثم اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، في حين أن الاهتمام بالسادات في الحياة السياسية المصرية والعربية برز، بشكل خاص، منذ توليه منصب الرئاسة في مصر ، خاصة بعد الانقلاب الذي قام به في ١٣ مايو / أيار ١٩٧١، والذي أطلق عليه لسبب غير معلن «ثورة ١٥ مايو

ساداتي أصيل ولكن :

يروى أن السيد محمود عباس (أبو مازن) عضو اللجنة المركزية لحركة « فتح » وعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، قال في ١٩٧٧ ، تعليقًا على الزيارة المشؤومة التي قام بها الرئيس المصري السابق أنور السادات للقدس المحتلة « فاتتنا الطيارة - طائرة السادات ». [زياد منى : محمود عباس .. كفى !. صحيفة الأخبار اللبنانية ، في ١٦ كانون الثاني - يناير ٢٠٠٩]. ومنذئذ حاول اللحاق بها ليس كشخص بل كاتجاه يحاول أن يساير خطا السادات في التسوية مع العدو الإسرائيلي ، وفي العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وهو تيار عبَّر عن تماثله وتمثيله فلسطينياً للسياسة الساداتية . وهنا ، قد يعجز المرء عن العثور على شخص عربي يجمع أوجه التشابه السياسية مع السادات أكثر من أبو مازن . كان كل منهما صاحب دور ما في نشأة وبداية التنظيم السياسي الذي أصبح تنظيم السلطة الأول في حركة الضباط الأحرار المصرية التي قادت ثورة ٢٣ يوليو - تموز ١٩٥٢، والثاني في حركة « فتح » التي تولت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية منذ ١٩٦٨، كما أصبحت حزب السلطة الفلسطينية التي أقيمت بناء على اتفاقيات أوسلو. وقادت المصادفة - التي لها قوانينها - كلاً من الرجلين إلى مركز قيادة تنظيمه ، هو منصب الزعامة السياسية في بلده . لا يعني هذا إسقاط الاختلافات بين الرجلين والتجربتين والقطرين ولكن ما يجمعهما على المستوى الشخصي أكثر مما يفرقهما .

ولكن ما الذي تعنيه الساداتية عربياً على وجه التحديد ؟. إنها مجموعة السياسات والأفكار التي عبرت عن مواقف محددة لعل أبرزها ما يلي :

* الانسلاخ عن العرب ومهاجمتهم .
* نبذ خيار القتال والاستمساك بالمفاوضات بديلاً وحيداً ، مع ميل إلى المفاوضات السرية
* التنازلات المجانية للعدو على مائدة المفاوضات بل وقبل التفاوض .
* الاعتماد على أمريكا مع إقرار أنها حليف وثيق لإسرائيل .

وحرصاً على الاختصار ، وتجنباً للإطالة ، سأفترض أن هذه السمات معروفة بالنسبة للرئيس السادات ، ولذلك لن أطيل التدليل عليها ، ولن ألجأ إلى الاقتباس كثيراً من أقواله وتصريحاته . علماً بأن أنصار الساداتية من العرب والمصريين لا يزالون يعتبرون الرجل سابقاً لعصره ، وأنه حقق لبلده ما لم يحققه آخرون لبلادهم . ولا يزال هؤلاء الأنصار يرون في السادات بطلاً للحرب والسلام .

وكي لا نتجاوز حقيقة مهمة ، يجب أن نسجل نقطة اختلاف مهمة بين السادات وأبو مازن ، فقد استمسك الأول وأصر في كامب ديفيد ١٩٧٨ على إزالة جميع المستوطنات الإسرائيلية من سيناء ، وقد حقق هذا بصرف النظر عن المقابل الذي حصل عليه العدو الإسرائيلي .. في حين ، لم يتمكن أبو مازن والقيادة الفلسطينية من تحقيق مثل هذه الخطوة في اتفاق ١٣ سبتمبر / أيلول ١٩٩٣ مع العدو الإسرائيلي ، ووضعت قضية المستوطنات ضمن قضايا ما يسمى الحل النهائي .. وكان هذا من أخطر الخطايا في اتفاق أوسلو ، وكان موضوع نقد حاد من قوى فلسطينية وعربية كثيرة ، في حين وقف أبو مازن يدافع عن الاتفاق الذي أبرمه ويعتبر أنه قام « بعمل تاريخي وبإنجاز عظيم لشعبنا » [محمود عباس (أبو مازن): طريق أوسلو . شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ، ١٩٩٤. ص ٩].

إن التاريخ سيدين كل مفاوض تساهل في قضية وقف الاستيطان وقفاً شاملاً ووافق على الاتفاق مع العدو الصهيوني وهو يعلم مدى حرصه على الاستمرار في التوسع في الاستيطان . وقد تم هذا التساهل أو التنازل دون مقابل لأن الاعتراف الإسرائيلي بمنظمة التحرير الفلسطينية الذي اعتبره مفاوضو أوسلو انتصاراً هائلاً لم يكن في أساسه أكثر من تنازل إسرائيلي رمزي . فهل كان هذا يستأهل تأجيل كافة القضايا المركزية محل الخلاف إلى مفاوضات مستقبلية ، لا تزال تعقد بعد ١٦ عاماً من التوقيع أنظر المزيد عن هذا في ليف غرينبرغ : سلام مستحيل ، ترجمة جواد سليمان الجعبري . المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله ، ٢٠٠٧. ص ١٢٦-٢٣٤].

إن التدقيق في دور أبو مازن في مفاوضات أوسلو [انظر كتابه الذي سلفت الإشارة إليه ، وكتاب أبو علاء عن « مفاوضات أوسلو »، وكتاب ممدوح نوفل « قصة اتفاق أوسلو ». ومن وجهة نظر معارضة للاتفاق ، انظر كتابيّ نايف حواتمه : « أوسلو والسلام الآخر المتوازن » (١٩٩٨) و « أبعد من أوسلو : فلسطين إلى أين؟ (٢٠٠٠)] يبدو معه تشابه مع دور السادات في كامب ديفيد ، مع الاختلاف بينهما في الموقف من الاستيطان الإسرائيلي وقد كان الكامب أفضل من أوسلو بالنسبة للاستيطان في الضفة وغزة ، فقد أقر مناحيم بيجن رئيس الوزراء الإسرائيلي بوقف الاستيطان ثلاثة شهور ، ولكن الرئيس الأمريكي كارتر يوحي بأن بيجن اتفق معه على وقف الاستيطان طالما كانت المفاوضات مستمرة .

وفوق كل هذا ، فإن أبو مازن ملك من الشجاعة قدراً جعله يدافع علناً وبقوة عن السادات ، وقال في حوار نشرته جريدة « الاتحاد » الظبيانية في ١٩٩٧/١١/٢٦، قال : « السادات مظلوم ، لم ينصفه الدارسون بعد ، فقد كان بعيد النظر والرؤيا وظلمه كثيرون بالاتهامات المتسرعة دون تعقل . وقد أراد أغلب المشاركين في قمة بغداد ١٩٧٨اللحاق بمصر وإقناع السادات بالتريث فقط .. والأغلبية لم يكونوا قادرين على الاعتراض أمام المد الشعبي العربي المعادي للزيارة وتداعياتها » [نقلاًَ عن نايف حواتمة : أوسلو والسلام الآخر ، ص ٢٦١-٢٦٢].

ضد .. ومع :

أبو مازن على خطا السادات في معارضة والوقوف ضد العمل العربي المشترك لتحقيق تسوية ومع الحل المنفرد . ما أن توقفت مدافع أكتوبر – تشرين الأول ١٩٧٣، وربما قبل أن تتوقف ، ظهر ميل الرئيس السادات إلى نبذ الحلف العربي الذي خاض الحرب ، والاتجاه إلى حل منفرد مع « إسرائيل » برز هذا بشكل خاص في مؤتمر جينيف في ١٩٧٤، الذي قاطعته سوريا وشاركت فيه مصر ، ثم تجلى هذا واضحاً في ثلاثية الزيارة والكامب والمعاهدة [انظر في مقدمات هذا: إسماعيل فهمي : التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط . مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٨٥، وانظر كذلك مذكرات وزراء الخارجية المصريين : بطرس غالي ، محمد إبراهيم كامل ، وعصمت عبد المجيد].

أما أبو مازن فقد كان « دائب الدعوة إلى الانفراد الفلسطيني في التسوية، بعيداً عن التنسيق العربي »، حسب تعبير الدكتور أحمد صدقي الدجاني : لا للحل العنصري في فلسطين – شهادة على مدريد وأوسلو . دار المستقبل العربي ، القاهرة ، ١٩٧٤. ص ٣١٢]. وفي تعليقه على عرض أبو مازن اتفاق أوسلو على المجلس المركزي في ١٩٩٣/١٠/١٠، تساءل الدجاني : « أي مقامرة هذه بنضال شعب لأكثر من قرن ؟!» [المصدر السابق نفسه ، ص ٣١٣]. ولكن متى بدأت هذه المقامرة ؟. مقدماتها ترجع إلى أوائل السبعينيات من القرن الماضي ، وعبر قنوات خلفية أجرت اتصالات مع بعض الإسرائيليين . وتصادف هذا مع وصول الرئيس السادات إلى السلطة في مصر .. إن أحداث واتصالات تلك الفترة ، سواء مصرياً أو فلسطينياً ، لم تكتب كاملة وموثقة بعد . ولكن الأمر المؤكد أن تيار السعي إلى تحقيق « الحل السياسي » برز في قيادة منظمة التحرير بعد الخروج من بيروت ، وتضمن هذا قبول الحكم الذاتي بدلاً من الدولة المستقلة . [جمعه اللامي : قضية ثورة . شركة بابل للنشر ، نيقوسيا – قبرص ، ١٩٨٦.ص٨٩].

ويذكر اللامي أن ياسر عرفات اشتغل بجهد لا يعرف الكلل طيلة العام ١٩٨٤ لبناء عربة سلام عربية تقودها ثلاثة جياد : مصر ، والأردن وفلسطين . [المصدر نفسه ص ١٥٨]. كما ينقل على لسان « أبو صالح » عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، عندئذ، قوله: إن أحد نهجين خرجا من بيروت ذهب إلى أنه « لا يوجد أمام شعبنا إلا الحكم الذاتي » وأعلن أصحاب هذا الاتجاه موقفهم صراحة في جلسة رسمية للجنة المركزية ، لحركة فتح طبعاً . [المصدر نفسه ، ص ١٨٥].

هذا الخط ، كان أبو مازن أحد مفكريه وربما أكبرهم ، وقد حاول أن ينظر لمقولة إن العرب هم الذين أضاعوا فلسطين . وله في هذا كتاب متكامل لم ينشره وعنوانه « ما أشبه اليوم بالأمس .. ولكن – الكيانية الفلسطينية أمام التحديات في المنطقة ». ويمثل مضمون الكتاب تبريراً لاتجاه الحل المنفرد الفلسطيني ، ويعتبر المقدمة الحقيقية لمفاوضات أوسلو واتفاقها . ولا مجال هنا لعرض هذا الكتاب ، وإن كان قليله يغني عن كثيرة ، ويكفي أن السطور الأخيرة فيه تقول :« لا ننكر أن حكامًا من العرب يتألمون لألمنا ويشعرون بمعاناتنا ، ولكن تأثيرهم في بؤرة الصراع ضعيف وإمكاناتهم في تعديل موازين القوى قليلة . أما أولئك سيتصدون للقضية ويدعون زوراً وبهتاناً أنهم معنيون بها حتى النخاع ، فهم في حقيقتهم لا يعنون كل كلمة يقولونها، وإن جل اهتمامهم ينصب على تغييب الشعب الفلسطيني، وإلغاء دوره، والمساومة على قضيته مقابل الحصول على المكاسب المحلية والشخصية ». ومن يقرأ فصول « ما أشبه اليوم بالأمس » لا يحتاج إلى إعمال الذهن كثيراً ، كي يعرف من الذين أو الذي قصدهم أبو مازن بقوله « أولئك الذين يتصدون للقضية ».

من هنا بالذات جاءت مفاوضات أوسلو واتفاقها ، ومن هنا كان أبو مازن متسقاً مع نفسه حين تحدث بعد إبرام الاتفاق عن العرب بوصفهم « الجيران » أو« العرب الآخرين » ،وإن كان قد تلا ذلك قوله إن « الوطن الفلسطيني جزء لا يتجزأ من هذه الأمة» [أبو مازن : طريق أوسلو ، سبق ذكره ، ص ٣٢٦ و ٣٣]. كيف يستقيم القول الأخير مع ما ذكره أحد أعضاء لجنة متابعة المفاوضات في أوسلو من أن القيادة الفلسطينية – وعلى رأسها أبو عمار وأبو مازن – رفضت اقتراح محسن إبراهيم أمين عام منظمة العمل الشيوعي اللبنانية بتأجيل توقيع اتفاق أوسلو أطول فترة ممكنة على أن يقوم أبو عمار بجولة عربية يطلع خلالها كل العرب على الاتفاق

مع الانتظار إلى أن يتوصل العرب الآخرون إلى اتفاقات ، وأن يكون التوقيع جماعياً ، حتى لا يتهم الفلسطينيون بأنهم عملو « كامب ديفيد » جديدة . [ممدوح نوفل : قصة اتفاق أوسلو الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٩٥. ص ١٢٥]. وبالفعلة الساداتية ذاتها في التفاوض ، لم يتم التوقف في أوسلو عند التفصيلات ، وكان أبو عمار وأبو مازن غير مهتمين بالنصوص [المصدر السابق ، ص ١٩٩-٢٠٠] ولدرجة أن البعض قال « أبو عمار لم يقرأ اتفاق أوسلو ». [المصدر نفسه، ص ٢٥٣] .

لا للحرب .. نعم للتفاوض وسراً :

الرئيس المصري أنور السادات هو الذي رفع شعار « آخر الحروب » عن حرب أكتوبر / تشرين الأول المجيدة ، بل قال والحرب في قمتها ، وأمام مجلس الشعب المصري في ١٦ أكتوبر / تشرين الأول أنه لا يستطيع أن يحارب أمريكا ، مع أنه في الخطاب نفسه قال:إن مصر أصبح لديها درع وسيف !!. وسيراً على النهج نفسه تحدث أبو مازن عما سماه « عدم عسكرة الانتفاضة »، انتفاضة المقدسات والأقصى ، وقال في حديث صحفي نشرته صحيفة « الشرق الأوسط » التي تصدر في لندن في ٣١ أكتوبر / تشرين الأول ٢٠٠٠ كلاماً يستحق أن يسجل هنا :

« نحن لا نريد أن نحارب الإسرائيليين ، فخيار الحرب غير وارد لدينا .. نحن خيارنا المفاوضات والسلام من خلال المفاوضات ».ومن المعروف أنه لا توجد حركة تحرر وطني أخذت بهذا النهج . أغلب حركات التحرر الوطني التي نجحت أخذت وطبقت مبدأ « قاتل وفاوض ». وبعضها - مثل الحركة الوطنية في تونس - رفع شعار «خذ وطالب» . ولكن التجربة الفلسطينية تختلف جذرياً عن تجربة تونس ، بل وحتى عن التجربة الجزائرية التي خاضت حرب تحرير استمرت من ١٩٥٤ إلى ١٩٦٢، ودفعت أكثر من مليون شهيد ».

ولم يقف الأمر عند أخذ أبو مازن بخيار التفاوض بديلاً أو رديفاً لحرب التحرير الشعبية أو للانتفاضة ، بل إنه سلك أساساً وقبل أوسلو وفي أوسلو مسلك المفاوضات السرية أو القنوات الخلفية التي ذكر كثيراً منها في كتابه «طريق أوسلو»، وهو يفاخر بذلك ويتجاهل أن هذه القنوات الخلفية كانت وسيلة استدراج واستنزاف سياسي للمفاوض الفلسطيني ، الذي انساق إلى التفاوض في إطار تصورات العدو . ومفاوضات أوسلو طبقاً لاعترافات المشاركين الفلسطينيين فيها تجسيد لذلك

ويكفي هنا الوقوف عند واقعتين محددتين : الأولى مجموعة الأسئلة التي وجهها « يوئيل زينجر » إلى الوفد الفلسطيني في أوسلو وإلى من وراءه ، ولما تلقى الإجابة قال بصريح العبارة :« إذا لم نتوصل إلى اتفاق مع هؤلاء الأشخاص ، سنكون حميراً » [أوري سبير : المسيرة - حكاية أوسلو من الألف إلى الياء ، ترجمة بدر عقيلي . دار الجليل للنشر ، عمان ، ١٩٩٨. ص ٤٥]، والثانية هي كلمة أحمد قريع (أبو علاء) في الجلسة الافتتاحية في أوسلو في ١٩٩٣/١/٢٠ والتي أبدى فيها استعداداً لإقامة منطقة حرة في غزة تمتد إلى أسدود . [انظر نص هذه الكلمة في : أحمد قريع (أبو علاء) ، مفاوضات أوسلو ١٩٩٣ . مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ، ٢٠٠٥. ص ٤١١ - ٤١٤] . أكثر من هذا قال أبو علاء في ختام هذه الكلمة إن إسحاق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي عندئذ تحدث عن «الكونفدرالية » كخيار مستقبلي و « نحن ننظر بجدية إلى هذا الطرح ».

لا مجال للخوض كثيراً في تفصيلات محادثات أوسلو ، يكفي أنها تكون في كثير من وقائعها قريبة الشبه بمفاوضات كامب ديفيد ١٩٧٨. لقد كانت أوسلو تجسيداً للساداتية الفلسطينية .. بل وتفوقت عليها . ولا أدل على ذلك ، من أن النسخة الأصلية من «إعلان المبادئ » - وهو جوهر اتفاق أوسلو - تمت صياغتها من قبل الوفد الإسرائيلي . [ممدوح نوفل : قصة اتفاق أوسلو ، مصدر سابق ، ص ٣٢٠]. ومع ذلك يتيه أبو مازن فخراً بما يسميه « السرية التي أبهرت العالم وصعقت الكثيرين » [أبو مازن : طريق أوسلو، مصدر سابق ، ص ٢٨٣]، ولم تكن أوسلو محطة التفاوض السري الأخيرة في مسيرة أبو مازن ، فقد تلتها مباشرة لقاءات مهدت وأدت إلى ما سمي « وثيقة أبي مازن - بيلين » التي طواها النسيان مع اغتيال إسحاق رابين في نوفمبر - تشرين الثاني ، ولكنها تضمنت تصورات خطيرة عن التسوية النهائية [يوسي بيلين : عملية السلام - وثيقة أبي مازن - بيلين ، ووثيقة بيلين - إيثان. مركز البحوث والدراسات الفلسطينية ، نابلس ، ١٩٩٨]. في هذه الورقة ، يذكر « بيلين » أن أوسلو كانت ترجمة لكامب ديفيد وتحديثه إلى مفهوم ١٩٩٢- ١٩٩٣. فهل هذه ساداتية «معدلة» ؟، بالعكس إنها أكثر تنازلاً ، ولم يجاف «رابين » الحقيقة حين فاخر بحق بأنه حصل على اتفاق بشأن الحكم الذاتي أفضل مما اتفق عليه مناحيم بيجن مع السادات ، فهو لم يفكك مستوطنة بينما فكك الليكود «ياميت في سيناء» [ممدوح نوفل : قصة اتفاق أوسلو ، مصدر سابق ، ص٢٢٦].

الجدير بالملاحظة هنا ، أن أوسلو أهدرت الانتفاضة وأدت إلى وقفها ، كما أن كامب ديفيد أهدرت كل ما هو إيجابي في حرب أكتوبر - تشرين الأول ١٩٧٣.

التنازلات المجانية :

أصبح الرئيس المصري أنور السادات نموذجاً لتقديم تنازلات في المفاوضات دون الحصول على مقابل . بدأ هذا غداة حرب أكتوبر -تشرين الأول ، وفي اتفاق فصل القوات الأول ، واستمر بعد ذلك وصولاً إلى الكامب ومعاهدة ٢٦مارس /آذار ١٩٧٩ المصرية - الإسرائيلية . عن كامب ديفيد تحدث الدكتور بطرس غالي في مذكراته «الطريق إلى القدس» عن التنازلات التي قدمها السادات «من أجل عيون كارتر » ، فضلاً عن أنه عهد إلى الرئيس الأمريكي بصيغه للاتفاق مستعد لقبولها بديلاً لما سيعرضه هو نفسه في المحادثات مع بيجن ... وقد انتقلت عدوى التنازلات المجانية إلى المفاوض الفلسطيني ، وفي كتابه «طريق أوسلو» [مصدر سابق ، ص٣٠٩] يقدم أبو مازن مثلاً للتنازلات المجانية ومقدماً . إذ قدم الوفد الإسرائيلي المطالب الآتية:

- الاعتراف بحق إسرائيل بالوجود بأمن وسلام .
- القبول بالقرارين ٢٤٢ و٣٣٨.
- القبول بالتفاوض حول المرحلة الانتقالية والمرحلة النهائية ، والتفاوض هو الطريق الوحيد للوصول إلى تسوية سياسية .
- نبذ الإرهاب .
- وقف كافة أعمال العنف والإرهاب .

إلغاء مواد الميثاق (الوطني الفلسطيني) التي تتناقض مع حق إسرائيل في الوجود ، أو تتعارض مع هذه البنود .

إن ياسر عرفات بصفته رئيس منظمة التحرير مستعد للقاء أي مسؤول إسرائيلي .

وفي تعليقه على هذه المطالب الإسرائيلية ، يعترف أبو مازن بأنه سبق للمنظمة أن التزمت بعدد منها « في مناسبات رسمية مختلفة ... دون أن يكون أي التزام من قبل إسرائيل ». وهناك تنازلات جوهرية أخرى يسوقها أبو مازن بكل بساطة ، مثل إقراره بـ«شرعية وجود إسرائيل » [المصدر السابق ، ص ٣١٠]، واستخدام تعبير « حق إسرائيل في الوجود »، وهو تعبير ورد في رسالة وجهها عرفات إلى رابين.

أمريكا . دور بلا بديل :

الرئيس المصري أنور السادات هو صاحب تعبير أن أمريكا تملك ٩٩% من أوراق اللعبة في الشرق الأوسط . وبالمثل فإن أبو مازن رأى أنه لا تسوية ولا حل للصراع مع «إسرائيل » إلا عن طريق أمريكا ، وقال في حديثه إلى صحيفة « الشرق الأوسط » في أكتوبر – تشرين الأول سنة ٢٠٠٠ والذي سلفت الإشارة إليه : « الولايات المتحدة قوة عظمى بدأت عملية السلام ولها دورها . وستبقى تحافظ على دورها ... لأنها عظمى ». ثم يضيف : « نحن لا تراودنا الأوهام بصدد أن أمريكا تنحاز إلى إسرائيل ومع ذلك أقول إننا نتمسك بأمريكا كوسيط رغم إدراكنا أن أمريكا لن تتخلى عن إسرائيل أو تأخذ جانبنا ».

وحين يسأله الصحفي الذي أجرى الحديث : أليست هذه سادية أن تقول للأمريكيين إننا نعرف أنكم منحازون لإسرائيل ، ومع ذلك نحن نتمسك بكم . أو لم تصارحوهم باحتمالات تأثر مصالحهم إذا طال انحيازهم إلى جانب إسرائيل ؟، يرد أبو مازن قائلاً : « نحن لا نستخدم مثل هذه اللغة معهم ، لأن هذه لغة تهديدية بصراحة »!!. إن هذه دبلوماسية من نوع غريب ، دبلوماسية ترفض مجرد التهديد فماذا يتبقى لديها من عناصر القوة التي تستخدمها لاسترداد حقوقها ، واستعادة أرضها وتحريرها . إن هذا منطق دبلوماسي لا يقف على قدمين ، وهو الذي دفع أمريكا - مع اختلاف إداراتها منذ ١٩٦٧ إلى اليوم – إلى أن تواصل تأييدها لإسرائيل ورفضها لإقرار حقوق العرب ، حتى طبقاً للقرارات الدولية التي أقرتها مثل القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ وطبقاً للاتفاقات التي أبرمت فوق أرضها ، بما في ذلك اتفاق أوسلو ، فقد رفضت الإدارة الأمريكية التدخل في المفاوضات المتعلقة بتنفيذ التزامات وردت في هذا الاتفاق « ورفضت تحمل مسؤولياتها كراعية للمفاوضات وكشاهدة على التوقيع » [ممدوح نوفل: قصة اتفاق أوسلو، مصدر سابق، ص ١٩٦] وقد تواصل هذا الموقف الأمريكي منذ إدارة كلينتون إلى إدارة أوباما الحالية (مع بعض تحسينات في لغة الخطاب) ومع ذلك تواصل التعلق الفلسطيني من جانب القيادة بانتظار العدالة الأمريكية ، التي لن تأتي غالباً .. وهذا ما تشير إليه الأحداث والتطورات منذ دخول أوباما البيت الأبيض في ٢٠ يناير – كانون الثاني من العام ٢٠٠٩ الذي يلفظ أنفاسه الأخيرة دون أن يحقق الرئيس الأمريكي خطوة إيجابية واحدة على درب التسوية حتى بالمفهوم الذي يقبله أكثر المعتدلين الفلسطينيين ، أو إن شئت فقل أكثر الفلسطينيين الساداتيين . فمما لا شك فيه أن ما يجري اليوم من استيطان في الضفة والقدس

ومن رفض إسرائيلي معلن وصريح . رفض الحقوق الفلسطينية هو الثمرة المرة للساداتية مصرياً وعربياً ، وللساداتية الفلسطينية التي لم تتعلم درساً واحداً من الفشل الذي أصاب الساداتية عربياً ، بل ذهب أبو مازن بعد توقيع أوسلو للقاء الدكتور بطرس غالي وزير الدولة للشؤون الخارجية الذي صحب السادات في زيارة القدس المحتلة ، وقال إنه أبدى ابتهاجاً بتوقيع الاتفاق الإسرائيلي - الفلسطيني « ولعله أكثر المبتهجين في الوطن العربي لأنه أول من تضامن مع الرئيس الراحل أنور السادات ولم يتخل عنه كغيره من وزراء الخارجية عندما وقع اتفاقية كامب ديفيد » [أبو مازن : طريق أوسلو ، مصدر سابق ، ص ٣٢٠]. فهل هناك ساداتية أكثر من هذا ؟.

وأخيراً : الرئيس السادات انقلب على خط عبد الناصر منذ أول يوم لاستيلائه على السلطة ، وقبل أن يشيع جثمان الزعيم العربي الكبير كان السادات - وهو رئيس مؤقت - يتحدث عن التغيير الشامل الذي سيجريه ، طبقاً لما شهد به وزير الدفاع الأمريكي السابق رونالد رامسفيلد الذي كان عضواً في الوفد الأمريكي في جنازة عبد الناصر ... وبعد أقل من عام ، وفي لقائه مع وليام روجرز وزير الخارجية الأمريكي في ١٩٧١، كان يتحدث عن طرد السوفيت من المنطقة »، طبقاً لوثائق الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون .. وقد كان في أبو مازن قبس من هذه الساداتية ، أي الخروج على خط سلفه . هل كان أبو عمار يرجم بالغيب عندما تحدث منذ ١٩٩٣ (!) عن لعبة دولية للتخلص منه وتبشيره الشعب الفلسطيني بقوله : « مبروك عليكم رئيسكم الجديد أبو مازن ». [ممدوح نوفل : قصة اتفاق أوسلو ، مرجع سابق ، ص ١٤٩]. وعندئذ كان أبو مازن ينعى على نفسه أنه والآخرين : « تركنا لأبو عمار كل شيء ، أعطيناه المنظمة وفتح » [المصدر نفسه ، ص ٢١٤] ويعترف بأن « أبو عمار يعتقد أن أبو مازن يسعى لخلافته » و « يتهمني بأني أحضِّر نفسي كي أكون البديل » [المصدر نفسه ، ص ٢٥٤]..

وعلى الرغم من أن صاحب هذه الرواية ، أي ممدوح نوفل ، ينسب أيضاً إلى أبو مازن قوله : « لن أقيم في دولة فلسطين ، ولن أدخل معكم ، سأودعكم ، وأقول وفقكم الله بقيادة ياسر عرفات »، إلا أنه دخل أرض فلسطين ، بل ونازع عرفات في سلطاته وهو حي .. ثم خلفه في مراكزه الثلاثة في قيادة : السلطة والمنظمة وفتح !. والخلافة لم تكمل قصتها بعد .

تأملات في عملية التسوية:

لعل المرء يستعير - في هذه الخواطر - من أستاذه العلامة حامد ربيع عنوان كتابه :« تأملات في الصراع العربي - الإسرائيلي » الصادر في ١٩٧٦، وهو - على الرغم من تركيزه وربما بسبب تركيزه - واحد من أهم الكتب في موضوعه . تجنبت هنا حديث « الصراع » ، ورأيت لأسباب معروفه التركيز على التسوية وأدواتها دون أن يعني هذا أن جانب « الصراع » قد اختفى أو انتهى . ربما يكون قد تراجع ، أو حاول البعض أن يداريه ، منذ ادَّعى الرئيس السادات أن « حرب أكتوبر (تشرين الأول ١٩٧٣) آخر الحروب . وهو ادعاء لم يصمد طويلاً ، بدليل أن بلداً عربياً واحداً هو لبنان شهد منذ ١٩٧٣ ثلاث جولات حرب وقتال في ١٩٧٨ ، و ١٩٨٢ ، و٢٠٠٦ .

إذن لماذا الحديث الآن عن التسوية وآلياتها ؟. أمس الأول ، الاثنين ١٩ نوفمبر - تشرين الثاني الحالي ، كان الذكرى الثلاثين للزيارة المشؤومة التي قام بها الرئيس السادات إلى القدس المحتلة . جاءت الزيارة بعد ١٠ سنوات من هزيمة ١٩٦٧ ، وبعد ٣٠ سنة من قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين في ١٩٤٧ . واليوم ، فإن هذه الخطوة كانت مفصلاً زمنياً بين ٣٠ سنة سبقتها و٣٠ سنة أخرى تلتها. وكل مرحلة من هاتين لها سماتها ، وخصائصها ، ووقائعها ، ورجالها، وأكاد أقول : زعماءها . وندع الحديث عن المرحلة الأولى أي من ١٩٤٧ إلى ١٩٧٧ ، لنقف عند المرحلة الثانية ، ١٩٧٧ - ٢٠٠٧ ، مرحلة التسوية البائسة ، بكل ما حفلت به من جولات تفاوض ومباحثات ، وصولاً إلى اللقاء المنتظر في « أنابوليس » وهو لقاء غريب يأتي في ختام مرحلة غريبة . فمن المفترض أن أمامنا أسبوعين فقط لعقد هذه « القعدة » ، ومع ذلك وحتى كتابة هذه السطور لم يحدد الداعي ، وهو الولايات المتحدة الأمريكية ، موعد هذا اللقاء ولا جدول أعماله ولا المدعوين إليه . وهذا في حد ذاته يجدد طرح سؤال أثير في بداية هذه المرحلة حول مدى صلاحية أمريكا لأن تكون « وسيطاً » في عملية التسوية بين العرب والصهاينة مع أنها هي السند الأول والأكبر لأحد طرفي هذا الصراع ، وهو الطرف الصهيوني الذي لم يكن ليحقق ما حققه سواء في الحرب أو في التسوية لولا الدعم الأميركي غير المحدود . ولعله يمكن الاتفاق على أن الولايات المتحدة كانت في عملية التسوية منذ بدأت وإلى اليوم الخصم والحكم . وهذا من المفارقات في هذه العملية ، وهي مفارقة قادت أو على الأقل أسهمت ، فيما لحق بنا من فشل .

ولكن المسؤولية الأكبر في هذا الفشل هي مسؤولية عربية ، وهي ثلاثية الأبعاد :
البعد الأول يكمن في أن أهل التسوية العرب انساقوا إليها وانخرطوا فيها دون أن يحددوا إلى أين يمكن أن تقودهم هذه التسوية ، وما الذي يمكن أن يحصلوا عليه ؟ . وما الحد الأدنى الذي يقفون عنده ولا يتراجعون عنه ؟ وما الذي يستطيع العدو أن يقدمه أو « يتنازل عنه »؟
والبعد الثاني يترتب على السابق لأن أهل التسوية انتقلوا من جولة تفاوض إلى أخرى وهم في كل جولة يتراجعون عن جزء أو آخر مما ادعوا أنهم لن يتنازلوا عنه ، كما لم يحددوا لأنفسهم المدى الزمني الذي يجب أن تنتهي عنده عملية التسوية .
والبعد الثالث سلفت الإشارة إليه وهو الانطلاق من أن هذه الحرب أو تلك هي آخر الحروب....
نواحي الضعف الهيكلية في فكر وممارسة أهل التسوية العرب أدت إلى مآزق كانت تستدعي التوقف والمراجعة ، ولكن شيئاً من هذا لم يحدث .. في حين أن العدو الإسرائيلي دخل عملية التسوية وقد حدد أهدافه منها ، ولم يتراجع عنها ، لأنه وضع منذ البداية معالم الحل النهائي الذي يريده وتمثل هذا في المشروع المعروف بـ « مشروع آلون « أحد قادة » حزب العمل « عند وقوع عدوان يونيو - حزيران ، والذي تولى منصبي وزير الخارجية ونائب رئيس الوزراء ، ومناصب أخرى . وهو مشروع يبرر التوسع ويحدد خطوطه ، ولا يمانع في إقامة كيان فلسطيني هزيل يخضع لسيطرة « إسرائيل ».
وعند مناقشة الكنيست في ١٩٩٣ لإعلان المبادئ الفلسطيني - الإسرائيلي ، وقف رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين ليعلن أنه من أنصار مشروع آلون ويؤكد أنه لم يشذ عن التزامه به « وهذا المشروع يتحلى بالوضوح في الهدف البعيد ، وبالمرونة في التوصل إليه وبالمهارة في تمرير أجزائه جزءاً بعد جزء ، في إطار يبدو متجانساً مع الوقائع المرحلية
ولم يكن لدى المفاوض أو المفاوضين العرب مشروع مشابه ، إذ إن عملية التسوية جرت عربياً فوق جثة لاءات الخرطوم الثلاثة : لا صلح ، لا تفاوض ، لا اعتراف ، كما تكرست بخطوة شاذة ، ربما لم يعرفها - عبر التاريخ - أي صراع مصيري آخر . وقد ظلت لصيقة بها إلى اليوم .

وكان من المفترض أن المرحلة الجديدة ، مرحلة التسوية ، تقتضي إعداداً واستعداداً أفضل مما حدث في المرحلة السابقة ، مرحلة الحرب والقتال. ومسؤولية ذلك لا يتحمل وزرها الرئيس السادات وحده ، بل يتحملها جميع أطراف النظام العربي ، ولا يوجد في الوطن العربي – حسبما يقرره الدكتور عصمت سيف الدولة رحمه الله – دولة أو نظام أو حزب أو جماعة أو منظمة « لم تسهم إيجابياً أو سلبيا في تداعي الأحداث على الساحة العربية تداعياً أدى إلى اعتراف حكومة مصر بإسرائيل ومطالبتها العرب بأن يعترفوا بها ».

ولو كان هناك نظام عربي واحد يسلك « الخط القويم » في إدارة المعركة ضد العدو الإسرائيلي ، لما جرؤ السادات على أن يقوم بما قام به ، على الأقل لما قام بالزيارة المشؤومة ، ثم بكامب ديفيد ، فمعاهدة الصلح في ١٩٧٩. والوقائع العربية التي تلت ذلك وإلى اليوم خير شاهد على ذلك . فقد أصبح الجميع ساداتيين بدرجة أو بأخرى ، وبقدر أو آخر . جميعهم راهنوا على أمريكا ، وانتظروا حلاً على يديها ، بمن في ذلك القيادة الفلسطينية ...

إن ما حدث قد حدث . ولن نستطيع له تغييراً ، في هذه اللحظات . ومع اكتمال ٣٠ عاماً على البداية الفعلية لعملية التسوية (كانت هناك مقدمات منذ ١٩٧٤) فإن السؤال اليوم هو : هل نقف على أبواب مرحلة جديدة ، ثلاثينية أخرى من عملية التسوية مع العدو الصهيوني ؟. إن هذا احتمال وارد ، وكي لا يكسب العدو الوقت الذي يريده ، علينا أن نبدأ بمراجعة ما حدث من ١٩٧٤ إلى عامنا هذا . وهنا ، لا يكفي أن نقول : «يجب .. ويجب » فهذه كلمة فقدت معناها من كثرة ترددها قولاً مع عدم تحويل القول إلى فعل وتطبيق . منذ سنوات ، وعلى وجه التحديد في ٢٠٠٣ ، عقدت ندوة فكرية في القاهرة حول : « ماذا بعد انهيار عملية التسوية السلمية ؟»[١]. ومن المفترض في مثل هذه الندوة أن تسفر عما يحدد خطوات ما بعد الانهيار ، وتضع خطة أو خريطة طريق لتحقيق هذه الخطوات . وبصرف النظر عما أنجزته هذه الندوة أو لم تنجزه ، فإننا اليوم في أشد الحاجة إلى أكثر من ندوة تحدد : ماذا بعد « قعدة أنابوليس » المقرر عقدها في أواخر الشهر الحالي أو ماذا بعد عام ٢٠٠٨ ؟. ومثل هذه الأعمال من ندوات ومؤتمرات ومحاضرات وورش العمل « يجب » ألا تظل حبيسة حجرات وقاعات مغلقة ، بل « يجب » أن تصل أعمالها ونتائجها إلى الرأي العام العربي ، إلى رجل الشارع العربي ، ليكون على معرفة بما يجري ،

(١)د. نادية محمود مصطفى (محررة) : ماذا بعد انهيار التسوية السلمية ؟ . مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٤ .

وعلى معرفة بما عليه من مهام ومسؤوليات . نحن اليوم في حاجة إلى « حوار إستراتيجي » عميق وأصيل يراجع تجربة الثلاثين عاماً التي مضت مراجعة عميقة وشاملة لاستخلاص الدروس ولوضع إستراتيجية جديدة ، كي لا تمر ثلاثون عاماً أخرى نجد أنفسنا في نهايتها واقفين أمام أسوار الأسئلة : إلى أين؟ وماذا بعد ؟. هذان السؤالان يفترضان بل يفرضان حواراً استراتيجياً إذا افتتحته نخبة فلابد أن تشارك فيه الجماهير .. ففي صراع ممتد مثل صراعنا ضد العدو الصهيوني ومناصريه ومسانديه لا بديل عن مشاركة الجماهير ، ولا بديل عن حماسها وعطائها . غياب هذه المشاركة وافتقاد هذا الحماس لن يقود إلا إلى ما يريده العدو من إطالة أمد المفاوضات عقوداً أخرى من السنين يستطيع من خلالها صهينة أرضٍ لم يصهينها بعد ، ويسعى لطرد أهلها منها . إن التفاوض حول طابا المصرية التي لا تزيد مساحتها على كيلومتر مربع واحد، استغرق خمس سنوات . من ١٩٨١ إلى ١٩٨٦ ، ثم أحيلت إلى التحكيم لمدة عامين . كم ستستغرق المفاوضات حول القدس ، والضفة والجولان ومزارع شبعا ؟ وكم ستستغرق المفاوضات حول حق العودة وتقرير المصير وقيام الدولة الفلسطينية كاملة السيادة ؟. العدو لا يخفي أهدافه ، ولا يداري نيَّاته . لقد أعلن « إيهود أولمرت » رئيس الوزراء الإسرائيلي ، وسط الحديث عن « قعدة أنابوليس » وما يمكن أن تسفر عنه ، إن اتفاق سلام مع الفلسطينيين سيستغرق ٢٠ إلى ٣٠ عاماً ، ثلاثين عاماً أخرى !!. إن ظلت أمور التفاوض على وتيرتها منذ بدء عملية التسوية فإن هذه النبوءة قابلة للتطبيق ، إلا إذا وقف العرب وقفة جادة وتحركوا جماعياً ، ووضعوا إستراتيجية يلتزمون بتحقيقها دون مساومة أو تفريط وكلما كان هذا أسرع كان أفضل وأكثر جدوى.

وتأملات في (مبادرة السادات):

هل كان الرئيس المصري أنور السادات يتوقع – حين اتخذ قراره بزيارة القدس وهي تحت سنابك الاحتلال – أنه يبدأ مرحلة تمتد ثلاثين عاماً ، ولمّا تنته بعد ؟- كان الرجل في عجلة من أمره . ربما راوده ظن أن خطوته بكسر ما سماه الحاجز النفسي ، سيعود منها وقد حمل الأرض العربية المحتلة بين يديه ، أو على الأقل حاملاً شبه جزيرة سيناء هدية خالصة له . لقد أقدم رئيس مصر ، قبل ٣٠ عاماً بالتمام والكمال ، على خطوة لا تزال تطرح عشرات الأسئلة ، ولا تزال – على الرغم من مرور هذه السنوات ، تثير أعمق الخلاف بين مناصريه ومعارضيه ، ولا يزال الخلاف مستعراً ، ولا تزال حدته تتزايد عاماً بعد آخر .

وقد وضح هذا في شهرنا هذا ، بمناسبة الذكرى الثلاثين للخطوة التي اعتبرها صاحبها « مبادرة »، فقد وقف كل فريق في خندقه: إما بالتأييد المطلق أو بالرفض المطلق . معارضو الزيارة يرون أنها أضعفت الموقف العربي إلى أبعد الحدود ، وهي إن « استردت » سيناء ، إلا أنها أتاحت للعدو فرصة تهويد وصهينة أراض عربية أخرى لا يزال يقبض عليها ويرفض الخروج منها ، في حين لا يرى مؤيدوها سوى أنها أعادت إلى مصر كرامتها وحررت أرضها التي احتلت في ١٩٦٧. إلى متى سيظل هذا الاشتباك قائماً ؟. هذا سؤال لا يتعلق بالماضي فقط ، أي بما جرى عبر ثلاثين عاماً مضت ، بل يتعلق أكثر بما يجري اليوم وصولاً إلى « قعدة أنابوليس » ، عبر عديد من الخطوات والمؤتمرات والاتفاقات والقرارات والبيانات . هناك اليوم تلال من هذا كله ، تلال من أوراق الأبحاث والمناقشات والحوارات . فهل هذه لا تكفي مصدراً لتقييم « الزيارة » ونتائجها وآثارها ...

والغريب في ذلك كله أن بعض مؤيدي السادات و« مبادرته » لم يعودوا يرون فيها سوى الإيجابيات والإيجابيات فقط ، علماً بأنهم كانوا من قبل يبدون قدراً من التحفظ على الزيارة ونتائجها ، ويشيدون بشكل مطلق بخطوة السادات ويمدحونه بقولهم إنه « سبق عصره ». مثال ذلك ، موقف الدكتور عبد المنعم سعيد مدير مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية في مؤسسة « الأهرام » المصرية . ففي مقال بعنوان : « ثلاثة عقود على زيارة الرئيس السادات للقدس »، المنشور في صحيفة « الأهرام » في يوم الاثنين ١٩ نوفمبر – تشرين الثاني ٢٠٠٧ ،

أي في ذكرى يوم وصول السادات إلى القدس المحتلة في عام ١٩٧٧. ويكفي أن نورد من هذا المقال فقرة يتحدث فيها كاتبها عن السادات بأنه : « الرجل الذي عرف قدر مصر فلم يجعلها مطية لجماعة من المزايدين والمغامرين العرب الذين فضلوا الاحتلال على التحرير ، والتخلف على التقدم ، والضعف على التنمية ، ومن ثم حررها ، وجعلها قادرة على اتخاذ القرارات الصعبة التي تخص مستقبلها »[١]..

قبل سنوات لم يكن الدكتور عبد المنعم سعيد نفسه على هذه الدرجة من الحماس لـ« المبادرة » و « صاحب المبادرة » ، بل رأى في خطوته وفي سياسته نقاط ضعف . ففي بحث قدمه في ١٩٨٨ إلى المؤتمر السنوي الثاني للبحوث السياسية ، بعنوان « العودة إلى الصف : مصر والوطن العربي ١٩٧٨ - ١٩٨٨ »، رأى أنه في ظل « القيود العسكرية الواردة على سيناء ، في ظل معاهدة السلام ، فإن سيناء أصبحت رهينة لأي تغيير في الفكر الإسرائيلي ..» أكثر من هذا ، ذهب الدكتور عبد المنعم سعيد إلى أنه: « مع التوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد ، ظل الأمن القومي المصري معرضاً للتهديد . ولم يكن ممكنا من وجهة النظر المصرية الاعتماد على حسن النوايا الإسرائيلية . كذلك فإن الأمن الاقتصادي المصري أصبح أيضاً مهدداً » . وفي البحث نفسه اعترف الدكتور عبد المنعم سعيد بأن هناك « مساوئ » في الإستراتيجية التي اتبعها الرئيس السادات .

ألا يكفي هذا التغيير في مواقف كاتب واحد ، دليلاً على غياب التقييم الموضوعي للرئيس السادات و« مبادرته » وسياسته بصفة عامة ؟!. ولا يقل أهمية عن غياب هذا التقييم سوى غياب المعلومات الدقيقة عن « مبادرة » السادات وسياسته ، ولا أحد يقطع إلى اليوم ، وبعد مرور ثلاثين عاماً ، متى وكيف وأين تبلورت فكرة الزيارة ، في ذهن الرئيس السادات ، خاصة وأنه في خطبه وأحاديثه قدم كعادته مواعيد ومعلومات متضاربة . وبينما عاد البعض إلى اللقاء الذي تم في المغرب بين السيدين حسن التهامي وكمال حسن علي وموشي دايان وزير الخارجية الإسرائيلي . فإن مصدراً حديثاً نسبياً يكشف عن أن السادات بدأ يطرق باب اللقاء المباشر مع الإسرائيليين بمجرد تفرده بالسلطة بعد القضاء على الجناح الناصري في القيادة المصرية ، فيما سموه عندئذ - في مايو / أيار ١٩٧١ - « ثورة التصحيح »

(١)أحمد يوسف أحمد (محررًا): سياسة مصر الخارجية في عالم متغير ، مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد ، القاهرة ، ١٩٩٠. ص ٦٥٢ .

ففي مذكراته بعنوان :« مع عبد الناصر والسادات » ، ذكر مراد غالب وزير خارجية مصر الأسبق أن السادات حاول الاتصال بالإسرائيليين « بعد وفاة عبد الناصر بأربعة أشهر عن طريق الأستاذ أحمد حمروش »[1]، الذي اجتمع مع « ناثان يلين مور » في باريس ، وبحضور هنري كورييل « مؤسس أحد التنظيمات الشيوعية في مصر ، ويقول مراد غالب إن حمروش طلب من « يلين » أن ينقل إلى حكومة جولدا مائير اقتراحاً للتفاوض مع الرئيس السادات ، فيجتمع موظفون كبار من كلا البلدين سراً على أرض محايدة ، ويتعهد الطرفان بألا يذيعا شيئاً عن محادثاتهما إن كتب لها الفشل ».

ويشير صاحب هذه المذكرات إلى « رسالة » نقلت إلى جولدا مائير رئيسة وزراء إسرائيل عندئذ ، والتي رفضت هذا الاقتراح . وفي الغالب ، فإن هذا الاتصال لم يكن الوحيد من نوعه الذي قام به الرئيس السادات مع الإسرائيليين ، قبل عام ١٩٧٧ . علماً بأن حمروش يشير في مذكراته إلى اتصالات قام بها مع عدد من اليساريين الإسرائيليين وأنصار السلام في « إسرائيل » بمعرفة الرئيس جمال عبد الناصر . ومن ذلك المحاولة التي جرت لدعوة « ناحوم جولدمان » رئيس المنظمة الصهيونية إلى زيارة القاهرة [2]. وإن كان أمين هويدي وزير الدفاع المصري الأسبق ورئيس هيئة المخابرات الأسبق يرى، أن هذه العملية كانت أساساً « عملية مخابراتية » من الألف إلى الياء

وعلى أية حال ، فإن الاتصالات مع الإسرائيليين في عهد السادات وقبله لم تكتب إلى الآن بشكل دقيق وموثق ، إذ لا تزال الوثائق غائبة ، وربما تكون محجوبة عن العلانية ، وربما لا تكون هناك وثائق أصلاً . ولعل هذا ما يدفع إلى سرد وقائع لم يتم تدقيقها . فمثلاً ، يذكر الأستاذ محمد حسنين هيكل أن الرئيس السادات بعد أن ألقى خطابه أمام مجلس الشعب في ٩ نوفمبر - تشرين الثاني ١٩٧٧، والذي تحدث نيه عن استعداده للذهاب إلى القدس « طلب توجيه الصحف المصرية إلى عدم إبراز المقطع الذي ورد فيه اقتراحه باستعداده للذهاب إلى الكنيست

في حين أن ما حدث كان عكس ذلك ، بشهادة صحفي كان قريباً من الأحداث . ففي عموده اليومي «مجرد رأي» في صحيفة « الأهرام» ذكر صلاح منتصر أن علي حمدي الجمال رئيس التحرير عندئذ طلب منه أن يخفي من عناوين الصفحة الأولى ما قاله السادات عن زيارة القدس « فقد كانت زلة لسان وحماس أكثر من اللازم ».

(١)مراد غالب : مع عبد الناصر والسادات ـ مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، ٢٠٠١ ـ ص ٩٣.

(٢)أحمد حمروش : نسيج العمر ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٠٩ بعدها .

ولكن السادات نفسه اتصل برئيس تحرير « الأهرام » وقال له إنه كان يقصد كل كلمة قالها ، كما طلب منه أن يتصل برؤساء تحرير الصحف « واحد واحد » لإبراز موضوع زيارة القدس في العناوين الضخمة [1]. وهذا ما حدث بالفعل . وتوالت الأحداث . ووقعت الزيارة . وبعد ٣٠ سنة لا يزال السؤال مطروحاً: لماذا ذهب السادات إلى القدس المحتلة؟

في حديثه مع إبراهيم كامل وزير الخارجية الذي ذهب إليه في اليوم الأخير في مؤتمر كامب ديفيد في ١٩٧٨ يحاول إقناعه بعدم التوقيع على الإطارين الذين تم إعدادهما ، برر السادات موقفه بقوله : « إنك لا تعلم شيئاً عن العرب . اسألني أنا ، إنهم لو تركوا لشأنهم فلن يحلوا أو يربطوا ، وسيظل الاحتلال الإسرائيلي قائماً إلى أن ينتهي إلى التهام الأراضي العربية المحتلة ، دون أن يحرك العرب ساكناً غير الجعجعة وإطلاق الشعارات الفارغة ، كما فعلوا من البداية ولن يجمعوا على حل أبداً ». ولم يدر السادات عندئذ وبعدئذ أن مبادرته هذه هي التي عطلت تحرير بقية الأراضي العربية المحتلة ، التي يبدو أنه لم يعطها كبير اهتمام . ومع ذلك فإن أنصاره لا يزالون يتحدثون عنه بوصفه بطل الحرب والسلام . والسؤال اليوم وبعد ٣٠ عاماً على الزيارة : أين هذا السلام الذي يتحدثون عنه ؟! ولو أدركوا وأدرك السادات نفسه أن الغزوة الصهيونية كانت موجهة إلى مصر قبل فلسطين ، فربما تصرفوا بشكل مختلف ... وربما أعادوا تقييمها اليوم بشكل مختلف .

(١)صلاح منتصر : مجرد رأي . الأهرام ، ١١ ، ١٢ نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠٠٧ . ص ١١.

(أنا بوليس) بداية النهاية:

إنها نهاية البداية ، وليست بعد بداية النهاية ، في صراع طويل وممتد، تتعدد مراحله ، وأساليبه ، ولكنها تظل تتقلب بين محورين : الصراع والتسوية . منذ بدأت عملية التسوية في منتصف السبعينات من القرن الماضي ، بل منذ صدر قرار تقسيم فلسطين في ١٩٤٧، ونحن نعايش تداخلاً وتشابكاً بين المحورين . تأكد هذا بعد عدوان ١٩٦٧، وأصبح شبه قانون ثابت منذ حرب أكتوبر - تشرين الأول المجيدة . من أسف أن قيادات عربية ، بالأدق أغلب القيادات العربية لم تر إلا رغبتها في نبذ الصراع والجري وراء التسوية . ولذلك أهدرت وقتاً طويلاً ، ما كان يجب أن يضيع . وقادت هذه الرؤية أصحابها بل قادت العرب أجمعين إلى تعثر خطوات التسوية ، وغياب ما سموه « الحل العادل الشامل »، الذي اختفى أيضاً في « قعدة أنابوليس » التي لم تزد على أن كانت - كما سبق وصفها - نهاية البداية . نتأمل الصورة جيداً : قعدة تقود إلى وقفة ، والوقفة يمكن أن تكون فاصلة لبدء مرحلة جديدة يتشابك فيها الصراع والتسوية ، كما لم يتشابكا من قبل ، ليسود القانون المعروف : قتال قتال ، كلام كلام . كل قتال يتخلله كلام ، وكل كلام يصاحبه قتال .

هل يمكن أن ندرك طبيعة هذه المرحلة الجديدة ؟. هذا السؤال ليس مطروحاً أو لم يعد مطروحاً على أهل التسوية ، ومناصريها ، ومشايعيها ، والسائرين في دربها . إنه موجه أساساً إلى من قاوموا

التسوية ، إلى ناقديها ومعارضيها ورافضيها . بعد « أنابوليس » أصبحت الكرة - كما لم تكن من قبل - في ملعب هؤلاء . من قبل اكتفوا بنقد التسوية وتشريحها ، وتأكيد أنها فاشلة لا محالة ، لأنها بدأت بداية خاطئة ، واختطت مساراً خاطئاً . في « أنابوليس » تأكد هذا ، فماذا أنتم فاعلون ؟

لقد ألحقت « قعدة أنابوليس » ضربة بالتسوية البائسة من ناحية ، وفتحت الباب لمقاومي هذه التسوية ، وهي تخاطبهم بتحدٍ : هل لديكم من بديل ؟ إذن هاتوه ، كي نرى ماذا أنتم فاعلون . بتعبير آخر : بعد « أنابوليس » لم يعد نقد التسوية كلاماً أو كتابةً أمراً كافياً ، أصبح العمل مطلوباً وملحاً لفتح مسار جديد من الصراع والتسوية ، من القتال والكلام ، أو حتى من وقف القتال والكلام لإلتقاط الأنفاس ، والاستعداد لجولة أخرى ، ومرحلة الاستعداد أو التهدئة تحتاج أيضاً إلى خطة وعمل ، إلى إستراتيجية أخرى .

لم يعد نقد التسوية كافياً ، أصبح مطلوباً تبديلها . فقد انتهت « قعدة أنابوليس » حسبما كان متوقعاً ، لا أكثر ولا أقل . لم يأت سكر من حنظل . الوعود بخطوة أو أخرى على درب التسوية ، تم التراجع عنها قبل أن يجف الحبر الذي كتبت به . أهم ما أسفرت عنه « القعدة » هو أن يكون العام المقبل ، ٢٠٠٨ ، عام صياغة أسس التسوية الفلسطينية - الإسرائيلية . في اليوم التالي مباشرة للاتفاق على هذا ، خرج « إيهود أولمرت » رئيس الوزراء الإسرائيلي ليعلن ما ينسف هذا الاتفاق من أساسه ، وقال في تصريحات صحفية مدوية : إن « إسرائيل » لا تلزم نفسها باي موعد نهائي للتوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين. وأضاف : لن يتم تنفيذ أي اتفاق إلى أن ينفذ الفلسطينيون جميع متطلبات « خريطة الطريق » وإلى أن يتم تفكيك البنية التحتية « للإرهاب » في كل من الضفة وغزة

خلاصة الخلاصة التي أكدتها « قعدة أنابوليس » أن الكيان الصهيوني ، بجميع أجنحته وقواه واتجاهاته ، يرفض رفضاً باتاً (هل نقول : إلى الآن؟) الانسحاب الكامل شبراً شبراً من جميع الأراضي العربية التي احتلها في الخامس من يونيو ١٩٦٧ (بما فيها القدس ، بالطبع والتأكيد) كما يرفض قبول وتطبيق حق العودة الفلسطيني . هذه الخلاصة معلنة ومسجلة منذ بدأت خطوات عملية التسوية البائسة ، وقد وضحت واتضحت وازدادت تأكيداً وتعميقاً قبل « أنابوليس » وبعده وفي أثنائه. ومن الممكن إيراد تلال من بيانات تقطع بذلك . وبعض الوقائع أوضح من ألف بيان . الاقتراح الفلسطيني للبيان المشترك تضمن أي الاقتراح القول :« إلى أن يتم التوقيع على الاتفاق ، يجمد البناء في المستوطنات »، وهذا إلى جانب أنه: « لا يبادر أي من الطرفين أو يتخذ خطوات تغير مكانة الضفة الغربية ، بما فيها القدس الشرقية ، وقطاع غزة ، إلى أن يتم التطبيق الكامل للاتفاق ». ومع أن مثل هذا النص ورد في اتفاقات سابقة ، الاتفاق الانتقالي (١٩٩٥) واتفاق واي بلانتيش (١٩٩٨) واتفاق شرم الشيخ (١٩٩٩) ، ولكن دون ذكر القدس ، فإن هذه التعبيرات اختفت في الوثيقة التي أعلنها الرئيس الأمريكي . بل إن الوثيقة التي صدرت كانت عبارة عن صياغة إسرائيلية ، فقد اعترف الإسرائيليون أنفسهم بأن « تسيبي ليفني » وزيرة الخارجية الإسرائيلية أبلغت أحمد قريع (أبو علاء) رئيس الوفد الفلسطيني المفاوض :« هذا هو البيان، لا يوجد غيره، خذه أو اتركه» [(١)]. ولم يكن أمام الوفد الفلسطيني مفر من الرضوخ والقبول .. وكانوا في عجلة من أمرهم ، لدرجة أنه لم يكن هناك وقت لطباعة الوثيقة فقرأها « بوش » من المسودة !.

(١) « معاريف » الإسرائيلية ، في ٢٠٠٧/١١/٢٨

إلى جانب ذلك ، فإن توقع أن يكون المؤتمر عقيماً ، شاع كثيراً حتى قبل أن يبدأ . الصحفي الإسرائيلي الكبير «الوف بن» سبق عقد «القعدة» بوصفها بأنها « حدث احتفالي لن يسفر عن شيء »، كما وصف الحديث عن تنفيذ « خريطة الطريق » بأنه « أمر مغرق في الخيال »[١]. في اليوم ذاته ، وفي صحيفة إسرائيلية أخرى كتب « شلومو غازيت » الرئيس الأسبق لشعبة الاستخبارات العسكرية أن الفشل معروف مقدماً [٢].

في ضوء هذا ، يجب أن ينفُض معارضو التسوية من العرب جرابهم ، وأن يستخرجوا صيغة جديدة ، صيغة عملية لا تقف فقط عند نقد التسوية ونقضها ، بل تتقدم إلى الأمام بطرح بديل عملي وفعال ، يستخلص من الحقوق ما لم يستخلصه أهل التسوية ، ويحرر من الأرض ما لم يحرره الذين رأوا أن هذه الحرب أو تلك آخر الحروب . إذن السؤال اليوم ومن قبل : ما العمل ؟، كيف نبدأ اليوم قبل الغد ؟ وما هي نقطة البداية ، الخطوة الأولى ، الفاتحة ، فاتحة كتاب المرحلة الجديدة وفاتحة كتاب العمل ؟

إن هناك مهام عاجلة لا تحتمل تأجيلاً أو تأخيراً أو تسويقا برفع ذريعة أو أخرى . وفي مقدمة هذه المهام : جمع الشمل الفلسطيني كاملاً وفورياً . كيف ؟ تتعدد الأجوبة وتتكاثر الاجتهادات . لا بأس من ذلك . ولكن يجب اقتناص هذه اللحظة الآن ، وفوراً، ودون انتظار . وجمع الشمل لا يعني اتحاداً أو وحدة أو جبهة فقط ، بل يعني في المقام الأول : إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية ، من أجل إعادة عرا التلاحم التي تراخت بين الداخل الفلسطيني ومناطق اللجوء والشتات .

والصراحة هنا واجبة وضرورية : من يخرج على نداء الوحدة فليذهب إلى الجحيم ، وإرادة الشعب قادرة على نبذه ، بعد فرزه. وبالتأكيد لن يكون له مكان إلا في مزبلة التاريخ.وعملية الإحياء هذه هي انتفاضه ما بعد أنابوليس ، إنها انتفاضة الإرادة التي تستكمل انتفاضة الحجارة وانتفاضة المقدسات ، على أن يرفدها بل ويحميها سياج شعبي عربي ، يجري بناؤه وتشييده في الوقت نفسه الذي تجري فيه عملية إحياء منظمة التحرير الفلسطينية . هذه لا تنفصل عن تلك ولا تتأخر عنها ، بل يسيران معاً يداً بيد ليخلق تفاعلهما حركة وفعلاً في دار المقاومة التي ستحدد أسلحتها ، ووسائلها ، وكيفية إدارة المعركة على أرض المعركة ذاتها ، حيث لكل ساحة سلاحها ، وأساليب الكر والفر التي تناسبها ، على أن تضع في المقدمة كيفية المواجهة ضد المستوطنات وضد المستوطنين ...

(١) « هآرتس » الإسرائيلية ، في ٢٠٠٧/١١/٢٢.
(٢) « معاريف » الإسرائيلية ، ٢٠٠٧/١١/٢٢.

ومع لم الشمل الفلسطيني وبناء السياج العربي ، يأتي في المقام الثالث البحث الجاد والعميق في كيفية التعامل مع الولايات المتحدة ومع الصهيونية الأمريكية بشكل خاص. في هذا المجال هناك تضارب يجب أن يتوقف ، وهناك تخاذل وانحناء يجب أن ينتهيا . ولا ينفصل عن ذلك الاهتمام بكيفية اختراق القلعة الصهيونية من داخلها .... هذه لبنات الأساس في بناء إستراتيجي متكامل ليس من الصعب تشييده وبسرعة . لقد آن لعملية التسوية الشائهة أن تدخل سرداب بداية النهاية . إن هناك خللاً في الجسدين الفلسطيني والعربي ويجب أن يستأصل ، اليوم قبل الغد . ولن يأتي هذا إلا بطرحٍ بديل وفي هذا فليتنافس المتنافسون ، الآن ، الآن ، وليس غداً .

حرب ام سلام في فلسطين:

تعليقاً على السلوك التفاوضي للجانب الإسرائيلي في « قعدة أنابوليس » التي عقدت في أواخر نوفمبر – تشرين الثاني الماضي ، كتب « يوسى بن هارون » المدير العام لديوان رئيس الوزراء الإسرائيلي سابقاً :« لقد أظهر أولمرت (رئيس الوزراء الإسرائيلي) ومستشاروه أنهم لا يفهمون على الإطلاق أسس إدارة المفاوضات من جانب دولة ذات سيادة ، لقد كبّلوا أيادي مديري المفاوضات الإسرائيليين في المستقبل »[1]. حين نطبق هذا على المفاوض العربي ، مصرياً كان أم فلسطينياً أم سورياً ، منذ بدأت عملية التسوية البائسة إلى اليوم ، ماذا يمكن أن نقول ؟. لقد بدأت العملية من الجانب العربي بخطيئة ، تولدت عنها خطايا . وكان هذا واضحاً من البداية ، ولكن حمى الخلافات السياسية والحرب الساخنة إعلامياً أتاحت لمن ارتكبوا الخطيئة أن يمضوا في دربهم ، الذي ما لبث أن صار نهجاً اتبعه الجميع – بشكل أو آخر – منذ منتصف السبعينات من القرن الماضي إلى اليوم، أي يوم « أنابوليس » وما سيترتب عليه من خطوات ونتائج .

بدأت عملية التسوية وهي واقفة على رأسها ، فهل يمكن أن نوقفها اليوم على قدميها ؟هذه ليست دعوة إلى تحسين وجه شائه قبيح . بل هي دعوة إلى طرح بديل للنهج التفاوضي الذي بدأه الرئيس السادات

فأصبح نهجاً عربياً ، أتاح الحديث عن الساداتية العربية » . وكان أصحاب هذا النهج يتساءلون : هل من بديل ؟ . ظناً منهم أنهم بذلك يعجزون ناقدي وناقضي التسوية – بذلك النهج – ورافضيها . ومنذ البداية ، منذ خطا الرئيس السادات خطوته الأولى نحو زيارة القدس في نوفمبر –تشرين الثاني ١٩٧٧ ، كان هناك بديل ، وأعنى تحديداً الدعوة التي كانت قائمة في ذلك الوقت إلى « مؤتمر جينيف » الدولي ، تحت رعاية القوتين الأعظم ، أو الأمم المتحدة ، كما جرى الحديث عن إمكانية تكوين وفد عربي موحد يشارك في المؤتمر. وتفصيلات كل هذا أوردها إسماعيل فهمي وزير الخارجية المصري الذي استقال احتجاجاً على زيارة القدس ، وذلك في مذكراته عن « التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط »الذي احتوى على مذكرات متبادلة حول المؤتمر الدولي ، وجدول أعماله ، ولجانه

(١) « معاريف » الإسرائيلية ، في ٤-١٢-٢٠٠٧.

ولعل ما هو أهم من ذلك ، بشأن البديل لدبلوماسية وسياسة السادات ، هو الحديث الذي قال إسماعيل فهمي إنه طرحه في لقاء لوزراء الخارجية العرب قبل بدء اجتماعهم الرسمي في ١٢ نوفمبر - تشرين الثاني ١٩٧٧ في تونس ، وهو لقاء عقد في جناح الشيخ صباح الأحمد وزير الخارجية الكويتي حينئذ وأمير الكويت حالياً ، وذكر فهمي في هذا اللقاء أنه اتفق مع السادات على ما يلي [(١)]:

« لقد حان الوقت أن ترسم البلاد العربية إستراتيجية عربية عملية وشاملة من الناحية الحربية والسياسية والاقتصادية ، هذه الإستراتيجية العربية الأساسية يجب تحضيرها باتفاق عن طريق مجالس عربية للوزراء ، وعلى المجالس الوزارية هذه أن تجتمع في المستقبل القريب اجتماعات غير عادية لمناقشة السياسة الشاملة التي تلتزم لتنفيذ هذه الخطة بنجاح .

« وعلى وزراء الدفاع العرب كذلك أن يجتمعوا فور انفضاض اجتماع تونس ، والمفروض من اجتماع وزراء الدفاع هو دراسة الوضع الحربي من جميع النواحي ، وعليهم فحص قدرات وعجز الأنظمة الحربية العربية ومقارنتها بالنظام الحربي الإسرائيلي عارضين خطوات ملموسة لعلاج الوضع في وقت قصير جداً .. وهناك حاجة لاجتماع وزراء الاقتصاد والمالية العرب ليفحصوا الطرق والقرارات اللازمة لتجنيد مواردنا المالية لخدمة الإستراتيجية الحربية العربية المعروضة عن طريق وزراء دفاعنا . وبعد إنجاز هذه الأعمال عليهم رفع توصياتهم لاجتماع غير عادي إلى وزراء الخارجية العرب الذين عليهم تمحيص هذا التقرير بدقة ووضع توصيات واضحة لاجتماع قمة للدول العربية . وعلى ذلك ، فإن مصر تعرض أن تجتمع القمة العربية خلال ثلاثة شهور حتى يستطيع رؤساء الدول العربية التصديق على توصيات وزراء الخارجية .. وستكون قرارات رؤساء الدول العربية ملزمة لنا جميعاً ، كما تمدنا لأول مرة بخطة استراتيجيه أساسية تنفذ تلقائياً ، وتحترم من الجميع دون أدنى تأخير ». وقد سبق هذا كله قول إسماعيل فهمي بوضوح » « كما اتفقت مع السادات »، أي أن هذه لم تكن رؤيته فقط ، بل كانت رؤية الرئيس السادات أيضاً . وقد نشر فهمي هذا وكان وزراء الخارجية الذين حضروا الاجتماع أحياء بل كان بعضهم لا يزال يشغل المنصب نفسه ، ولم يُعرف أن أحداً منهم نفى أو كذب ما ذكر فهمي أنه قاله في الاجتماع غير الرسمي .

(١)المصدر نفسه ، ص٤٠٠-٤٠١.

كما أن محمود رياض الأمين العام للجامعة العربية عندئذ نقل عن إسماعيل فهمي أنه اجتمع قبيل مغادرته القاهرة مع الرئيس السادات الذي أخطره بالموافقة على أي موعد يتفق عليه وزراء الخارجية لعقد قمة عربية . وقد حدد وزراء الخارجية العرب يوم ١٥ فبراير – شباط ١٩٧٨ موعداً للقمة ، على أن يسبقه اجتماع لمجلس الدفاع العربي [١] وقد نسف السادات كل هذا بزيارته القدس المحتلة ، وهو « يتوقع حل الصراع العربي – الإسرائيلي برمته بمجرد قيامه بتلك الزيارة »، حسب قوله للرئيس السوري حافظ الأسد، والذي أورده محمود رياض . هل كان هذا القول على لسان الرئيس السادات تبسيطاً للأمور أكثر مما ينبغي ؟ أو أنه كان بناء على وعود تلقاها أو ظن أنه تلقاها ؟. يبقى هذا السؤال معلقاً ، ولن تحسمه إلا وثائق تقدم برهاناً على ما حدث بالضبط . اللافت للنظر هنا أن رجل الأمن الإسرائيلي المعروف « شلومو غازيت » رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الأسبق ، كتب في ٢٢ نوفمبر – تشرين الثاني الماضي أن : «زيارة السادات فاجأت إسرائيل ومصر والعالم ، ولكن هذه كانت زيارة سبقتها دبلوماسية سرية وسلسلة من الاتصالات التي – ويا للعجب – لم تتسرب ولم تُنشر على الملأ . السادات لم يكن ليبادر إلى زيارته لو لم تُمَهد التربة من قبل وفي الخفاء » [٢]. هل قيل له إنه بمجرد زيارته سيحصل على ما يريد ؟. إن خطابه أمام الكنيست يكاد يوحي بذلك . إنه خطاب قوي وواضح ومحدد ، ولكن تم التنازل عنه جزءاً بعد آخر ، وحين التحق الآخرون بركب السادات - بعد وفاته – كانوا يقومون بعملية تعريب الساداتية ، التي قادت إلى الاعتراف بإسرائيل في بيان إعلان الاستقلال الفلسطيني في ١٩٨٨ ، وإلى مفاوضات أوسلو .. وصولاً إلى أنابوليس حيث جرى حديث عن تسوية تكتمل في ٢٠٠٨ . وهنا تستعيد الذاكرة فصلاً آخر من دبلوماسية الوقت الضائع جرى في أوائل ٢٠٠٧ ، وعلى وجه التحديد في الأسبوع الأول من فبراير – شباط من العام الحالي ، حيث زار وفد مصري برئاسة وزير الخارجية أحمد أبو الغيط العاصمة الأمريكية وطرح رؤية شاملة لتسوية القضيتين الفلسطينية والعراقية ، حسب العنوان الرئيسي لصحيفة «الأهرام » في ٨ فبراير – شباط الماضي، ونقلت الصحيفة عن أبو الغيط قوله « إن مصر ترى فرصةً جيدة لتحقيق السلام في الشرق الأوسط خلال العام الحالي » .

(١)محمود رياض : البحث عن السلام ... والصراع في الشرق الأوسط ١٩٤٨-١٩٧٨. المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٨١. ص٥٣٧-٥٣٨.
(٢) « معاريف» الإسرائيلية ، في ٢٢-١١-٢٠٠٧ .

وهاهو العام الحالي قد أوشك على الرحيل ، فأين ذهبت هذه الفرصة ؟. السؤال التالي منطقياً هو : هل سيختلف العام المقبل ، ٢٠٠٨ ، عن العام الحالي ، ٢٠٠٧ ؟. إن مصادر العدو نفسه تعترف بأنه في ذهابه إلى « أنابوليس » بنى مشروعه على أن يعقب اللقاء اقتتال فلسطيني - فلسطيني . ونقل مراسل القناة العاشرة في التليفزيون الإسرائيلي في ٢٩ نوفمبر - تشرين الثاني الماضي عن مصدر في إسرائيل قوله إن عام ٢٠٠٨ لن يكون عام المفاوضات على السلام بل سيكون عام الحرب على غزة !!!...ولا يزال حديث « البديل عن الساداتية » مستمراً .

الاستيطان من الكامب إلى الكامب:

قبل أن نواصل الحديث معاً عن بديل للساداتية العربية ، أرجو أن نضع العيون منذ الآن على الجولة التي من المقرر أن يقوم بها الرئيس الأمريكي جورج بوش في المنطقة ، والتي ستشمل الكيان الصهيوني . وهي الجولة الأولى للرئيس بوش منذ تولية الرئاسة . ولذلك ، يحاول الإسرائيليون أن يضفوا عليها أهمية خاصة ، ليعيدوا إلى الأذهان لقاء بوش مع أرييل شارون رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق في أبريل - نيسان ٢٠٠٤ ، وهو اللقاء الذي انتهى بحصول شارون على ضمانات خطيرة من الرئيس الأمريكي ، ما لبث أن اعتمدها الكونجرس بمجلسيه .

الإعداد لذلك اللقاء وللضمانات التي أسفر عنها كان يجرى تحت سمع وبصر العرب أجمعين . ولكن أحداً منهم لم يتحرك تحركاً صحيحاً وفي الوقت الصحيح . أخشى أن يكون اللقاء المقبل شبيهاً بلقاء ٢٠٠٤ ، وقد بدأ الإسرائيليون أنفسهم تسريب أنباء في هذا الاتجاه ، مثل النبأ الذي نشرته صحيفة « هآرتس » في السابع من ديسمبر - كانون الأول الحالي والذي كتبه صحفي كبير هو « يوئيل ماركوس » ، وقال فيه إنه يوجد أساس لتقدير أن بوش في سنته الرئاسية الأخيرة « سيمنح إسرائيل بعض الامتيازات المهمة والتي ستلزم الإدارة التي تأتي بعده » ، ما هي هذه الامتيازات ؟ وما تأثيرها على عملية التسوية وعلى الحقوق الفلسطينية والعربية ؟ أسئلة يجب أن تكون هناك سفارات وهيئات عربية تتولى الجري وراءها وتحصل

على أجوبتها وتحاول منع واشنطون من منح الكيان الصهيوني المزيد من الامتيازات . ألا هل بلغت اللهم فاشهد !.

الفقرة السابقة ليست بعيدة عن البحث عن بديل للساداتية العربية ، بديل عن الأسلوب والنهج اللذين سارت عليهما عملية التسوية منذ بدأت إلى أن وصلت إلى محطة أنا بوليس أو كامب ديفيد الثالث ، على أساس أن الكامب الأول كان في سبتمبر - أيلول ١٩٧٨، والثاني في يوليو -تموز ٢٠٠٠ . ونقطة البدء هنا هي ألا يسفر الكامب الثالث عن الوقوع في الخطيئة الكبرى التي ترتبت على الكامب الأول ، وهي خطيئة استمرار المفاوضات مع العدو في ظل استمرار الاستيطان وتوسعه بشكل خاص في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية . ومن المشاهد أن « إيهود أولمرت » رئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي يكرر ما فعله في ١٩٧٨ « مناحيم بيجين » رئيس الوزراء الإسرائيلي عندئذ .

ففي الكامب الأول ، تم طرح قضية المستوطنات ليس في سيناء فقط، بل في الضفة الغربية وغزة أيضاً . وظن الرئيس المصري « أنور السادات » والأمريكي « جيمي كارتر » أنهما حصلا من « بيجين » على وعد بـ « تجميد » المستوطنات في الضفة وغزة خلال فترة المفاوضات لإقامة الحكم الذاتي فيهما . ولكن « بيجن » سرعان ما تنصّل من وعدٍ فهمه الرئيس الأمريكي وأكد رئيس الوزراء الإسرائيلي أن التجميد لا يمتد إلا لمرحلة تمتد ثلاثة أشهر فقط . ويشهد الدبلوماسي الأمريكي الكبير « وليم كوانت » بأن « بيجين كان المفاوض الأكفأ في كامب ديفيد » وأنه ربح : إطلاق يد إسرائيل ، نسبياً ، في التعاطى مع الضفة الغربية وغزة . وهكذا لئن تمت التضحية بسيناء في نظر بيغين ، إلا أن أرض إسرائيل قد تم كسبها»[1] .

وكانت الثلاثية المشؤومة : زيارة السادات للقدس ، والكامب في ١٩٧٨ ، ومعاهدة الصلح في العام التالي النقطة التي انطلق منها الكيان الصهيوني لزرع الضفة والقدس مستوطنات ومستوطنين . والأرقام خير برهان على ذلك ، فحتى ١٩٧٧ كان عدد المستوطنين في الضفة ٤٤٠٠ مستوطن ، وفي القدس الشرقية ٣٣٥٩٩ مستوطناً ، وفي غزه ٣٥٠٠ مستوطن . وبعد ثلاث سنوات فقط ، وفي عام اغتيال السادات ارتفعت الأرقام إلى ١٦٢٠٠و ٥٩٠٧٩ و ٥٣٠٠ على التوالي ، أى تضاعف عدد المستوطنين تقريباً وارتفع في القدس والضفة وغزة من ٤١٤٩٩ مستوطناً إلى ٨٠٥٧٩ مستوطناً [2] وطوال السنوات الثلاثين الماضية ظل أهل التسوية العرب يكررون خطيئة الرئيس السادات ، ولم يستطع أي مفاوض عربي : فلسطيني أو أردني أن يتخذ موقفاً يربط استمرار المفاوضات بوقف الاستيطان وقفاً كاملاً ونهائياً. كانت تلك إحدى الخطايا الكبرى أيضاً في اتفاقات أوسلو . واليوم أصبح الاستيطان الإسرائيلي في القدس والضفة من الخطورة بحيث لا يجوز أن يتواصل ارتكاب الخطيئة نفسها . هل يحتاج المفاوض الفلسطيني إلى من يذكره اليوم بهذا الخطر ؟ . إنه ليس في حاجة إلى ذلك ، خاصة وأن هناك اليوم أصواتاً فلسطينية تطالب بأن يكون وقف النشاط الاستيطاني شرطاً لأي لقاء مع الجانب الإسرائيلي .

(١)وليم بـ . كوانت : كامب ديفيد : السياسة وصنع السلام ، ترجمة حازم صاغية . دار المطبوعات الشرقية ، بيروت ، ١٩٨٨ .ص٣٣٨، وما بعدها . ويعتبر هذا الكتاب من أهم ما كتب عن كامب ديفيد الأول ، من جانب أحد المشاركين فيه من الجانب الأمريكي . ولا يفوقه أهمية من جانب مصر سوى مذكرات محمد إبراهيم كامل وزير الخارجية عن « السلام الضائع في كامب ديفيد » .

(٢)يوسف كرباج : الرهان الديموغرافي في الصراع على هوية فلسطين . مجلة الدراسات الفلسطينية (بيروت) ، العدد ٦٣، صيف ٢٠٠٥ . ص٧٥.

وقد جاء هذا المطلب على لسان تيسير خالد عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية [1] ، التي من المقرر أنها الممثل الشرعي والوحيد لشعب فلسطين ، وأن المفاوضات تجرى باسمها وتحت رايتها . ومن المؤكد أن تيسير خالد ليس الصوت الوحيد في اللجنة التنفيذية ، ومن المؤكد أيضاً أن من يتجاهل هذا يرتكب خطأ كبيراً بل خطيئة كبرى خاصة وأن العدو لم يعد يفوِّت فرصة و لا يعطي أحداً أملاً في وقف الاستيطان، بدليل أن عجلة الاستيطان استأنفت الدوران وبسرعة بعد « قعدة أنابوليس» مباشرة ، وكانت أبرز خطوة علنية في هذا المجال إعلان حكومة « أولمرت » نفسها خطة لإقامة ٣٠٧ وحدات سكنية في «حي هارحوما » في القدس الشرقية ، وضربت عرض الحائط بأي احتجاجات دولية ضد هذه الخطوة ، بما في ذلك تصريح باهت على لسان كونداليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية . ووضح هذا في لقاء وفدى التفاوض الفلسطيني والإسرائيلي في يوم الأربعاء الماضي . والاحتجاج بالكلمات أو البيانات فقط على هذه الخطوة عمل عقيم . الموقف العملي هو الذي حدده المسؤول الفلسطيني عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة : لا مفاوضات في ظل الاستيطان . سيرى البعض أن هذا موقفًا عظيمًا أيضاً ، وأن هذه سلبية سيستغلها العدو للتوسع في الاستيطان أكثر فأكثر ، خاصة وأن هناك منظمات ، مثل « أمناء أرض إسرائيل » متأهبة لذلك ، وبدأت بالفعل في إقامة عدة مستوطنات ..... ولكن الصورة لها جانب آخر عبرت عنه في ١٣ نوفمبر – تشرين الثاني الماضي كونداليزا رايس في حديثها أمام مؤتمر الجاليات اليهودية في أمريكا ، بقولها : « أعتقد أن أكثرية الإسرائيليين مستعدون للخروج من معظم أراضي الضفة الغربية إن لم يكن كلها ، مثلما كانوا مستعدين للانسحاب من غزة»[2]. وما أكثر المقالات والأنباء التي تنشرها الصحف الإسرائيلية يومياً وتؤكد هذا الاتجاه ، مثل أن ٢٠ألف مستوطن على الأقل يرغبون منذ الآن في الجلاء عن المستوطنات شرقي الجدار العنصري العازل ، إذا تلقوا تعويضاً يسمح لهم بشراء بيت جديد (افتتاحية صحيفة « هآرتس»، في ٢٠٠٧/١٢/٤) وقالت الصحيفة نفسها: إن معظم الإسرائيليين لا يؤيدون استمرار وجود المستوطنات في قلب السكان الفلسطينيين . وقد أعلن « إيهود باراك » وزير الدفاع وزعيم حزب العمل أن حزبه سيؤيد تشريعاً بتعويض فوري لمن يرغب في مغادرة بيته منذ الآن . كما أظهر استطلاع للرأي أن ٨٠% من الإسرائيليين يؤيدون هذا الاقتراح .

(١)بيان في ٢٠٠٧/١٢/٨ صادر عن الإعلام المركزي في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ، وموجود على موقعها على « الإنترنت ».

(٢)اقتبس هذا التصريح « جاري جولد » في مقال بعنوان : هل تعتزم الولايات المتحدة التراجع عن رسالة بوش ؟ والمقال موجود على « المشهد الإسرائيلي» ، وهو موقع الكتروني لمركز الارض الفلسطيني، في ٢٠٠٧/١١/٢٨.

إن إعلاناً فلسطينياً واضحاً وقاطعاً بوقف المفاوضات في ظل استمرار الاستيطان ستكون له أصداؤه في داخل الكيان الصهيوني وفي تجمع المستوطنيين ، خاصة إذا اقترن بخطوات أخرى مثل وقف الدول العربية لأي إجراء أو عمل تطبيعي إلى أن يتوقف الاستيطان ، وتركيز عمليات المقاومة ضد الاستيطان والمستوطنيين ... وكل هذا يجب أن تسبقه وتتكامل معه خطوة توحيد الصف الفلسطيني وإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية طبقاً لبيان القاهرة منذ سنوات الذي وقعت عليه جميع الفصائل ، ثم ذهب أدراج الرياح صريع حرب الإخوة الأعداء في فتح وحماس .... ولن يفلت من عقاب التاريخ كل من ذهبوا يتقاتلون ويتصارعون بينما العدو يواصل استيطان الضفة وتهويد القدس ، أو من يتفاوضون في ظل استمرار الاستيطان .

القدس في مهب التسوية:

في يوم الخميس الماضي ، ٢٠٠٧/١٢/٢٠، كان العنوان الرئيسي في الصفحة الأولى في صحيفتنا « الوقت » هو :« إسرائيل تخطط لأكبر مستوطنة في القدس ». وقد احتل هذا الخبر مكاناً مميزاً في الصحف العربية الأخرى ، في ذلك اليوم ، سواء تم نشره في الصفحة الأولى أو في صفحة داخلية . وجاء هذا الخبر بعد حوالي ثلاثة أسابيع فقط من «قعدة أنابوليس » التي سموها مؤتمراً ، زعموا أنه أسفر عن اتفاق على أن يكون العام ٢٠٠٨ عام الاتفاق على أسس التسوية ، حول القضايا الأساسية أو الجوهرية ، أو قضايا الحل النهائي ، ومن بينها بالطبع قضية القدس .

وهكذا وفي خطوة أو أخرى وبضربة عاجلة نسف العدو أو كاد ما تم الاتفاق عليه ، وهو يعلن أن القدس ستظل - حسب زعمه - عاصمته الموحدة إلى الأبد . كيف لا وحديث « المستوطنة الكبرى » جاء بعد أيام من قرار بالبناء في الحي الذي يسمونه « هارحوما » في القدس أيضاً ، وإن كان نبأ المستوطنة « الكبرى » جديراً بأن يفتح ملف القدس المحتلة كاملاً لقراءة بعض أوراقه ، منذ ١٩٧٧ إلى اليوم، أي منذ الكامب الأول (١٩٧٨) إلى الكامب الحالي الذي حمل اسم مقر البحرية الأمريكية ، بما للمكان من تاريخ معروف لدى الأمريكيين ، وهو تاريخ لم يَحُل ولن يحول دون أن تكون القدس في ضوء ما جرى وما يجري في مهب التسوية ، منذ أن تقبل العرب

«دبلوماسية كيسنجر » وزير الخارجية الأمريكي الأسبق ، واتبعوا نهج الخطوة خطوة الذي لم يسقط حتى بعد أن غادر صاحبه مواقعه الرسمية في قلب الإدارة الأمريكية في عهدي الرئيسين ريتشارد نيكسون وخليفته جيرالد فورد . وكان من معالم دبلوماسية الخطوة خطوة تأجيل فتح ملف المفاوضات حول القضايا الشائكة والأساسية ، وعلى رأسها القدس . وبرز هذا في كامب ديفيد الأول (السادات - كارتر - بيجين). ثم ترسخ في الدعوات الأمريكية إلى حضور مؤتمر مدريد في ١٩٩١، وفي مضابط هذا المؤتمر ، وترسخ كل هذا في اتفاقيات أوسلو في ١٩٩٣، وصولاً إلى الكامب الثاني في ٢٠٠٠ (عرفات - كلينتون - باراك) وأخيراً «قعدة أنابوليس».

ويستطيع المرء أن يقرر باطمئنان ممزوج بالأسى والأسف أنه في جميع هذه الجولات كانت القدس أضيع من الأيتام على مائدة اللئام ، حسب تعبير عربي واسع الانتشار . وفي « الكامبين » الأول والثاني وبعدهما دعا كثيرون ممن يعرفون نيات وأهداف العدو في المدينة المقدسة إلى أن تكون « القدس أولا »، باعتبار أن الاتفاق على أكثر القضايا تعقيداً يفتح الباب لسهولة الاتفاق على القضايا الأخرى باعتبارها أقل تعقيداً . وليس المرء من هواة أن يفتح الكاتب دفاتره القديمة ، ليقول أنا كتبت ، وأنا حذرت ، لأن الكاتب هو حادي أمته ، ومن أبسط مهامه أن يكتب منبهاً ومحذراً وداعياً إلى اجتناب ما يحذر منه وإلى الأخذ بما ينبه إليه ، مثل الكتابة مرات ومرات :« القدس أولاً ». ومن أسف أن الذين واصلوا التفاوض بينما الاستيطان الصهيوني يغتال الأرض ويزرعها مستوطنات ، ارتكبوا الخطأ بل الخطيئة نفسها في القدس ، ولم يطرح واحد منهم مطلب وقف المفاوضات إذا لم يتم وقف تهويد القدس .. ولا حاجة هنا إلى التنبيه إلى أن كل أرضنا مقدسة ، ولكن القدس لها أهميتها ودلالتها الفائقة الأهمية، منذ ادعى الصهاينة أنه لا أهمية لفلسطين بدون القدس ولا أهمية للقدس بدون « الهيكل »!. واعتقد أن الرئيس أنور السادات لم يكن هذا الأمر - أمر القدس - يعنيه كثيراً سواء في زيارته المشؤومة ، أو في إطاري كامب ديفيد اللذين وقع عليهما في ١٩٧٨ مع رئيس الوزراء الإسرائيلي «مناحيم بيجين » والرئيس الأمريكي « جيمي كارتر». وليس أدل على هذا من أن قضية المدينة المقدسة لم تطرح بقوة إلا في اليوم الأخير من أيام « الكامب » الأول . وقيل: إن «بيجين » رفض التوقيع على الإطار الخاص بفلسطين ، أي بالضفة وغزة ، إذا وردت فيه كلمة القدس [١] وتكرر الموقف نفسه من جانب « بيجين» بشأن الرسالة التي اتفق على أن يوجهها كارتر إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي الذي أعلن « أن إسرائيل لن توقع أي اتفاق إذا نحن (أي الأمريكيون) كتبنا رسالة مهما يكن محتواها ، في موضوع القدس»[٢].

وقد تفتق ذهن الدبلوماسية الأمريكية في الكامب الأول عن فكرة تبادل الرسائل بين السادات وكارتر وبيجين ، فحدد الأول في رسالة إلى الثاني موقف مصر من المدينة المقدسة ، كما بعث بيجين برسالة إلى الرئيس الأميركي تناول فيها الموقف الإسرائيلي من القدس

(١)بطرس بطرس غالي : طريق مصر إلى القدس – قصة الصراع من أجل السلام في الشرق الأوسط ، القاهرة ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ١٩٩٧ . ص ١٥٤.
(٢)جيمي كارتر : مذكرات ، ترجمة شبيب بيضون . بيروت ، دار الفارابي ، ١٩٨٥. ص ١١٢.

وأرسل كارتر بدوره إلى السادات برسالة ذكر فيها أن موقف بلاده من المدينة المقدسة سيبقى كما ورد على لسان السفراء الأمريكيين لدى الأمم المتحدة في ١٩٦٧و ١٩٦٩ . وفي حين لم يبعث كارتر برسالته إلى بيجين ، فإن السادات ذكر في رسالته أن المدينة لن تكون مقسمة في حين اكتفى بيجين بالإشارة إلى قانون أصدره الكنيست وأعلن فيه أن « القدس مدينة واحدة غير قابلة للتقسيم ، وهي عاصمة دولة إسرائيل » . وتوالى منذئذ دوران عجلة تهويد المدينة المقدسة ، ووضع الإسرائيليون خططاً متعددة لتحقيق هذا الهدف ، مما دفع العلامة إدوارد سعيد إلى أن يكتب يوماً أن تحرير القدس والعودة إلى ما كانت عليه في ١٩٦٧ يحتاج إلى حرب كبرى . وإذا كان «هيرمان ايلتس » سفير أمريكا بالقاهرة عند توقيع إطاري الكامب يصف هذه الاتفاقات بأنها « كارثة» فإن وزير خارجية فرنسا الأسبق « جان فرانسوا بونسية » فضح جريمة أمريكا في هذه الاتفاقات بقوله : « بينما كان انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة أمراً مفترضاً فيما مضى ، فإنه أصبح الآن موضوعاً للتفاوض »

وفي ظل التفاوض وتحت جنح ظلامه دارت عجلة تهويد القدس ، ولا تزال ، وها هي قد انطلقت وبقوة بعد « أنابوليس » الذي زعموا أنه أعطى دفعة قوية لاستئناف المفاوضات ، فإذا هذه الدفعة تتحول إلى زيادة كبيرة في خطط الاستيطان الصهيوني في القدس الشرقية ، وبعد الحديث مجدداً عن « هارحوما » كشف الإسرائيليون وبسرعة عن مخطط جديد في حي « عطروت » في شمال القدس الشرقية [1]. وإذا تم تنفيذ هذه المخططات فإنها ستؤدي إلى إقامة ٢٠ ألف وحدة سكنية جديدة لا تعبر عن مخطط عمراني بل تعكس هدفاً سياسياً يرمي إلى خلق تواصل « سكني يهودي بين القدس وغوش عصيون في جنوبي المدينة ، وبين القدس والمستوطنات في منطقة بيت ايل في الشمال . والحي الذي خطط لإقامته في المنطقة « إى - ١» المجاورة لمستوطنة معاليه ادوميم سيخلق حاجزاً بين القرى الفلسطينية في المنطقة وبين القدس ، لإحباط إمكانية اتخاذ المدينة عاصمة لدولة فلسطينية . وبالمقابل ، سيخلق هذا تواصلاً استيطانياً يهودياً بين القدس ومعاليه ادوميم » وهذا ما أعلنه « يهوشع بوليك » رئيس لجنة التخطيط والبناء ونائب رئيس بلدية القدس المحتلة . ولا يتورع كاتب إسرائيلي يدعى ميرون ربوبورت عن إعلان أن المعركة حول القدس قد بدأت ، متى ؟، يجيب بعد أنابوليس

(١) « هآرتس » الإسرائيلية ، في ٢٠٠٧/١٢/٢٠ .

وينسب إلى أحد الوزراء المقربين من « إيهود أولمرت » رئيس الوزراء قوله أو اعترافه بأن « القدس هي الموضوع الأكثر تعقيداً في المفاوضات »، ويضيف أن محافل في « إسرائيل » تشعر بأن الآن هو الوقت (المناسب) للعمل في القدس « سواء من أجل تعزيز السيطرة الإسرائيلية فيها أم من أجل منع المفاوضات على تقسيمها »[1]. أضف إلى هذا قرار حكومة أولمرت باستئناف العمل في بناء جسر عند باب المغاربة « مما يخلق حقائق جديدة في منطقة الحرم القدسي ». فهل هي مصادفة أن تصدر هذه القرارات وتتوالى بعد « قعدة أنابوليس » وفي ظل استئناف المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي .. وهي مفاوضات إن استمرت بالوتيرة التي سارت عليها منذ الكامب الأول ، لن تؤدي إلا إلى ضياع القدس ، إلى تهويدها وصهينتها ، أو ستؤدي على الأقل إلى « دويلة فلسطينية » ليست القدس عاصمتها . فهل هذا ما يريده الفلسطينيون والعرب ؟. إن هؤلاء وأولاء مطالبون بوقفة مع النفس ، وقفة لله من أجل القدس ، من أجل الأقصى ، والصخرة ، ومسجد عمر ، وكنيسة القيامة ، ومن أجل جميع مقدساتنا في زهرة المدائن ، التي سنبكي عليها غداً لأننا لم نحافظ عليها في الحرب ولم نحرص عليها في المفاوضات !!.

(١)المصدر السابق نفسه.

أمريكا والتسوية وما بعد (انابوليس):

من المتفق عليه ، أنه منذ عام ١٩٤٨، كلما جاء رئيس أمريكي تفوق على سابقيه في دعم « إسرائيل » ومساندتها اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً ضد العرب عامة ، وضد شعب فلسطين خاصة. ويرى البعض أن الرئيسين « جيمي كارتر » و« بيل كلينتون » وهما ديمقراطيان موضع نقاش . ولكن آخرين يرفضون هذا ، ويرون أن الأول قدم للكيان الصهيوني أهم مكسب إستراتيجي في اتفاقيات كامب ديفيد ١٩٧٨ وفي معاهدة الصلح المصرية - الإسرائيلية ١٩٧٩، وهو إبعاد دور مصر ووزنها الكبير من ميزان الصراع العربي - الصهيوني ، في حين انتزع كلينتون مكسباً إستراتيجياً آخر لصالح « إسرائيل » وهو تعديل أو إلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني .

وهذا الواقع ، تفوق كل رئيس أمريكي جديد على سابقيه في مساندة « إسرائيل » هو الذي طرح منذ بدء عملية التسوية السؤال حول إمكانية أن تكون أمريكا وسيطاً نزيهاً في تسوية الصراع العربي - الصهيوني ، وهو السؤال الذي صاغه مفكر قومي عربي معروف بقوله: « هل يمكن الاحتكام إلى امريكا ؟» [1]، وهو سؤال له مبررات وأسانيد عديدة ، ترجع تاريخياً إلى ما قبل إنشاء الكيان الصهيوني ، بل وقبل إنشاء الحركة الصهيونية المنظمة ، وهذه قضايا لا مجال

للخوض فيها هنا ، حيث يتركز الحديث عن التسوية ودور أمريكا فيها ، وحاجتنا اليوم - بعد « أنابوليس » - إلى مراجعة هذا الدور ، من أجل تصحيح مسار عملية التسوية ، لأن استمرارها على المسار الذي بدأت به منذ منتصف سبعينات القرن الماضي أصبح يمثل خطراً كبيراً على الحقوق العربية والفلسطينية .

وخطأ أهل التسوية العرب في اعتماد أمريكا وسيطاً ينبع من كونهم يدركون بدرجة أو أخرى مدى الانحياز الأمريكي للصهيونية ولكيانها التوسعي . ولعل هذا يتبين من واقعة معروفة ، وهي أن الرئيس المصري أنور السادات صاحب مقولة إن أمريكا تملك ٩٩% من أوراق اللعبة في المنطقة ، هو نفسه الذي سبق في ١٩٧٢ أن تهكم على الرئيس الأمريكي الذي قال إن بلاده ستلعب دور « الكتاليست » أو العامل المساعد في التسوية .

(١) د. نديم البيطار : هل يمكن الاحتكام إلى أمريكا ؟. دار الموقف العربي ، القاهرة ، دون تاريخ نشر .

ولكن هذا الموقف انقلب رأساً على عقب بعد حرب أكتوبر - تشرين الأول ١٩٧٣، في حين لم تغير واشنطن موقفها درجة واحدة من قضية فلسطين وحقوق شعبها ، بل تراجعت نسبياً عن مواقف كانت أعلنتها من قبل غداة عدوان الخامس من يونيو - حزيران ١٩٦٧، وكان هذا في الأمم المتحدة وعلى لسان المندوب الأمريكي في المنظمة الدولية ، « آرثر جولدبرج » الذي أكد في خطاب ألقاه في ١٤ يوليو - تموز ١٩٦٧ أن « الخطوة الفورية والظاهرة والملحة هي الفصل بين جميع القوات وانسحاب القوات الإسرائيلية إلى أراضيها »[(١)] وسرعان ما تراجع بل اختفى هذا الموقف ليحل مكانه موقف آخر يتحدث عن تعديل في الحدود وشروط أخرى تصب جميعها في صالح العدو الإسرائيلي ، وتتجاهل بالكامل أي حديث عن الشعب الفلسطيني وعن حقوقه المشروعة وحتى الرئيس « جيمي كارتر » الذي توصل إلى إقرارٍ من نوع ما بهذه الحقوق ، ما لبث أن تحدث في ١٩٨٠ بقوله: « في رأيي الخاص ، وفي رأيٍ عدد من زعماء الشرق الأوسط ، بمن في ذلك عدد من الزعماء العرب [أن دولة فلسطينية] ستكون عاملاً في زعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط »!![(٢)]. قد يرد أهل التسوية العرب على هذا التحليل بإشارتهم وإشادتهم بموقف الرئيس الأمريكي الحالي جورج بوش وتأييده لإقامة دولة فلسطينية ، ويعتبرون هذا تطوراً في الموقف الأمريكي نتج عن عملية التسوية التي ينصبُّ النقد عليها . وهذا رد عليهم وليس لهم ، لأن حديث الرئيس بوش يكاد يكون مفرغاً من المعنى لأسباب متعددة ، منها : أنه لم يحدد حدود هذه الدولة ، ومدى سيادتها على إقليمها الأرضي وعلى مجالها الجوي ، كما أنه اقتطع من هذه الدولة أراضي الكتل الاستيطانية ، طبقاً للضمانات التي قدمها في ١٤ إبريل - نيسان ٢٠٠٤ إلى إرييل شارون رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق . أضف إلى هذا أنه أسقط حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى دورهم وأرضهم ووطنهم ، وربطه - في الضمانات المشار إليها - بهذه الدولة المسخ ، وهي دولة إن قامت لن تضمن حقوقاً ، ولن تحقق سلاماً ..

(١)ليلى بارودي ومروان بحيري : السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط – نيكسون – فورد – كارتر – ريغان . مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، نيقوسيا – قبرص ، ١٩٨٤. ص ٦٨.
(٢)المصدر السابق نفسه ، ص ٦٥.

ودون الدخول في تفصيلات كثيرة حول الدور الأمريكي في عملية التسوية ، وهي وقائع لا نزال نعيش ونتابع تطوراتها يوماً بعد يوم ، فإن أهل التسوية العرب مطالبون وبإلحاح بمراجعة موقفهم من الدور الأمريكي في عملية التسوية . وهم مطالبون بألا يكونوا أمريكيين أكثر من بعض الأمريكان الذين ينتقدون وبقوة دور وسياسة بلادهم تجاه الصراع العربي - الصهيوني ، وتجاه التسوية . وإذا كان الاسم - العلم على ذلك في هذه المرحلة هو العلاَّمة « نعوم تشومسكي » فإن سلفه « جورج بول » المساعد السابق لوزير الخارجية الأمريكي والذي عمل لفترة مستشاراً للرئيس كارتر للشؤون الخارجية، قال منذ ١٩٧٨ وبوضوح: « ما أريده من الولايات المتحدة هو لا أن تقول لإسرائيل ما الذي يجب أن تعمله ، أو أن تحاول فرض حل من الحلول ، بل أن تحدد هي [الولايات المتحدة] مصالحها الوطنية ، وأن تقرر على أي شيء تريد أن تنفق أموالها ، وأن تنتهي إلى قرار بشأن ما تريد أن ينتهي الأمر عليه ، هل إلى وضع يؤدي على تسوية كلية شاملة أم إلى آخر يقود إلى مأزق وإراقة الدماء »[1]. هل يستطيع أهل التسوية العرب أن يطرحوا - اليوم - مثل هذا السؤال على « الصديق » الأمريكي ، أو أنهم وصلوا إلى درجة من التبعية والانصياع لإرادة هذا « الصديق » بحيث لا يستطيعون أن يطرحوا عليه مثل هذا السؤال ؟. إن هذا السؤال له وجه آخر ، وهو أن العرب أنفسهم من أهل التسوية هم الذين يتسببون في اندفاع أمريكا في مساندة وتأييد العدو الإسرائيلي على النحو الذي نعرفه ونراه . لو أن أهل التسوية العرب تعاملوا مع « الصديق » الأمريكي بلغة المصلحة وليس بلغة الموالاة على طول الخط لما جرؤت أي إدارة أمريكية جمهورية كانت أو ديمقراطية ، على تجاهل الحقوق العربية على النحو الذي شهدناه ونشهده . إن هذا نلمسه من رد الفعل العربي على أي مشروع أمريكي للتسوية ابتداء من « خطة ريجان » في ١٩٨٢ إلى خطة « خريطة الطريق » في ٢٠٠٣، مع مقارنة ذلك برد الفعل الإسرائيلي .
في حين تلقى العرب والفلسطينيون خريطة الطريق بالتأييد دون قيد أو شرط ، فإن حكومة إرييل شارون قدمت ١٤ شرطاً لقبول هذه الخطة . وهل هي مجرد مصادفة أن شارون نفسه - وكان وزيراً للدفاع - تلقى خطة ريجان بصفعة مدوية بقوله: « ليس فقط لن تقبلها إسرائيل ، بل لن تبحثها » وأضاف: « لا أمل لخطة ريجان . كان بإمكان الولايات المتحدة أن توفر على نفسها الكثير من الحرج والإحباط ».

(١) المصدر السابق نفسه ، ص ٤٠.

أما رد الفعل العربي كما أفصح عنه متحدث أردني فهو « المسألة الحاسمة هي ما إذا كان ريجان لديه الإرادة والقوة لدعم كلماته »[1]، مما يعني المزيد من الرهان على ريجان وخطته ، وليس رفضها ، أو حتى نقدها . وما حدث أخيراً في « أنابوليس » لا يختلف كثيراً عما حدث من قبل في كامب ديفيد الأول ، أو بالنسبة لمبادرة ريجان . في الكامب الأول ، كما يخبرنا الدكتور بطرس غالي وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية ، كثيراً ما قال السادات إنه إذا أمكنه مرة واحدة كشف الموقف الإسرائيلي أمام الرأي العام الأمريكي فإن الولايات المتحدة سوف تنصر مصر على إسرائيل .

ويضيف غالي أن الدبلوماسي الأمريكي « وليام كوانت » أبلغه بعد ذلك بوقت طويل « أن السادات كان قد نقل سراً موقفه المتراجع إلى الأمريكيين . كان يريد أن يستخدم كارتر ضغوطه ، بينما هو يؤكد لكارتر بأنه سوف يتراجع إذا لزم الأمر . والنتيجة أن كارتر دأب مراراً على مطالبة السادات بتنازلات »[2].

إن رواية بطرس غالي - الذي لا يمكن اتهامه بالتطرف أو أنه يعبر عن الإرادة القومية - لوقائع الكامب الأول وما تلاها تتضمن جوانب خطيرة لعل من أخطرها قوله: « بعد سنوات طويلة أبلغني هيرمان ايلتس (سفير أمريكا في القاهرة عند محادثات الكامب وتوقيع معاهدة الصلح) بأن (هنري) كسينجر [وزير خارجية أمريكا الأسبق] سأله في يوم توقيع معاهدة الصلح في ٢٦ مارس - آذار ١٩٧٩: لماذا وقع السادات هذه المعاهدة « لقد كان في وسعي أن أحصل له على ما هو أكثر كثيراً »، وكان كيسنجر يتصرف يومئذ « وكأنه العريس في يوم زفافه ». كيسنجر هذا هو صاحب دبلوماسية الخطوة خطوة التي خُططت لقسمة العرب بعزل مصر عن العالم العربي ، حسب وصف الدبلوماسي الأمريكي الكبير « جورج بول . هل هناك برهان على خيبة وفشل دبلوماسية أهل التسوية العرب أكثر من هذا ؟. الخطيئة الكبرى أن هذه الممارسات والتصرفات لا تزال مستمرة ، ولا تزال تقتطع من الزمن العربي وقتاً ثميناً ... وقد استغل العدو هذا الوقت خير استغلال ، في حين عجز العرب من أهل التسوية ومعارضيها عن كسب الوقت ولا يزالون يتخبطون في دهاليز دبلوماسية الوقت الضائع ، أما آن لهذا العبث أن يقف بدلا من أن نحسب الشحم في من شحمه ودم ، وأن تضع الخصم في موقع الصديق !

(١)نعوم تشومسكي : الثالوث الخطر – الولايات المتحدة ، إسرائيل ، والفلسطينيون ، ترجمة عبد الهادي عبلة. القاهرة ، الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين فرع جمهورية مصر العربية ، ١٩٩٣ . ص ٣٥٥.

(٢)بطرس بطرس غالي : طريق مصر إلى القدس . قصة الصراع من أجل السلام في الشرق الأوسط . القاهرة ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ١٩٩٧. ص ١٥٠.

مراجعة التسوية والتراجع عن الساداتية:

من المؤكد أن مكاسب العدو الصهيوني من عملية التسوية أكبر من خسائره . حقيقة نضعها جانباً الآن ، وقد نعود إليها في ظروف أخرى ، ولكنها تصلح مدخلاً للقول إن الكيان الصهيوني أصبح اليوم ، وبعد حوالي ثلث قرن من بدء عملية التسوية ، مختلفاً بدرجة أو أخرى عن ذلك الكيان الذي بدأ هذه العملية . إن سنوات التسوية قد كشفت جوانب خلل عديدة في هذا الكيان ، الذي يمكن القول أنه يعاني اليوم من خلل هيكلي ، وضح عبر السنوات الماضية ، التي كشفت وجود أزمة قيادة من ناحية ، كما كشفت من ناحية أخرى عجز هذا الكيان عن « استيعاب » الأراضي التي احتلها في يونيو - حزيران ١٩٦٧، ولعل انسحابه من جانب واحد من قطاع غزة وهدم مستوطناته فيها دليل على ذلك ، يضاف إلى فراره من قبل من جنوب لبنان الذي احتله منذ ١٩٨٢ على يدي حكومة مناحيم بيجين الثانية ووزير دفاعه إرييل شارون . وطوال سنوات الاحتلال هذه لم يفكر العدو في أن يقيم أية مستوطنة في الجنوب اللبناني ، لماذا ؟، علماً بأن هذا الاحتلال تواكب مع اكتمال انسحابه من سيناء ، باستثناء جيب « طابا » الذي أحيل إلى التحكيم . وفي الوقت نفسه ، فإن الاستيطان الإسرائيلي في هضبة الجولان لم يكن في كثافة الاستيطان في الضفة الغربية ، بما فيها القدس.

ومن الواضح من متابعة كافة المخططات الاستيطانية الإسرائيلية منذ ١٩٦٧ أن التركيز كان أساساً على الضفة والقدس ، وقد كانت « يهودا والسامرة » - حسب المصطلحات الصهيونية - والقدس جزءاً لا يتجزأ من المشروع الصهيوني إن لم يكن منذ بدايته فعلى الأقل منذ ثلاثينيات القرن الماضي ، ووضح هذا في المؤتمر الصهيوني العالمي في مدينة زيورخ السويسرية في ١٩٣٧، حيث جرى النقاش حول « الدولة اليهودية » المقترحة : حدودها ، وعدد الذين يمكن أن يهاجروا إليها ، وامتد النقاش إلى صحراء النقب وتوقع أحد القادة الصهاينة « أن تفتح آفاقاً جديدة للاستعمار اليهودي».. ومرت السنوات والعقود ، وتعددت جولات الحرب والقتال بين العرب والصهاينة ، الذين أصبح « النقب » جزءاً من اهتمامهم لأداء وظيفة أساسية لكيانهم وهي فصل المغرب العربي عن المشرق . فماذا حدث في « بؤرة النقب » هذه بعد أكثر من ثلاثين سنة من مفاوضات التسوية ؟. ألم تطلعنا صحيفة إسرائيلية منذ قريب (

على أن ٧٣٧ شقة فقط بيعت في بئر السبع في العام ٢٠٠٧، مقابل ١٤٣٢ شقة في ٢٠٠١، وتكرر مثل هذا الانخفاض في ديمونة ويروحام، بما ترتب عليه أو صحبه من انخفاض في السكان ، في ظل وجود وزير مهمته هي « تطوير النقب والجليل».

وهذا جانب فقط من الظاهرة التي تثير رعب العدو ويسميها « التهديد الديموغرافي »، الذي يدفع الإسرائيليين إلى فتح باب « التهويد » بكل ما يؤدي إليه من صراعات بين المتشددين والعلمانيين . والظاهرة الأهم التي تكمن خلف ذلك كله هي تراجع أرقام المهاجرين إلى الكيان الصهيوني بحيث شهد العام الماضي ، ٢٠٠٧، أدنى عدد من المهاجرين منذ عشرين عاماً [١]. ولم يكشف العدو العدد المقابل من النازحين ، مما يثير إمكانية أن يكون ميزان الهجرة قد أصبح سالباً ، أي أن عدد النازحين من الكيان أكبر من المهاجرين إليه.

ولعل هذا ما اعترف به « أفيجدور ليبرمان » وزير البنى التحتية الإسرائيلي بقوله: إن عدد اليهود الروس الذين يعودون إلى روسيا بعد قدومهم إلى « إسرائيل » أكبر من عدد اليهود الروس الذين يأتون إلى « إسرائيل » ويستقرون فيها . وقال: إن مطار تل أبيب الدولي يقوم بتسيير أربعين رحلة طيران أسبوعياً إلى موسكو ، بالإضافة إلى مئات من رحلات الطيران الأخرى « تقوم جميعها بنقل أعداد كبيرة من اليهود الإسرائيليين ، ومن اليهود ذوي الأصل الروسي إلى موسكو ودول الاتحاد السوفيتي سابقاً »[٢]

لم تتحقق هذه النتائج بسبب التسوية ، بل على الرغم من التسوية ، إنها وليدة الصراع بأشكاله المختلفة ، ونتاج الانتفاضتين ، ونتاج الصلابة الشعبية الفلسطينية في مواجهة آلة العدوان الإسرائيلية الغاشمة . باختصار إنها نتائج المقاومة ، التي حتى وإن تراجعت عملياتها ، إلا أن مجرد الحديث عنها والإصرار عليها ، والاستمساك بها يثير الرعب في داخل الكيان الصهيوني ، فما بالنا وقد واصلت الفصائل الفلسطينية الفاعلة تأكيد التمسك « بخيار المقاومة » في مواجهة عدوان وجرائم الاحتلال ، ورفض جميع التصريحات الحكومية التي « تحاول المساس والتشكيك في جدوى المقاومة »، كما جاء في بيان صدر في اليوم الأول من عامنا الحالي ، ٢٠٠٨ [٣]. إن هذه عملية تصحيح لأقوال ترددت من قبل عن عدم عسكرة الانتفاضة ، والدعوة إلى الاكتفاء فقط بالمقاومة السلمية ، وهي أقوال يتجاهل قائلوها الطبيعة العدوانية للكيان الصهيوني ، الذي يزداد عدوانية كلما أنس فينا ضعفاً ، وقبولاً بتقديم تنازلات .. هذه هي النقطة الأولى والأساسية في تصحيح مسار مفاوضات التسوية ، وهي تناقض حديث أن السلام خيار استراتيجي من ناحية ، وتسقط دعوى أن هذه أو تلك الحرب آخر الحروب .

(١)وكالة الصحافة الفرنسية AFP ، في ٢٠٠٧/١٢/٢٤.
(٢)مركز الشرق الجديد ، نشرة إلكترونية من تليفزيون وإذاعة إسرائيل ، الأربعاء ٢٠٠٧/١٢/١٢ .
(٣)بيان صادر عن القوى الوطنية والإسلامية بعنوان : نداء التمسك بخيار المقاومة في مواجهة عدوان وجرائم الاحتلال .

وترتبط بهذه النقطة نقطة تصحيح أخرى لا تقل أهمية ، وقد سلفت الإشارة إليها في سلسلة هذه المقالات بحثاً عن بديل للساداتيه العربية ، وأعني بذلك الاتفاق الفلسطيني سلطة ومعارضة على ضرورة وقف الاستيطان ، لدرجة أن الجبهة الديمقراطية دعت في أكثر من بيان إلى « وقف المفاوضات حتى يتم وقف الاستيطان »[(١)] الذي تضاعف ٥٠٠% تحت سقف اتفاقات أوسلو في ١٩٩٣. وأكدت الموقف ذاته الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، إذ دعا متحدث باسمها إلى التوقف عن « مواصلة المفاوضات التي لم تورث شعبنا سوى المزيد من الاستيطان والتهويد والتهجير وقضم الحقوق وهدر الكرامة الوطنية »[(٢)]. وبالمثل حذرت حركة « فتح » من انهيار عملية التفاوض نتيجة سياسات الاستيطان الإسرائيلي . وجاء هذا التحذير على لسان عزام الأحمد رئيس كتلة فتح في المجلس التشريعي الفلسطيني. واقترن هذا بدعوة إلى سياسة تفاوضية جديدة بإشراف مرجعية وطنية عليا مشتركة جديدة ، حسب مطلب « الديمقراطية » ، ووضع حد لنهج التفاوض الثنائي العبثي ، حسب توصيف « الشعبية ».

قد يقال إن هذه مطالب ليست جديدة ، فقد ترددت من قبل ، ولكن السلطة أو قيادة منظمة التحرير الفلسطينية لم تعر الدعوات والداعين اهتماماً . وهذا صحيح . ولكن عملية التسوية دخلت اليوم وبعد « أنابوليس » منعطفاً جديداً ، يضعها على أبواب فرصة أخيرة . إن لم تكن الفرصة الأخيرة ، فاستمرار مفاوضات التسوية على ما كانت عليه سيؤدي إلى إطالة المدى الزمني الذي يمكن فيه تحرير الأرض العربية وخاصة الفلسطينية . فمنذ انطلقت عملية التسوية ، راهن العدو على عنصر الزمن . وقد كسب الرهان ، عند توقيع اتفاقيات كامب ديفيد في ١٩٧٨ قال مناحيم بيجين: إنه يراهن على خمس سنوات . وقد كسبها . وفي مدريد ١٩٩١ قال إسحاق شامير إنه يراهن على ١٠ سنوات أخرى . وقد ربحتها إسرائيل . واليوم ، لم يعد هناك مجال لوقت مستقطع ، أو لوقت يضيع . كل دقيقة تمر ، تعني تهويد شبر أو متر أو بيت أو شجرة فوق أرض فلسطين ، فمن يتحمل وزر هذا ؟. لقد بدأ الرئيس الفلسطيني محمود عباس يتحدث عن وقف الاستيطان ، ويردد ما تقوله القوى الفلسطينية الناقدة لعملية التسوية من أنه « لا يمكن أن يكون هناك تفاوض والاستيطان مستمر » هل نقول : أفلح إن صدق . من الضروري أن يكون من الصادقين ، لأن التفاوض في ظل الاستيطان خطيئة لا يجب أن تستمر ، وإن استمرت فلن يدفع ثمنها وحده ..

(١)بيانات صادرة عن الإعلام المركزي للجبهة الديمقراطية ، في ٢٤و٢٧و٣١ ديسمبر – كانون الأول ٢٠٠٧ .
(٢)القدس العربي (لندن)، في ٢٠٠٧/١٢/٢٥.

يتكامل مع هذا الموقف أن تتم مراجعة أساليب وآليات عملية التفاوض ومن الذي يقوم بالتفاوض ، وما المرجعية التي يستند إليها وفد المفاوضة ، وهذه أمور يجب أن توضع بالكامل بين يدي اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، ولا بأس من أن يكون لديها لجنة أو لجان من الخبراء والمتخصصين ، وهى لجان يمكن أن تضم شخصيات وكفاءات عربية ... مع إمكانية أن يتطور الأمر كي يكون هناك وفد تفاوض عربي موحد له مرجعية موحدة . ألم يكن هذا في جوهر الإعداد والاستعداد لمؤتمر جينيف الذي قفز عليه الرئيس السادات في ١٩٧٧ وتخطاه بزيارة أضاعت ما كا يجب ألا يضيع ؟

وحين يصل الحديث إلى وفد تفاوض عربي موحد ، فإن هذا الوفد يجب ألا يتعرض لاختراقات أو التفافات من هنا أو هناك ، من هذه الجهة أو تلك ، بمعنى أن تغلق وبشكل نهائي جميع الاتصالات السرية والجانبية ..

وكل هذا سيكون مجرد تحسين شكلي في عملية التفاوض ، ولكنه يحتاج إلى مراجعة المضمون ، أي إلى سند من قوة متين ، يتمثل في إحياء معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي ، بما تتضمنه من أجهزة ، هي مجلس الدفاع المشترك ، والهيئة الاستشارية العسكرية ، واللجنة العسكرية الدائمة ، والقيادة العربية الموحدة والمجلس الاقتصادي .. إن هذا هو بند المراجعة الحقيقي لعملية التسوية البائسة ، وهو الانقلاب الصحيح على كامب ديفيد الذي أصاب العمل العربي المشترك بالشلل ، ومعه غاب أي حديث أو عمل جاد في إطار قومي عربي .. وهذه نقطة البداية ، التي تضمن حقاً الخروج من مستنقع التسوية ، وتحقيق خطوة إلى أمام ، على درب التحرير والعودة .. هل هذه كلمات « حنجورية » فات أوانها ؟. لو أن ذلك كذلك ، فقل على أرضنا المحتلة السلام .. وسلام على السلام !!

كذبة صهيونية ورد عربي:

منذ سنوات غير قليلة تبنى مسؤول فلسطيني كبير الدعوة إلى إعادة « اليهود العرب » إلى بلادهم من الكيان الصهيوني . ورأى في ذلك وسيلة - ضمن وسائل أخرى - لإضعاف هذا الكيان . كان ذلك في منتصف السبعينات من القرن الماضي ، وقبل الزيارة المشؤومة التي قام بها الرئيس المصري أنور السادات إلى القدس المحتلة . ندع مؤقتاً اسم هذا المسؤول الفلسطيني الكبير ، الذي أعادت دعوته إلى الذاكرة دعوات ترددت في الكيان الصهيوني بمناسبة الزيارة التي قام بها الرئيس الأمريكي جورج بوش إلى تل أبيب في الأسبوع الثاني من يناير - كانون الثاني الحالي ، وإن كانت هذه الدعوات ليست جديدة ولا طارئة ، ولكن إثارتها اليوم تكتسب أهمية خاصة ، لأنها تريد أن تضع «اليهود الذين طردوا من البلاد العربية في كفة مساوية للاجئين الفلسطينيين » أصحاب حق العودة .

ففي اليوم الثاني لزيارة بوش ، أي في يوم الخميس العاشر من يناير/ كانون الثاني ، خرجت صحيفة « هآرتس » بمقال عنوانه : « عدل مقابل عدل »! زعمت فيه أن عدد اليهود الذين طردوا أو أجبروا على المغادرة - عقب الاضطهاد ! - من الدول العربية أكبر من عدد اللاجئين الذين فروا أو طردوا من إسرائيل في العام ١٩٤٨. وأكملت الصحيفة هذا بزعم آخر وهو أن الأملاك التي صودرت من اليهود في البلاد العربية « أكبر عدة مرات من الأملاك والأراضي التي خلفها

اللاجئون العرب وراءهم ». ولم تقف الأكاذيب عند هذا الحد ، بل زعمت « هآرتس » أيضاً - في المقال الذي كتبه « مناحيم بن » - أنه بينما هرب « عرب إسرائيل »(!) وطردوا في أتون « حرب التحرير »، فإن مصر مثلاً قررت سحب الجنسية ومصادرة أملاك ٥٠ ألف يهودي فيها بقرار حكومي رسمي في العام ١٩٥٦ »[(١)]. وحين تساءل الكاتب الإسرائيلي : « ماذا يعني كل هذا ؟» ، أجاب بقوله : « إن الظلم الذي أحيق باللاجئين الفلسطينيين يعوض تماماً بالظلم الذي أحيق باللاجئين اليهود من الدول العربية . وعليه فإن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين هي مشكلة الجامعة العربية ، وليست مشكلة الصهيونية ، وهذا الأمر الأساسي يجب قوله وإعلامه أمام العالم ، والفرصة الأكثر قرباً لذلك هي زيارة بوش ».

(١) هذه الكذبة الكبرى لن نرد عليها بأي كتابات عربية ، ويكفي أن نشير إلى كتاب « يوئيل بي نين » الإسرائيلي – الأمريكي عن « شتات اليهود المصريين » الذي أثارت ترجمته العربية (دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠٧) ضجة لا تزال أصداؤها تتفاعل صحفياً وقضائياً .

هذه إحدى الأكاذيب الصهيونية الكبرى .وكان الظن أن الصهاينة تراجعوا عنها خاصة عن الشق الفلسطيني منها بعد الدراسات الموثقة التي أصدرها عدد من أهلهم «المؤرخين الجدد » الإسرائيليين ، وكان آخرها دراسة « إيلان بابيه » عن « التطهير العرقي في فلسطين »الذي أكد أن التطهير والطرد جزء أصيل وراسخ في الفكرة الصهيونية أما أوضاع اليهود في البلاد العربية، وكيف أنهم لم يطردوا على النحو الذي يصوره الإسرائيليون لأنفسهم وللعالم ، فهناك دراسات كثيرة حولها ، يكفي أن نشير إلى إحداها ، وهي « ذكريات ممنوعة » التي كتبتها الأستاذة « ايله شوحاط » التي ولدت في «إسرائيل » من أبوين عراقيين هُجِّرا من بلدهما إلى الكيان الصهيوني ، الذي غادرته هي إلى أميركا ، حيث استقرت نهائياً. الكتاب شهادة بقلم شاهدة منصفة عن أوضاع اليهود العرب في بلدانهم الأصلية مقارنة بأوضاعهم في الكيان الذي أجبروهم على الهجرة إليه . ولا يدري المرء بأي جزء من الكتاب يستشهد بما ينفي الكذبة الصهيونية الكبرى عن طرد اليهود العرب من ديارهم . يكفي استشهاد وحيد وهو قول « ايله شوحاط » اليهودية ذات الاصل العراقي والنازحة إلى أمريكا ، قولها إن أغلب اليهود العرب بقوا بعيدين عن العقيدة الصهيونية ، ولم يسارعوا بالرحيل إلى « إسرائيل » بل إن الطائفة اليهودية في العراق أنشأت مدارس جديدة ، بعد قيام « إسرائيل » ولم تقلص حجم مشروعاتها . وحتى عندما أعلنت الحكومة العراقية في ١٩٥٠ أن كل يهودي يرغب في المغادرة له الحق في ذلك مقابل التنازل عن جنسيته وممتلكاته ، وأن يغادر في مهلة زمنية محددة ، فإنه « لم تقدم طلب تأشيرة خروج سوى بضع عائلات ». وعندئذ لجأ الصهاينة إلى استخدام العصا ضد اليهود العراقيين، حيث أن « خلية سرية صهيونية يقودها عملاء سريون أرسلوا من « إسرائيل » وضعت قنابل في مراكز يهودية في بغداد لخلق حالة من الهيستريا بين يهود العراق . الأمر الذي نجح بالفعل في تسريع الخروج الجماعي إلى إسرائيل ».

وتشير الكاتبة إلى التعاون بين مجموعة من الإسرائيليين الصهيونيين وأجنحة في الحكومة العراقية كانت لها مصالح مالية فورية في طرد يهود العراق « وكانت النتيجة التي ترتبت على ذلك التعاون بين الحكومة العراقية وبين الصهيونيين أن وجدت الطائفة اليهودية نفسها في مأزق وفي خوف على مستقبلها ، مما انتهى بها إلى الرحيل الفوري تحت تأثير الرعب ». وحين يأتي الصهاينة اليوم ليتباكوا على أوضاع اليهود العرب كي يضعوها على قدم المساواة مع طرد العرب الفلسطينيين من دورهم وأرضهم ووطنهم

فإن هذه كذبة عارية ، تفضحها وتكشفها شهادات عديدة ، من بينها شهادات صهيونية ويهودية وإسرائيلية . وهي شهادات يجب أن تذيع وتنتشر اليوم ، قبل أن ينجح الصهاينة من ترويج أكاذيبهم ومن غسل عقل الرأي العام العالمي ، خاصة في أوربا وأمريكا . وبالطبع ، فإنه ليس مستبعداً بل إنه منتظر ومتوقع أن يطرح الصهاينة والإسرائيليون هذا الادعاء على موائد التفاوض حول قضايا الحل النهائي، وعند بحث قضية اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة . وهنا نعود إلى ما بدأنا به عن دعوة «مسؤول فلسطيني كبير » في منتصف السبعينات إلى عودة اليهود العرب إلى بلادهم ، من تتوقعون أن يكون هذا المسؤول الكبير ؟.

إنه « أبو مازن » عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ، أي محمود عباس الرئيس الحالي للسلطة الفلسطينية ، وما بين يديَّ من أقواله يتمثل في كتابه: « الصهيونية بداية ونهاية »، الذي كتب مقدمته الرئيس « أبو عمّار »، ولا يحمل الكتاب مكان صدور ولا تاريخ صدور ، ولكن يحتمل أنه صدر في اواخر ١٩٧٦ أو في أوائل ١٩٧٧. في هذا الكتاب دعا « أبومازن » إلى « عودة اليهود العرب إلى ديارهم » وكتب في هذا تفصيلات كثيرة ، لدرجة أن دولاً عربية لبَّت هذه الدعوة ، ودعت أبناءها من اليهود إلى العودة لديارهم ، وهذه الدول هي اليمن والسودان والعراق والمغرب . ولعل تجديد هذه الدعوة يكون خير رد إن طرح الصهاينة على مائدة التفاوض ما يسمونه « حقاً مقابل حق » أي حق اليهود العرب الذين خرجوا من بلادهم مقابل حق العرب الذين أُخرجوا من بلادهم !!.

وإذا أعلنا وقبلنا ورحبنا بعودة « يهودنا » هل يمكن أن يقبل الصهاينة عودة اللاجئين والنازحين إلى فلسطينهم ؟ أو أنهم سيطوون أوراق أكذوبتهم قبل أن يرى العالم معالم دبلوماسية الأكاذيب والاختلاق والافتراء . إن العالم لن يعرف هذا إلا عن طريق إعلام عربي قوي ودبلوماسية عربية ذكية ونشطة ، فأين ذلك ؟

نظرات خاطفة في غزة:

بعد عدوان الخامس من يونيو - حزيران ١٩٦٧ انطلق سيل من النكات على ألسنة المصريين . كان التنكيت لاذعاً ، لدرجة أنه أثار حساسية الزعيم جمال عبد الناصر ، فأطلق دعوة إلى الكف عن هذا . من بين نكات تلك الأيام السود نكتة تروى أن عبد الناصر صرخ من ألم شعر به ، وحين سئل عما به ، قال « غزة وراحت ». التورية واضحة ما بين غزة بمعنى وخزة خفيفة ، وغزة أي قطاع غزة الفلسطيني الذي كان تحت الإدارة المصرية ، واحتلته « إسرائيل » كما سبق أن احتلته في ١٩٥٦. ورغم خفة النكتة وبساطتها إلا أن غزة منذ ١٩٤٨ لم تكن هكذا .. بل كانت نقطة تحول في تاريخ مصر والمنطقة ، إذ شهدت الحدث الذي أدى إلى قرار كسر احتكار السلاح .. فهل تحمل أحداث غزة الحالية احتمالاً قريباً من هذا ، بمعنى أن تكون أهميتها ودلالتها أكبر من حجمها في الواقع الذي شهدناه منذ بداية الأسبوع الماضي ، والذي لا يزال يشهد تطورات متوالية و« عاصفة » عند كتابه هذه الكلمات ؟

وإذا انتقلنا من الماضي والحاضر إلى المستقبل فما مغزى العلاقة بين « مؤتمر هرتزليا » وحوادث غزة خاصة وأن هذا المؤتمر هو الذي انطلق منه لأول مرة علناً اقتراح « أرييل شارون » رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بـ « فك الارتباط » من جانب واحد . ثم ما علاقة أحداث غزة بتقرير « فينوجراد » بشأن الحرب اللبنانية في صيف

٢٠٠٦ الذي يترقب الإسرائيليون صدورة اليوم وهم يتوقعون هزة سياسية أو انفجاراً .. حوادث وأحداث قد تبدو متباعدة ، ولكن يكفي أنها تدور حول رقعة من الأرض الفلسطينية هي « غزة » أو « قطاع غزة ».

يحتل القطاع الفلسطيني الملاصق لحدود مصر صفحات عديدة في سجل الصراع المصري - الإسرائيلي . ندع مجريات حرب ١٩٤٨ جانباً ، ونقفز إلى منتصف الخمسينيات من القرن الماضي ، أي سنوات ما بعد ثورة ٢٣ يوليو - تموز ١٩٥٢ في مصر . وفي ١٩٥٤، وبعد أزمة بين قادة الثورة ، دانت الأمور لجمال عبد الناصر ، وأخذ نجمه يصعد بسرعة مصرياً وعربياً ، ثم دولياً . وبعد أن جرت وساطات من أجل تسوية لقضية فلسطين ، ركز « ديفيد بن جوريون » رجل « إسرائيل » القوي عندئذ أنظاره على عبد الناصر .

وحين تصاعدت أعمال الفدائيين انطلاقاً من غزة ، قام « بن جوريون » باستبعاد « موشى ديان » رئيس الأركان وأخبره بوجوب « طرد المصريين من قطاع غزة والاستيلاء عليها والاحتفاظ بها تحت السيطرة الإسرائيلية »[1]. وفي ٢٨ فبراير - شباط ١٩٥٥، أصدر بن جوريون أوامره بالإغارة على قطاع غزة ، مما أدى إلى مقتل ٣٧ مصرياً وجرح ٣١ آخرين . قيل إن عبد الناصر لم ينم في تلك الليلة ، خاصة وأن دول الغرب رفضت تزويده بالأسلحة . وهنا ، اتجه تفكيره إلى الحصول على السلاح من الكتلة الشرقية ، وهو ما تحقق فعلاً ، وأعلنه في سبتمبر - أيلول من العام نفسه . وأدى كسر احتكار السلاح إلى تغيير موازين القوى في المنطقة ، وكان أهم الأسباب وراء اشتراك «إسرائيل » في العدوان الثلاثي على مصر في ١٩٥٦، بعد تأميمها قناة السويس ..

الغريب ، أن هذا التصاعد في وتيرة الأحداث سبقته كما سبق القول وساطات واتصالات كادت تؤدي إلى مفاوضات وتسوية . ولكن « بن جوريون » كان من رأيه أن عبد الناصر يمثل خطراً على « إسرائيل »ولابد من القضاء عليه[2]. حوادث غزة الأخيرة، هل يمكن أن تقود إلى تطور أكثر أهمية مما نراه على السطح ؟. إن كسر السور الحاجز بين غزة ومصر وتدفق الآلاف من الفلسطينيين إلى أرض مصر يبدو وكأنه انقلاب على «كامب ديفيد » ١٩٧٨، حيث لم تكن فلسطين موضع الاهتمام الأول لدى الرئيس المصري أنور السادات . وما تم الاتفاق عليه عندئذ ظل مستمراً إلى الأسبوع الماضي ، حين أعلن الرئيس حسني مبارك أنه لن يسمح بتجويع الشعب الفلسطيني في غزة .. من قبل كانت طلقات مدافع العدوان الإسرائيلي في رفح الفلسطينية تسمع في مصر التي كانت تجعل أذناً من طين وأخرى من عجين ، فماذا حدث هذه المرة ؟ هل كانت مصر تسعى واعية إلى ذلك أو أن « إسرائيل » نجحت في تصدير غزة ومشكلاتها إلى مصر ؟. يبدو أن الاحتمال الأول هو الأرجح ، وأن الخطوة المصرية « فاجأت » الإسرائيليين ، إلا إذا كانت هناك صفقات أخرى بعيدة عن العيون .. والأجواء لا توحي بذلك . وبعض هذه الأجواء نلمسه في « مؤتمر هرتزليا الثامن » الذي تزامن انعقاده مع حوادث غزة . هذا المؤتمر يبحث فيما يمكن أن نسميه « مستقبل إسرائيل الإستراتيجي » أو حسب اسمه : « ميزان المناعة والأمن القومي » الإسرائيلي . وقد بدأ هذا المؤتمر في نهاية سنة ٢٠٠٠. والطريف أنه في المؤتمر الخامس في كانون الأول - ديسمبر ٢٠٠٤ وقف شارون ليعلن خطة فك الارتباط ومغادرة غزة .

(١)إيفي شلايم : الحائط الحديدي ، ترجمة ناصر عفيفي . القاهرة ، مؤسسة روزاليوسف ، دون تاريخ ، ص١٢٤.
(٢)المصدر السابق نفسه ، ص١٢٣.

ومنذ ذلك التاريخ ، شهد قطاع غزة تطورات عديدة ، خاصة منذ منتصف يونيو حزيران ٢٠٠٦، حين انفردت حركة « حماس » بالسيطرة على القطاع ، وهنا شدد العدو الصهيوني حصاره الذي بدأ منذ اشتركت « حماس » في حكومة السلطة الفلسطينية وتولت رئاستها في حين رفضت الحركة الاعتراف بالكيان الصهيوني ، كما واصلت ضرب بعض المستوطنات بقذائف صاروخية أثارت ردود فعل أكثر مما الحقت بالعدو من خسائر سواء بشرية أو مادية ..

نصل - أخيراً - إلى تزامن « مؤتمر هرتزليا الثامن » مع تطورات غزة الأخيرة : إغراقها في الظلام ، تشديد الحصار ، وكسر حاجز الحدود بين غزة ومصر .. وقد كانت غزة حاضرة في أوراق قيل قبل عقد المؤتمر إنها ستعرض عليه ، وهي تتضمن اقتراحاً بتبادل أراض بين جميع دول الجوار الفلسطينية والكيان الصهيوني ، أي مصر والأردن وسوريا ولبنان[1] .

وفي حين يستبقي الكيان ٢٠٠ كيلومتر من أراضي الضفة الغربية ، يحصل الفلسطينيون على أراض على طول الخط الأخضر (أي حدود ١٩٤٩) مع أو بدون سكانها من فلسطيني ١٩٤٨. كما يحتفظ الكيان الصهيوني بـ ١٢% من هضبة الجولان ، أما سوريا فتحصل بالمقابل على أراض من لبنان ، الذي سيحصل من الكيان الصهيوني على ٥٠ كيلومتراً مربعاً . ويضيف هذا الاقتراح الإسرائيلي أنه سيتم نقل « أراض إسرائيلية » إلى مصر في منطقة فيران ومنطقة تسمح بالعبور الحر بين مصر والأردن ، وفي المقابل يحصل الفلسطينيون من مصر على قطعة في محور رفح - العريش تضم إلى قطاع غزة، والكيان الصهيوني ينقل إلى الأردن أرضاً صغيرة في العربا تسمح بمعبر إلى مصر ، أما الأردن فتنقل إلى سوريا أرضاً قرب حدودهما المشتركة . هل هناك علاقة بين هذا الاقتراح الإسرائيلي وبين ما جرى في غزة ، خاصة في حدودها مع مصر ؟. نطرح هذا السؤال دون أن نتغافل عن سؤال طرحه دبلوماسي إسرائيلي كبير ، وهو هل بدأت السنين السبع العجاف في العلاقات بين مصر « وإسرائيل » ؟[2] ولماذا نتعجل في طرح الأسئلة، ولماذا - وهذا سؤال آخر - لا ننتظر مساء اليوم الأربعاء ٣٠ يناير - كانون الثاني ، حين يقرأ « فينوجراد » في الساعة السادسة تقريره الذي إذا لم يخلق زلزالاً فإنه سيثير عاصفة ، وما بين « هرتزليا » وغزة لا تزال العواصف تهب ، ولكن في أي اتجاه ؟. علينا أن نقبض على الرياح كي نحدد اتجاهاتها . وليتنا نستطيع .

(١) « معاريف » الإسرائيلية ، في ٢٠٠٨/١/١٧.
(٢) زلمان شوفال : ما الذي تريده القاهرة ؟ « يديعوت أحرونوت » ، في ٢٠٠٨/١/١٥.

إسرائيل لاعب ثانوي في حدث تاريخي:

مَن شابه أباه فما ظلم ، والولد سر أبيه ، وقد أكد هذا - إن كان يحتاج إلى تأكيد -« جلعاد شارون » ابن رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق« إرييل شارون » الذي يعاني سكرات العلاج منذ حوالي عامين. ففي مقال قصير كتبه بمناسة سماح مصر بعبور أبناء غزة السور الحاجز ودخولهم رفح المصرية ومدناً أخرى في سيناء ، وصف الولد الذي هو سر أبيه قطاع غزة بأنه « كوم الشر والمسكنة »، وتمنى أن تعاني مصر من نتائج ما صنعت يداها في غزة !.

وذهب « جلعاد »، على طريقة والده وغيره من عتاة الصهاينة ، إلى التشفي من مصر ، متمنياً أن يلحق بها الضرر والشر من وراء سماحها بدخول أهل غزة ، كما وصف « انهيار السور وفتح المعبر بين قطاع غزة ورفح المصرية بأنه «تطور حسن لإسرائيل ». وتعجب ابن شارون من أصوات إسرائيلية أبدت قلقها من فتح قطاع غزة تجاه مصر ، وادعى أن المصريين في حرج في الأيام الأخيرة ، « لقد أدركوا فجأة أن الإرهاب الذي أججوه ، والذي أصبح فرع تصديره من سيناء إلى القطاع فرعاً نامياً ، قد يصبح فرعاً من فروع استيرادهم . وهذا سيؤثر في الاستقرار عندهم . إن العلاقة بين الإرهاب في القطاع وبين وجهات المعارضة في مصر حقيقة واقعة . إن الإرهاب في داخل مصر سيلحق الضرر بالاستثمارات والسياحة ، ويهدد النظام » [1].

ومن أسف أن وجهة نظر ابن شارون هذه كانت لها أصداء مختلفة في صحف عربية ، بل ومصرية ، تحدثت عن « الإرهاب » الفلسطيني ، وتسلل إرهابيين إلى داخل سيناء ، والتخوف من أن تستغل « القاعدة » فتح الحدود المصرية لتسريب بعض أعضائها . وجرى الحديث عن ضبط أسلحة ، ودولارات مزيفة بمئات الملايين !! وعن « مؤامرة حماس » لضرب الأمن القومي المصري . وأغلب ما كتب بهذا الشأن أقوال مرسلة لم تخضع للتدقيق ، ولم يقدم عليها دليل ثبوت . ومصر الرسمية ليست من البلاهة ولا الضعف بحيث تستقبل قيادات حركة « حماس » وتلح على تحقيق مصالحة بينها وبين حركة « فتح » والاتفاق بشأن معبر رفح ، بينما لديها أدلة مؤكدة على أن « حماس » هذه تتآمر ضد أمنها القومي . هذا ليس أسلوب مصر في تعاملها مع أي فصيل فلسطيني تكون لديها اتهامات موثقة ضده

(١) « يديعوت أحرونوت » الإسرائيلية ، في ٢٠٠٨/١/٢٨.

ولذلك ، لم يخرج أي مسؤول مصري أو أي متحدث رسمي ليعلن - حتى كتابة هذه الكلمات - ضبط متآمرين أو مخربين أو إرهابيين بين الآلاف الذين عبروا الحدود ودخلوا أرض مصر آمنين ، وهو إجراء من المؤكد أنه أصاب الإسرائيليين بالقلق والأرق ،بمن فيهم أولئك الذين تحدثوا عن تصدير مشكلة غزة إلى مصر . لكن كثيراً من السياسيين والمحللين الإسرائيليين رأوا وجهاً آخر لما حدث ، عبر عنه صحفي إسرائيلي معروف ، هو « ناحوم برنياع » بقوله إن « انهيار الحدود بين سيناء وغزة يعرض للخطر العلاقات الهشة على أيه حال بين مصر وإسرائيل». صحيح أنه اعتبر « حماس » الرابح الوحيد مما حدث ، وكان « برنياع » قد سخر من « الأدمغة الفارغة في وزارة الدفاع » الإسرائيلية التي سخَّفت من تدفق الجماهير الفلسطينية إلى رفح والعريش ، ورأت أن القطاع الآن هو « مشكلة مصر وليست مشكلتنا »، إنهم في رأيه لم يفهموا أن تسلل الفلسطينيين إلى سيناء مجرد مصدر إقلاق لمصر ، أما بالنسبة لإسرائيل فهو مشكلة أمنية خطيرة ليس لها في هذه اللحظة جواب . ولم يتحدث « برنياع » عن مؤامرة من هذا الطرف الفلسطيني أو ذاك ضد مصر ، بل أعاد المشكلة إلى سببها الحقيقي والمباشر وهو قرار « إيهود باراك » وزير الدفاع الإسرائيلي في الأسبوع الأخير من أكتوبر - تشرين الأول ٢٠٠٧ بتشديد الحصار على غزة ، وكان هذا قراراً « متسرعاً وخطيراً من ناحية أمنية وسياسية ، وكان قراراً منكراً من ناحية القيم » حسب تعبير الصحفي الإسرائيلي ، الذي استنكر تأييد هذا القرار من جانب رئيس الحكومة ، ومن جانب حزبي « العمل » و« كاديما » الشريكين الأساسيين في التحالف الحاكم في تل أبيب .

وجهة النظر هذه التي تلقي المسؤولية على « إيهود أولمرت » وحكومته ركز عليها سياسيون ورجال أمن إسرائيليون مرموقون ، مثل « شلومو غازيت » الرئيس الأسبق لشعبة الاستخبارات العسكرية الذي رأى أنه : « لم يعد هناك إغلاق على القطاع ، والسور في محور فيلادلفيا لن تعاد إقامتها ، والحدود نحو سيناء لن تكون مراقبة بعد اليوم .. إذا كان هناك أحد يوهم نفسه بأن مصر ستعود كي تتحمل المسؤولية عما يجري في القطاع، فإنه مخطئ تماماً .. من اليوم فصاعداً ، انتهى التهديد بفرض الإغلاق الإسرائيلي على القطاع هذه نقطة دقيقة جداً ، وفيها يكمن مغزى القرار المصري الذي يبدو أنه جاء في توقيت مناسب ، وبعد دراسة متعمقة ، رأت الضغط ، واستطاعت أن تحوله في الاتجاه الآخر . وبعض الإسرائيليين لم يخف عليهم مغزى هذا القرار ولم يتجاهلوه ، وعبَّروا عن خشيتهم من أن ينقلب السحر على الساحر ، وأن يلتفت الفلسطينيون إلى الاتجاه الآخر ، ليدخلوا بلادهم ، أرض فلسطين التي أصبحت بالغصب والعدوان «إسرائيل » .

في يوم الأحد ٢٧ يناير - كانون الثاني الماضي ، كان العنوان الرئيسي في صحيفة «يديعوت أحرونوت » هو « التخوف : آلاف الفلسطينيين سيحاولون الاقتحام إلى إسرائيل - الفلسطينيون سينقضُّون على (معبر) إيرز ». تكفي مقدمة الخبر ، كما صاغتها نشرة « المصدر السياسي » التي تصدر يومياً في القدس المحتلة ، والتي قالت « مع النجاح تتفتح الشهية . صباح غد ، يمكن لحماس أن تسير آلاف الفلسطينيين من القطاع نحو الجدران على حدود إسرائيل ، وهي لا تحتاج إلى اقتحام مئات الآلاف مثلما حدث على الحدود المصرية . تكفي بضعة آلاف تكون النساء - والأطفال على أذرعهن - في الصفوف الأولى ». وتساءلت الصحيفة عما سيفعله الجيش الإسرائيلي ، وهل لديه أوامر وهل فكر أحد في ذلك ؟. وصرخت «يديعوت أحرونوت »: لا تتركوا القرار للضباط في الميدان في يوم الاختبار ، وأضافت : « تجري أمام ناظرينا عملية تاريخية . وليس لدى أحد ، في هذه اللحظة، فكرة إلى أين ستؤدي .. هذه العملية التاريخية كرة ثلج، بدأت لتوها في التدحرج ». ولا بأس في أن نقرأ ونعي ونتدبر ما كتبته هذه الصحيفة عن هذه العملية التي يمكن أن تتطور في اتجاهات إيجابية « مثل اتفاقات جديدة مع مصر والفلسطينيين . كما يمكنها أن تخلق واقعاً جديداً من فك الارتباط الكامل من جانب إسرائيل عن القطاع ، ونقل معالجة أمره إلى المصريين والعالم العربي . ويمكنها أيضاً أن تتطور باتجاه كارثة إقليمية » . وتعترف « يديعوت أحرونوت » في النبأ الذي كتبه صحفي كبير هو « اليكس فيشمان » بأن « إسرائيل لاعب ثانوي في هذا الحدث التاريخي ... أما اللاعبون الرئيسيون فهم : الفلسطينيون، وحماس ، ومصر والعالم العربي» فهل نستطيع أن نجيد اللعبة إلى نهايتها ؟. إن تعديل المعاهدة المصرية - الإسرائيلية مطلب حق وعدل ، وإلا فليتجه الغزويون إلى الجانب الآخر ، هل هذا ممكن ؟، بل ومطلوب ، ومثير للقلق لدى العدو ، كما سنرى في الأسبوع المقبل .

إسرائيليون ينتظرون الزحف الفلسطيني:

عديدة هي الأحكام التي أصدرها المسؤولون الإسرائيليون على عملية انهيار سور رفح وسقوط حواجز الحدود بين غزة فلسطين ورفح مصر ، في صباح يوم الثلاثاء ٢٣ يناير – كانون الثاني الماضي ، حيث تدفق على مصر وعلى مدى أيام حوالي مليون فلسطيني . هذه الأحكام تبدو وكأنها العِبر أو الدروس المستفادة التي استقاها العدو من هذا الحدث ، والدرس الأول هنا هو « أن انهيار الحدود بين سيناء وغزة يعرض للخطر العلاقات الهشة بين مصر وإسرائيل » (يديعوت أحرونوت في ٢٨-١-٢٠٠٨)، وهذا استنتاج له سند من سؤال طُرح من قبل وهو: « هل بدأت السنوات السبع العجاف في العلاقات مع مصر ؟ » (الصحيفة نفسها في ١٥-١-٢٠٠٨)، في حين قالت صحيفة أخرى إن « السلام مع مصر إحدى الذخائر الإستراتيجية الأكبر لإسرائيل ، على الرغم من أنه سلام بارد » (افتتاحية « هآرتس »، في ٢٧-١-٢٠٠٨)

معنى هذا أن انهيار سور رفح فتح علناً لدى الإسرائيليين ملف العلاقات مع مصر التي أصبح « يحوم حولها خطر ما » منذ أسبوع انهيار السور، ولا يخفي الإسرائيليون قلقهم وهواجسهم في هذا الشأن الذي أراقوا حوله حبراً كثيراً خلال أيام قليلة ، خاصةً حين تداخلت فامتزجت أصداء هذا الحدث – إي انهيار سور رفح – مع أصداء «تقرير فينو جراد » حول حرب لبنان في صيف ٢٠٠٦. ومع ذلك ،

فإن هناك درساً أو بمعنى أدق تخوفاً آخر من تخوفات أسبوع رفح أثار قلق وأرق الإسرائيليين وبدوا وكأنما يتوقعونه بين يوم وآخر ، وهذا التخوف ينبع من إمكانية تكرار حدث رفح على الجانب الإسرائيلي . وفي هذه النقطة ، تبرز ثلاث وقائع تفاوتت في أهميتها ولكن تبرز إلى مدى بعيد مدى الأرق الإسرائيلي من أن يتكرر ما حدث في رفح – بصورة أو أخرى – تجاه « كيسوفيم » أو « نيرعام » أو « بإمرباري » أو غيرها من المستوطنات وقد تمثلت الواقعة الأولى في مقال طويل كتبه « بن درور » في « معاريف » قبل يومين فقط من انهيار سور رفح ، وعلى وجه التحديد في ٢١ يناير – كانون الثاني ، وتحدث فيه عن موقف « آرون غاندي » حفيد الزعيم الهندي « المهاتما غاندي » و«موقفه من إسرائيل » ومن « الصهاينة » ومن « اليهود »، في مقالين نشرهما

أخيراً في اثنتين من أكبر الصحف الأمريكية ، ووصف الصحفي الإسرائيلي ما كتبه غاندي الحفيد بأنه « فرية دموية »، ولكنه عجز عن أن يرميه بالاتهام الصهيوني المعتاد وهو « معاداة السامية »، لأنه معروف باتجاهاته الإنسانية وبرفضه للعنف ، أو بتعبير الصحفي الإسرائيلي « السيد غاندي محاضر جليل في دوائر عالمية كثيرة ، ولكنه شخص خطر ، خاصة وأنه لا يوجد فيه شيء معادٍ للسامية ، وهو على العموم مقاوم للعنف ، بل إنه مقاوم للعنف الفلسطيني » وأشار « بن درور » إلى أن غاندي الحفيد يرأس معهداً للسلام في جامعة « روشيستر » الأمريكية ، ووصفه بأنه « مؤسسة أكاديمية جليلة » وقد زار غاندي « إسرائيل » وتظاهر ضد الجدار العنصري العازل، واقترح على الفلسطينيين «تحقيق حق العودة بواسطة مسيرة جماعية إلى إسرائيل . سيقتل آنذاك بضعة مئات ، فليكن ، سينتبه العالم ويتحقق حق العودة ». واللافت للنظر والاهتمام أن « بن درور » وصف هذا الاقتراح بأنه : « سيفضي إلى القضاء على إسرائيل »، وأضاف أن هذا « لا يعني غاندي ، فهو رجل سلام »!.

بعد يومين من هذا حدث انهيار سور رفح ، وتدفق الفلسطينيون بمئات الألوف على مصر ، وذكر الرئيس حسني مبارك في اليوم نفسه ، ٢٣ يناير - كانون الثاني ، أن القوات المصرية في معبر رفح سمحت بدخول الفلسطينيين إلى الجانب المصري لشراء احتياجاتهم من المواد الغذائية نظراً لنقص الغذاء في قطاع غزة . وقد وصفت صحيفة إسرائيلية هذا الحدث بأنه « تغير إستراتيجي جرَّد السياسة الإسرائيلية من ملابسها »

وخلال ذلك ، كانت « قضية غاندي » تتفاعل ، فقد خرج الصهاينة يشحذون سكاكينهم ضده ، ونشر رئيس جامعة « روتشيستر » اعتذاراً ، وتبعه اعتذار من غاندي نفسه ، ولم يكن هذا كافياً لترضية « اللوبي الصهيوني » في أمريكا ، ولذلك اضطر « آرون غاندي » إلى أن يعلن استقالته من رئاسة معهد السلام ، وذكر أن ما كتبه أسيء فهمه ، وأنه كان يهدف إلى البدء في مناقشة جادة للحد من ظاهرة العنف ، ووصف إسرائيل بأنها أكبر المساهمين في ذيوع ثقافته التي تؤدي إلى تدمير الإنسانية

والرابط الأساسي بين هذه الوقائع الثلاث هو الموقف من حق العودة الفلسطيني ، ودعوة غاندي الحفيد إلى إحدى وسائل تطبيقه ، وهي وسيلة جاء انهيار سور رفح ليكشف مدى عمق قلق الإسرائيليين وتخوفهم من أخذ الفلسطينيين بها . وقد برز هذا في مقالات كتبها كبار الصحفيين الإسرائيليين ، وعبروا فيها عن خشية شديدة من حدوث مسيرة فلسطينية جماهيرية :

« سنرى في السائرين عدواً نهض لإبادتنا ، أما العالم فسيرى فيهم لاجئين عادوا إلى ديارهم »[1]، ولعل كلمة « الإبادة » المستخدمة هنا ليست تفكيراً دعائياً فقط ، بل تعكس أيضاً مدى عمق الخوف الإسرائيلي من لجوء الشعب الفلسطيني إلى مثل هذا الإسلوب . أما « جاد شمرون »[2] فقد تذكر هنا « سفينة العودة » التي جرى استئجارها قبل عشرين عاماً من جانب منظمة التحرير الفلسطينية ، حسب قوله ، وكانت تحمل اسم « سول بيرين » وجرى التخطيط لإرسالها من ميناء «ليما سول » القبرصي إلى ميناء حيفا الفلسطيني ، وعلى متنها ١٣٠ من اللاجئين الفلسطينيين ومعهم عشرات الطواقم التليفزيونية . وفي ١٤ فبراير ١٩٨٨، وقعت انفجارات أدت إلى ثقب كبير في بطن السفينة ، مما أدى إلى إلغاء الرحلة . وأشار الكاتب الإسرائيلي إلى أن أصابع المخابرات الإسرائيلية لم تكن بعيدة عن هذا الحدث . ورأى أن « رجال حماس » ستكون لهم صيغتهم لـ«سفينة العودة » التي توقع أن تبحر من ميناء مصري !. وذهب « جاد شمرون » أيضاً إلى أن « رجال حماس » قد يأخذون بأسلوب المسيرة الجماهيرية التي يضعون على رأسها النساء ، ومعهن أطفال بحقائبهم المدرسية، وتتجه المسيرة إلى « غلاف غزة » « بأياد فارغة ، وعلى مرأى من الكاميرات تقوم النساء والأطفال بتمزيق الأسيجة ، ويدفعون البوابات إلى الانهيار ، ويغمرون كالطوفان جنود الجيش الإسرائيلي الذين ستأخذهم المفاجأة ». وقد سجلت الصحف الإسرائيلية أن أجهزة الاستخبارات المختلفة في الكيان الصهيوني لم تعلم شيئاً عن استعدادات سبقت انهيار سور رفح ، وهي – بالمثل – لن تعلم شيئاً عما يستعد الفلسطينيون لتنفيذه . فهل طرح الإسرائيليون أفكاراً لم يهتد الفلسطينيون إليها بعد أو كشفوا عن أفكار يجري العمل لتنفيذها ؟ الأيام المقبلة تحمل في ثناياها جواب هذا السؤال ، وإن كان زئيف تسحور »[3] يتوقع أن الاقتحام الآتي تجاه « إسرائيل » سيكون بسبب العطش الذي يعتبره أقسى من الجوع ، ويقول : « كل مخزون السلاح لدى إسرائيل سيكون بلا قيمة أمام الكتلة الإنسانية التي تتحرك بتصميم من ليس لديه بديل : آلاف النساء الحوامل ، أمهاتهن العجائز ، وخلفهن مئات الآلاف الأطفال والرجال العطشى ، ووجهتهم جميعاً صنابير المياه .. وقوة المندفعين نحو المياه ستحطم كل سور واق » .. في الأمثال يقولون : من يخف من العفريت يطلع له. ومن يخف من الزاحفين عليه أن ينتظرهم ، ربما قبل أن يطلع الصباح .

(١)« يديعوت أحرونوت » و « معاريف » الإسرائيليتان في ٢٠٠٨/١/٢٨.
(٢)« يديعوت أحرونوت » و « معاريف » الإسرائيليتان في ٢٠٠٨/١/٢٨.
(٣) « هآرتس » الإسرائيلية ، و« الأهرام » المصرية في ٢٠٠٨/١/٢٧.

المفاوضات خيار استراتيجي:

لم تعد المفاوضات وسيلة أو أداة ، بل أصبحت غاية في حد ذاتها ، لا يجوز التخلي عنها !. هذا إبداع جديد من إبداعات الدبلوماسية العربية ، أو إن شئت فقل من إبداعات « الساداتية العربية » التي أصبحت مدرسة سياسية ، حسب تعبير الكاتب الراحل المعروف لطفي الخولي . وهذا الاختراع أو الإبداع لم يسبقنا إليه أحد من قبل ، وعبر التاريخ ، منذ عرف الجنس البشري الصراعات والمعارك ، وطرق تسويتها بأدوات مختلفة ، من بينها المفاوضات . وغالباً تكون هذه المفاوضات لأمد محدد ، قد توقف بعده ، أو تقطع أو تؤجل . ولكن المفاوضات مع العدو الصهيوني منذ بدأت في أعقاب حرب أكتوبر – تشرين الأول ١٩٧٣ المجيدة ، وبالذات بعد زيارة الرئيس السادات للقدس المحتلة في نوفمبر – تشرين الثاني ١٩٧٧، وهي مفاوضات مفتوحة وممتدة بلا أجل ، قد تتعطل أحياناً ، وتتلكأ أحياناً، ولكنها لا تلبث أن تعود مرة أخرى ، لدرجة أن عمرها اليوم يقترب من ثلث قرن ، ولا نعرف متى يمكن أن تنتهي ، ولا كيف تنتهي ، وما الثمرة أو الحد الأدنى الذي يمكن أنه تُسفر عنه ويكون مقبولاً عربياً ، شعبياً ورسمياً .

وفي مرحلة سبقت ، التف العرب جميعاً حول شعار – هدف لا نظير له أيضاً ، وهو أن السلام خيار إستراتيجي !!. ولكنهم لم يحددوا متى ولا كيف يتحقق هذا الخيار . والجديد في هذا الشأن ورد على لسان

أحد كبار المسؤولين أو القادة العرب ، وهو الرئيس الفلسطيني محمود عباس أبو مازن الذي قال في مؤتمر صحفي في مدينة رام الله في الرابع من مارس – آذار الحالي ، مع « كوندليزا رايس » وزيرة الخارجية الأمريكية ، قال: « قناعتنا كانت ومازالت أن حل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي لا يتم عبر العنف أو العنف المضاد ». وأضاف: « أكدنا أكثر من مرة أن المفاوضات بالنسبة لنا خيار إستراتيجي »[١].

وفي حين أن هذا التصريح الفريد في بابه لم يلفت اهتمام أي وسيلة إعلامية عربية ولا اهتمام أي محلل سياسي عربي ، فإنه لقى اهتمام وزيرة الخارجية الأمريكية ، ولم تفصح عن ذلك في مؤتمرها الصحفي المشترك مع رئيس السلطة الفلسطينية ، بل أشارت إليه في لقاء مع الصحفيين المصاحبين لها ، وهي في طريقها من المنطقة ، إلى بروكسيل لحضور اجتماع وزراء خارجية دول حلف شمال الأطلنطي

(١) وكالة « سما نيوز » الإلكترونية ، في ٢٠٠٨/٣/٤ .

وكان ذلك رداً على سؤال أشار إلى أنه يبدو أن الولايات المتحدة مارست « ضغطاً قوياً » على أبو مازن كي يعود إلى مائدة المفاوضات (مع إسرائيل) ورأى أنه يجب على إسرائيل أن تتخذ خطوة بناءة بدورها . وبدت وزيرة الخارجية الأمريكية وكأنها تقول للصحفي صاحب السؤال وما الذي يعنيك أنت إذا كان أبو مازن نفسه هو الذي رضى أو قبل أو أقر بأن « المفاوضات خيار استراتيجي اتخذه الفلسطينيون »[١] (لم تقل الشعب الفلسطيني). ووصفت ذلك بأنه ليس هدية لإسرائيل ، ولا للولايات المتحدة « بل في الحقيقة من المصلحة العامة لإسرائيل والفلسطينيين أن تتجه المفاوضات إلى الأمام . وأضافت « الشعب الوحيد الذي ليس من مصلحته ذلك هو حماس ، التي تفعل كل ما تستطيع لمنع حدوث ذلك . وإني أقَدِّر الصعوبات التي يواجهها الرئيس عباس ، ولكني أظن أنه اتخذ القرار الصحيح ». وكان أبو مازن قد أعلن في الثاني من مارس – آذار الحالي تعليق المفاوضات واللقاءات مع الجانب الإسرائيلي احتجاجاً على « المجازر التي ترتكبها الحكومة الإسرائيلية ضد أبناء الشعب الفلسطيني ». وأعلن أحمد قريع (أبو علاء) رئيس الوفد الفلسطيني المفاوض أن هذا القرار تم اتخاذه بالإجماع في اجتماع القيادة الفلسطينية في مقر الرئاسة في رام الله ، مساء السبت ، الأول من مارس – آذار .

وكانت رايس قد أعلنت في مؤتمرها الصحفي المشترك مع وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني في القدس المحتلة أنها تلقت من الطرفين (أي الفلسطيني والإسرائيلي) أنهما ينويان استئناف المفاوضات وأنهما على اتصال كل منهما بالآخر لإعداد ذلك . ولم تمض سوى أياماً معدودة حتى أعلن رئيس السلطة الفلسطينية أن المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية « فرصة لابد من استغلالها وعدم تضييعها »، وكرر في هذه المناسبة تصريحه المعروف بأن صواريخ «حماس» عبثية وعديمة القيمة و«تفوق أضرارها ما يمكن أن تجلبه من فوائد » علماً بأنه صرح من قبل، أي فيما بين التصريحين السابقين بأن المفاوضات التي أعلن تعليقها مع « إسرائيل » لن تستأنف إلا بعد التوصل إلى تهدئة تضع حداً لأعمال العنف ، فأين ذهب ذلك ؟ ولماذا ؟. قبل أن نتطرق إلى هذا يستوقفنا تصريح لافت للنظر أدلى به « أهارون أبراموفيتش » مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية ، وأذاعته القناة العاشرة في التليفزيون الإسرائيلي في الخامس من مارس – آذار ونفى فيه ما أعلنته السلطة الفلسطينية عن تجميد الاتصالات مع «إسرائيل »

(١) ملخص اللقاء الصحفي كما أذاعه مكتب المتحدث باسم الخارجية الأمريكية في ٢٠٠٨/٣/٥، على الموقع الإلكتروني للوزارة .

وأكد أن المفاوضات والاتصالات لم تتوقف قط حتى خلال « العملية العسكرية » أي العدوان على غزة أو بعدها ، وأضاف أن اتصالات على مستوى عالٍ جرت وتجري بين الطرفين . وقال « إبراموفيتش» إن « الاتصالات وفق ما تم عليه الاتفاق سابقاً في أنابوليس ، وأن الطرفين التزما بعدم الإعلان عما جرى في الغرف المغلقة وبعيداً وسائل الإعلام ». وذكر مدير عام الخارجية الإسرائيلية أن مسائل المياه والمجال الإلكتروني لكلا الطرفين وقضايا البيئة ومسائل القضاء الفلسطيني كانت من بين الأمور التي تمت مناقشاتها ، وبالرغم من الشعور السائد بأن القضايا الجوهرية «لم تبحث أو ربما لن تبحث » في المدى القريب إلا أن مفاوضات تجري بهذا الشأن من حين لآخر بين « ليفني » وقريع حصراً ، مع أن ما قد يكون قد أنجز مثلاً في هذا الإطار لا يدعو للقول بأنه تحقق إنجاز فعلي !. ولعل هذا ما ذكرته من قبل مصادر فلسطينية اعتماداً على ما نشرته صحيفة « هآرتس » في ٢٠ فبراير - شباط الماضي ، من أن «ليفني» وقريع اتفقا على تكوين ٧ لجان فرعية للمفاوضات تتناول جميعها قضايا ثانوية وهامشية: الثقافة والسلام ، العلاقات الاقتصادية بين الدولتين ، نظام الحدود ، موقع الدولة الفلسطينية في المنظمات الإقليمية والدولية ، وضع الأجهزة الأمنية الفلسطينية ، لجنة للمياه ، لجنة للبيئة . وأوضحت هذه المصادر أن القضايا الأساسية أي القدس واللاجئين والجدار والمستوطنات اتفق أبو علاء وليفني على أن يبحثاها بشكل ثنائي ، أما موضوع الدولة في حدود الرابع من يونيو - حزيران فهو موضوع مؤجل . ويعيدنا هذا إلى موقف أبو مازن من أن المفاوضات خيار إستراتيجي ، أي تطلب لذاتها !. وقد أثار هذا ريبة وشكوك قوى فلسطينية أساسية ، بما فيها قوى داخل حركة « فتح » نفسها أصبحت معزولة عن المفاوضات وعما يجري فيها ، وأصبحت تخشى ما يمكن أن تتمخض عنه مثل هذه المفاوضات من نتائج تكون لها آثار غير إيجابية على حقوق الشعب الفلسطيني الأساسية . ولعل البيان الذي أصدرته « كتائب شهداء الأقصى » - بكل ما لها من علاقات وارتباطات وولاءات - في يوم الخميس الماضي ، ١٣ مارس - آذار ، يصب في هذا الاتجاه ، إذ طالبت « أبو مازن » بثلاثة مطالب محددة : تشكيل حكومة جديدة بقيادة وطنية « تسير جنباً إلى جنب بالتفاوض والكفاح والنضال والمقاومة ». وبوقف كافة الاتصالات مع الاحتلال وكذلك وقف التنسيق الأمني ، وبالحوار مع حركة « حماس » من أجل « إعادة اللحمة إلى شعبنا ولتقوية جبهتنا الداخلية الصامدة والمقاومة ». هل من يرى في المفاوضات « خياراً إستراتيجياً » يمكن أن يستجيب أو يصغى إلى هذه المطالب ؟.

وبصرف النظر عن الاستجابة أو الإصغاء إن الانحراف الذي أصاب عملية التفاوض منذ بدايتها قد وصل اليوم إلى منعطف خطير ، لن يسفر غالباً عن أية نتائج إيجابية في العام ٢٠٠٨ الذي اعتبروه عام التسوية ، بل سيؤدي إلى ضياع مزيد من الوقت وهو ثمين ، وتبديد كثير من الحقوق التي لا يجوز إلا الاستمساك بها ، وعدم التخلي عن أي جزء منها . وفي هذا تكمن خطورة شعار التفاوض الإستراتيجي !!

المقاومة أصدق أنباء من العدوان:

العدوان – أياً كان – فعل سلبي . المقاومة – مع أنها رد فعل- عمل إيجابي ، والأول هدم وتخريب ، والثانية بناء ونماء . ولذلك ، فالعدوان طريقه مسدود ، مهما امتلك المعتدى من قوة وعتاد وجبروت ، أما المقاومة فآفاقها مفتوحة . وإذا كنا نحن العرب قد توافقنا على مقولة الزعيم جمال عبد الناصر الشهيرة : المقاومة الفلسطينية أنبل ظاهرة عربية بعد عدوان يونيو – حزيران ١٩٧٦ ، فإن المقاومة العراقية ضد الغزو والاحتلال الأمريكي أهم ظاهرة عربية وإقليمية بل ودولية في مطلع القرن الواحد والعشرين ، وستفرض بصمتها – ومنذ الآن – على تطورات القرن كله ، حيث تعطل « هيمنة» القوة الدولية الأكبر منذ العقد الأخير من القرن الماضي ، وتواكب ظهور وبروز قوى دولية عظمى تصنع توازناً عالمياً جديداً ..... ولذلك ، تساقطت وبسرعة مثل أوراق الخريف كل الادعاءات والمبررات التي اتخذتها الإدارة الأمريكية لشن عدوانها على العراق في عام ٢٠٠٣ . وفي الذكرى الخامسة للغزو ، بدا السقوط واضحاً فاضحاً ، على جميع المستويات وفي جميع الدوائر عربياً وأمريكياً ودولياً ، باستثناء قلة قليلة من مخططي ومنفذي العدوان .

وقد بدأ هذا السقوط بفضل المقاومة التي ظهرت سريعاً وبرزت سريعاً ، فتأكد أنه لم تكن هناك أو هى علاقة بين نظام الرئيس العراقي

صدام حسين وتنظيم القاعدة « الذي نفذ هجمات ١١-٩-٢٠٠١ : ضرب مركز التجارة العالمي ومقر البنتاجون . كما تأكد أن هذا النظام لم تكن لديه أسلحة دمار شامل. وتوالت بعد ذلك حقائق لا تقل أهمية: لم يتم كسب الحرب في أسابيع ، كما قيل ، ولم تكن تكلفة الحرب زهيدة ، بل أصبحت تلقى بآثارها على كامل الاقتصاد الأمريكي . وعلى مدى السنوات الخمس أبطل فعل المقاومة جميع ادعاءات مخططي العدوان ومنفذيه عن « نقطة تحول » في مسار القتال بعد فترة زمنية أو أخرى، إذ مضت الفترات التي تحدثوا عنها دون أن يقع أي تحول إلا التحول الذي فرضته إرادة وقوة المقاومة العراقية .. [١]

(١) « لوس أنجلوس تايمز » الأمريكية ، في ٢٠٠٨/٣/١٩.

لقد تهاوت جميع الادعاءات بأن شعب العراق سيستقبل الغزاة كمحررين، بل استقبلهم غزاة معتدين ، يجب أن يدفعوا ثمن غزوهم وعدوانهم ، وما يلحقونه بالعراق شعباً وأرضاً من خسائر ودمار . وعلى الرغم من وضوح هذه الحقائق ساطعة باهرة ، فإن مخططي الغزو ومنفذيه لا يزالون يبيعون الوهم ووضح هذا في خطاب الرئيس بوش في الذكرى الخامسة لبدء الغزو الذي تحدث عن فتح الباب أمام « انتصار كبير » ضد ما سماه « الحرب ضد الإرهاب» ، بل وصل به الأمر إلى حد القول إن «النجاحات التي نشهدها في العراق لا يمكن إنكارها » . ويتغافل الرئيس بوش عمداً عن رؤية أن كثيرين في داخل أمريكا نفسها أصبحوا يعرفون أنهم لا يرون نجاحاً ، بل يجدون فشلاً وفشلاً كبيراً . والكتابات الأمريكية الرصينة في هذا الشأن أكبر من أن تحصى ، وهي تتدفق كتباً ودراسات وبحوثاً ومقالات وتقارير وتحقيقات بشكل يومي . تكفى هنا شهادة السناتور الجمهوري « تشاك هاجل » الذي رأى أن العالم « سوف يذكر الحرب على العراق كواحدة من أكبر خمسة إخفاقات في التاريخ » ، وجاءت شهادته هذه في كتاب جديد بعنوان « أمريكا ... فصلنا القادم »[1] .

ومن المتفق عليه بصفه عامة ، ومنذ عامين أو أكثر أن غزو العراق واحتلاله وضع أمريكا في مفترق طرق ، حسب عنوان كتاب « فرانسيس فوكاياما » الذي ذاع صيته نتيجة لكتابه « نهاية التاريخ » . وكان « فوكاياما » ينتمي إلى مجموعة أو « عصابة » المحافظين الجدد الذين يوصفون بأنهم حزب الحرب لدورهم الأكبر في الدعوة والعمل من أجل غزو العراق ، ولكنه تخلى عنهم بعد أن رأى آثار الكارثة التي أحدثوها في العراق ، أما هم فقد رأوا في غزو العراق : « نجاحاً فعلياً مطلقاً » [2] . ولو افترضنا جدلاً أن هذا كان صحيحاً في بداية الاحتلال ، فأين هو هذا النجاح اليوم، أي بعد خمس سنوات من الاحتلال؟. تكفى كلمات أو شهادات خاطفة ، مثل شهادة « ألان جريسبان » رئيس بنك الاحتياطي المركزي السابق الذي قال في اعترافاته إن حرب العراق كانت أساساً حرباً من أجل البترول . وهذا هو « السر الغائب» من أحاديث وكتابات الذين خططوا هذه الحرب ونفذوها . وفي بداية الحرب، تحدث البيت الأبيض عن تكلفة تتراوح بين ٤٠ و٥٠ مليار دولار ، وقد بلغت التكلفة الرسمية إلى الآن ٦٤٠ مليار دولار ،

(١) « الأهرام » المصرية ، في ٢٠٠٨/٣/٢١.

(٢) فرنسيس فوكاياما : أمريكا على مفترق الطرق ، ترجمة محمد محمود التوبة . شركة العبيكان للأبحاث والتطوير ، الرياض ، ٢٠٠٧. ص ١١.

بينما تذهب تقديرات أخرى إلى تريليون ، أو اثنين أو ثلاثة ، بل إن « جوزيف ستيجليتز الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد والرئيس السابق للبنك الدولي ذهب في كتاب مشترك مع « ليندا بيلميز » إلى أن تقدير الثلاثة تريليونات « تقدير متحفظ » ، وتحدثا عن أربعة تريليونات [1]. وفي استطلاع أخير للرأي العام الأمريكي ذهبت ٧٠% من المشاركين فيه إلى أن الإنفاق الحكومي على الحرب في العراق مسؤول بشكل جزئي عن الأزمة الاقتصادية التي بدأت تمر بها الولايات المتحدة .

واختصاراً لأرقام عديدة ووقائع كثيرة يمكن تناولها ، نكتفي بسطور من محاضرة ألقاها جون مورتا » عضو مجلس النواب الأمريكي المخضرم (عضويته تصل إلى حوالي ٣٠سنة) في « مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية » في واشنطن ، في السابع من فبراير - شباط الماضي ، وأصدرها المركز ونشرها على موقعه على الشبكة الدولية (الإنترنت) بعنوان « التكاليف الخفية للحرب في العراق : التحديات التي نواجهها » . في هذه المحاضرة ، ركز : « مورتا » على النتائج بعيدة المدى بالنسبة للجيش الأمريكي التي ستترتب على الحرب التي يخوضها في العراق وقال إن القيادة ستجد جيشاً مختلفاً عن ذلك الذي كان عند بداية الغزو ، فالأمريكيون الذين يعانون ويلات الحرب اليوم سيدفعون ثمن ذلك بقية حياتهم .... وسيجد هؤلاء المقاتلون أمريكا أخرى مختلفة عن تلك التي كانت عند بدء الغزو ، أمريكا التي أصبح مواطنو حلفائها لا يفضلونها ، في حين نشهد صعوداً كبيراً في النفوذ العالمي الاقتصادي والعسكري لكل من روسيا والصين .

ومن الواضح أن إدارة بوش لا تملك « إستراتيجية انسحاب من العراق » بل إنها تسعى إلى عقد نوع من التحالف « مع الحكومة العراقية القائمة لضمان بقاء قوات أمريكية في العراق بعد انتهاء فترة حكم بوش. وهذا الاتجاه يلقى معارضة دوائر مؤثرة ليس في الحزب الديمقراطي فقط، بل في الحزب الجمهوري نفسه ، حزب الرئيس بوش ، لكن هذه الدوائر متفقة بصفة عامة ولو بشكل مضمر - على أن الانسحاب من العراق « لحظة فارقة » في تاريخ الولايات المتحدة كقوة عظمى بلا منافس ، فقد « عطلت » المقاومة العراقية مشروع « الإمبراطورية الدولية الوحيدة ».

---

(١)وصفت صحيفة أمريكية المستشرق المعروف « برنارد لويس » بأنه : أحد أبرز منظّري إعادة استعمار العالم العربي من خلال الاحتلال الأمريكي للعراق . ورد هذا في كتاب « مايكل ولينز بايبر » عن « كهنة الحرب الكبار » . شركة العبيكان ، الرياض ، ٢٠٠٦. ص ٢١٢. ونقل المؤلف نفسه عن بعض المحافظين الجدد أحاديثهم عن تغيير الأنظمة في سوريا ولبنان وليبيا والسعودية ومصر ، والسلطة الفلسطينية . المصدر نفسه ص ١٢٦.

ولذلك ، فإن المتنافسين الرئيسيين على ترشيح الحزب الديمقراطي لهما في انتخابات الرئاسة يقتربان بقدر كبير من الحذر من مسألة الانسحاب من العراق ، في حين لا يزال الغزاة يتحدثون عن استمرار الاحتلال لمدى أطول ، دون أن يعرفوا كيف ، خاصة بعد أن استنفدوا تقريباً جميع الوسائل لتصفية المقاومة العراقية التي تواجه قوات الاحتلال وتكبده خسائر لم يتوقعها ، لدرجة أنه لا يزال يخفي حقائق هذه الخسائر اليومية . لقد أبطلت المقاومة العراقية منذ شهورها الأولى خطط الغزاة والتأكد من صدق هذا لا يحتاج إلا إلى تصور الوطن العربي ومصيره لو لم تظهر المقاومة العراقية ، ولم تحقق إنجازاتها – وهي كبيرة – في أرض المعركة ، فإذا كانت قد أججت الشعور الوطني وحمت الوحدة الوطنية وحالت دون وقوع حرب أهلية ، فإن ما لا يقل أهمية عن ذلك أنها حالت دون تنفيذ مخطط إعادة احتلال الوطن العربي . ولكن مسؤولية المقاومة العراقية في هذا الشأن لا تزال أمامها . إنها اليوم في حاجة إلى أن تطرح رؤيتها للعراق بعد التحرير . إن الخطة الوطنية العراقية لإعادة البناء ، وإدارة حوار وطني شامل حولها ، هي التي ستوجه الضربة شبه النهائية للاحتلال وأنصاره الذين لم يفعلوا شيئاً سوى أنهم دمروا العراق ، ولن تعيد بناءه إلا القوى التي تصدت للاحتلال ... وإلى جانب ذلك ، هناك دور عربي مفقود بل غائب . ودون تفصيلات كثيرة تتطلب العودة إليها كثيراً ، فإن هذا الدور الذي عجز عن مساندة المقاومة مادياً يستطيع اليوم أن يساندها معنوياً بإعلان موقف محدد وحاسم يقوم على الدفاع وبقوة عن وحدة العراق شعباً وأرضاً ، وانسحاب أمريكي كامل وشامل وفي أقرب وقت ممكن ، مع بذل الجهد وبكل وسيلة ممكنة لتوحيد الصف العراقي . عندئذ، وعندئذ فقط ، ستظل المقاومة بأفعالها وبنتائج هذه الأفعال أصدق أنباء من العدوان ، الذي لن يملك إلا أن يحمل عصاه ويرحل ، ولكنه لن يفعل هذا إلا تحت تأثير ضربات تكلفة أعباء أكثر وأكثر .

الكذبة صهيونية والقرار أمريكي:

قبل أكثر من شهرين ، وعلى وجه التحديد في ٢٣ يناير - كانون الثاني الماضي - نشرت « الوقت الغراء» مقالي عن« اليهود العرب » تحت عنوان : « كذبة صهيونية ورد عربي» .
كان هذا في ضوء مقال نقيض نشرته في العاشر من الشهر نفسه صحيفة« هآرتس » الإسرائيلية، في إطار الزيارة التي كان يقوم بها عندئذ الرئيس الأمريكي جورج بوش للكيان الصهيوني . وعلى الرغم من الالتفات إلى أهمية المقال الإسرائيلي وما يمكن أن يكون وراءه ، إلا أن المرء لم يتوقع أن تتوالى الأحداث بهذه السرعة ، وأن تتكشف وتتكثف الادعاءات أكثر فأكثر ، فإذا بمجلس النواب الأمريكي - الذي يسيطر عليه الديمقراطيون حالياً - يتخذ قراراً في يوم الأربعاء الثاني من أبريل - نيسان الحالي ، يدعو فيه إلى « حل قضية اللاجئين اليهود من الدول العربية » في إطار أي أتفاق سلام إسرائيلي - فلسطيني مستقبلي . وتتلقف الصحف الإسرائيلية هذا القرار بالترحيب والتهليل ، وتعود لتكرار الادعاءات التي أوردتها « هآرتس» من قبل ، وربما بالكلمات نفسها ، وعلى رأسها الادعاءان اللذان يرددهما الصهاينة منذ ١٩٤٨ ، وهما :-
إن عدد اليهود الذين طردوا وأجبروا على المغادرة - عقب الاضطهاد!- من البلاد العربية أكبر من عدد اللاجئين الذين فروا أو طردوا من « إسرائيل » في ١٩٤٨ !!!.
إن الأملاك التي صودرت من اليهود في البلاد العربية أكبر عدة مرات من الأملاك والأراضي التي تركها اللاجئون العرب وراءهم .
وبعد قرار مجلس النواب الأمريكي ، خرجت صحيفة « معاريف» في يوم الخميس الثالث من أبريل- نيسان الحالي ، أي اليوم التالي لقرار المجلس التشريعي الأمريكي لتدعي أن عدد اليهود « المهجرين » من الدول العربية بلغ ٨٥٠ ألفاً ، بينما كان العرب الذين غادروا أو اضطروا إلى مغادرة « إسرائيل » كانوا ٦٥٠ألفاً فقط . وفي مقال كتبه الصحفي اليميني المتطرف « بن درور يميني» ، قالت الصحيفة الإسرائيلية نفسها إن قرار مجلس النواب الأمريكي يشكل « انعطافاً » لأنه يعترف باللاجئين اليهود من الدول العربية باعتبارهم متساوين بالكامل مع اللاجئين الفلسطينيين

ومن الآن فصاعداً لا يوجد لاجئون فلسطينيون فقط ، بل هناك يهود مثلما هناك عرب« ووصف » يميني «القرار الأمريكي بأنه يتناقض مع الحملة الإعلامية المتصاعدة في السنوات الأخيرة والتي تضع على رأس جدول أعمال الصراع قضية اللاجئين الفلسطينيين فقط . وهذه ليست حملة بريئة، إذ بدلاً من القول « تدمير إسرائيل» يدَّعون أنه يجب حل قضية «اللاجئين ». وخلص الكاتب الإسرائيلي اليميني المتطرف من هذا إلى القول لن يكون الوضع على هذا النحو بعد اليوم ».بعد اليوم وحسبما تريد إسرائيل وتتمنى: هناك حق مقابل حق !!!: حق اليهود العرب الذين يعيشون الآن في « إسرائيل » مقابل حق اللاجئين الفلسطينيين الذين طردوا من « إسرائيل » . والهدف من هذا هو الرفض المطلق لعودة اللاجئين الفلسطينيين ، وتأكيد رفض قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ . وهذا لا جديد فيه ، الجديد فقط هو قرار مجلس النواب الأمريكي الذي يضع نقطة كبيرة على الموقف الأمريكي من حق العودة ، منذ حدده الرئيس الأمريكي الأسبق «ريتشارد نيكسون » في خطاب في ١٩٧١ إلى « جولدا مائير » رئيسة وزراء إسرائيل عندئذ، أكد فيه أن « الولايات المتحدة لن تضغط على إسرائيل كي تقبل بحل لمشكلة اللاجئين يغير الطابع اليهودي لدولة إسرائيل من الأساس ويهدد أمنها » . وفي هذه الكلمات يكمن الأساس الذي أقام عليه الرئيس الأمريكي الحالي جورج بوش الضمانات التي منحها في١٤ أبريل – نيسان ٢٠٠٤ لرئيس الوزراء الإسرائيلي السابق «اريبل شارون » ، والتي ترفض عودة اللاجئين إلى أراضي ١٩٤٨ .

وبقرار مجلس النواب الذي يتمتع فيه الديمقراطيون بالأغلبية تتكامل معالم السياسية الأمريكية التي أرساها بوش تجاه ما يسميه« حل الدولتين »، تجاه « إسرائيل » وفلسطين، حيث « إسرائيل » دولة يهودية غير ملزمة بعودة اللاجئين الفلسطينيين ، وغير ملزمة بالعودة إلى خطوط ٤ يونيو –حزيران ١٩٦٧ ، ومن حقها المطالبة بحل قضية اللاجئين اليهود من البلاد العربية ، ومن حقها أيضاً أن تكون القدس عاصمتها .

وحق « اللاجئين اليهود » الذي سبق الحديث عنه صحفياً قبل حوالي ثلاثة شهور ، يتجسد اليوم في قرار يصدره مجلس النواب الأمريكي ، وربما يصفه البعض بأنه « قرار غير ملزم » أو تصريح ليس له سند شرعي . فهل كان « وعد بلفور » عند صدوره في ١٩١٧ يملك أية مشروعية ؟. لقد صدر قبل أن يحتل الإنجليز فلسطين . أما اليوم ومنذ سنوات فإن الكونجرس الأمريكي ينظر إلى نفسه على أنه مجلس تشريعي عابر للقارات ،

ويرى في قول كاتب أمريكي « أن القانون الدولي يشكل تهديداً مباشراً لمصلحتنا القومية » .
إن أركان سياسة بوش تجاه « إسرائيل » وفلسطين ، وتجاه الصراع العربي- الصهيوني تتكامل في العام الأخير من حكم هذا الرئيس الأمريكي والذي يتحدث عن وضع « اتفاق نهائي » أو – حسب تعبيره – اتفاق ينهي عقوداً من النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني ، فأي اتفاق هذا الذي يمكن أن يتحقق في ظل هذا التأييد الأمريكي الكامل للموقف الإسرائيلي ؟. إن هذا هو السؤال الأساسي الذي يثيره قرار مجلس النواب الأمريكي ، خاصة وأنه يأتي قبل ستة أسابيع فقط من الزيارة الجديدة التي سيقوم بها الرئيس الأمريكي للكيان الصهيوني وللمشاركة في احتفالاته بمرور ستين عاماً على إنشائه . فما الذي يمكن أن تضيفه هذه الزيارة إلى المساندة الأمريكية الكاملة للكيان الصهيوني ؟. سؤال يجب أن نطرحه منذ الآن ، ونحن نتوقع الأسوأ . ولكن هذا التوقع يجب ألا يشل قدرتنا على العمل : على التحرك ، على الفعل والعمل.
منذ الآن ، يجب أن نستعد للرد على أي إجراء أمريكي عملي يطبق قرار نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس .
منذ الآن ، يجب أن نستعد لرفض إيجابي لأية خطوة يقدم عليها الرئيس بوش بعقد إتفاق دفاع مشترك مع تل أبيب .
منذ الآن ، يجب وضع خطة عربية متكاملة للرد على أي اعتراف أمريكي قانوني بأن الكيان الصهيوني « دولة يهودية » أي دولة لليهود فقط .....
هذا عن المستقبل القريب ، عن الأسابيع الستة المقبلة . وبجانب هذا ، وابتداء من هذه اللحظة يجب أن يكون هناك رد إعلامي وقانوني على قرار الكونجرس بشأن «اليهود العرب» واعتبارهم لاجئين . ولعل هذا يعيدنا إلى ما طرحه منذ منتصف السبعينات من القرن الماضي رئيس السلطة الفلسطينية الحالي السيد محمود عباس(أبو مازن) حين طالب البلاد العربية بأن تتبنى دعوة مواطنيها اليهود إلى العودة[1] على أن يكتمل هذا ويتكامل بتحرك إعلامي عاجل ، سواء على المستوى الدولي أو على مستوى الداخل الأمريكي بشكل خاص ، يفضح كل الادعاءات الصهيونية عن طرد اليهود العرب من بلادهم ، ويكشف حقائق ما حدث، وعلى رأسها المؤامرات الصهيونية التي دبرت في أكثر من بلد عربي من أجل إجبار مواطنيه اليهود على الخروج منه ، وهو خروج لم يتفق في كثير من الحالات مع المخططات الصهيونية ، بدليل أن كثيراً من هؤلاء اليهود لم يذهبوا إلى الكيان الصهيوني ، وبعض الذين ذهبوا إليه ما لبثوا أن رحلوا عنه .

(١)انظر تفصيلات ذلك في مقال « الوقت » السابق في ٢٠٠٨/١/٢٣ .

وهناك كثير من الأبحاث والدراسات العلمية التي تناولت ذلك ، وهي دراسات يجب أن ينفض عنها الغبار اليوم وأن تطرح على نطاق واسع أمام الرأي العام العالمي ، الذي يجب أن يتبين من جديد أساليب العدو الإسرائيلي في طرد الفلسطينيين من وطنهم ، وهناك أيضاً كتابات عديدة في هذا الشأن ، أسهم فيها عدد من المؤرخين الجدد الإسرائيليين. وفوق ذلك ، هناك قرارات الأمم المتحدة العديدة بشأن حق العودة الفلسطيني ... وهو حق لم تجد الناطقة بلسان البيت الأبيض الأمريكي في مايو - إيار ١٩٩٢ ، عند انعقاد مؤتمر حول اللاجئين الفلسطينيين ، سوى إعلان التزام بلادها نصوص القرار ١٩٤، أكدته الأمم المتحدة في سنوات متوالية ، من بينها قرار الجمعية العامة في ٢٦ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٧٤ التي أكَّدت من جديد « حق اللاجئين الفلسطينيين الثابت في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي شردوا عنها ، واقتعلوا منها ، وتطالب بإعادتهم » [١]

إن هذا هو الرد .. وكلما كان عادلا ومتكاملا كان أفضل وأفعل ، وأقدر على قطع الطريق على الخطوة الأمريكية المتوقعة في مايو - أيار المقبل - وفي الوقت نفسه يجب أن يكِفَّ أي صوت عربي وفلسطيني عن المساومة والتهاون في حق العودة ، حق الحقوق الفلسطينية .

(١) عصام الدين محمد حسن (تقديم وتحرير): جسر العودة : حقوق اللاجئين الفلسطينيين في ظل ممارسات التسوية . مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ص ٧٨-٧٩ .

ظاهرة كارتر:

هناك زوايا متعددة يمكن من خلالها النظر إلى جولة الرئيس الأمريكي الأسبق «جيمي كارتر » في بعض عواصم المنطقة ، وما تثيره من ردود أفعال ، وما يمكن أن يترتب عليها من نتائج . وبداية ، فإن الرجل هو صاحب الدور الأكبر في أكبر نصر حققه الكيان الصهيوني بعد انتصاره غير المستحق في عدوان يونيو- حزيران ١٩٦٧ ، أعنى بذلك الصلح مع الدولة العربية الأكبر ، أي مصر ، وإخراجها من ميدان الصراع المباشر العربي- الصهيوني . وهو نفسه لا ينكر ذلك ، بل يبدو أنه يفاخر به ، ويقول : في « كامب ديفيد » (١٩٧٨) كتبتُ بنفسي كل الاقتراحات التي قُدمت للطرفين [١] .

وهنا يجب أن نسجل – وسط الضجيج المثار حول « كارتر » وجولته والاجتماعات التي عقدها اعترافه بأنه لا يعمل من وراء ظهر الإدارة الأمريكية ، وعبر عن ذلك بكل وضوح وقال: إن الجهات المسؤولة في وزارة الخارجية الأمريكية على علم مسبق بكل تفصيلات وأجندة جولته في المنطقة ، وأنها طلبت منه فقط ألا يتوجه إلى قطاع غزة لأسباب أمنية كما أعرب عن تفهمه للاعتبارات التي حدت بالمرشحين الثلاثة لانتخابات الرئاسة الأمريكية ، بمن فيهم

المرشحان من جانب حزبه الديمقراطي (هيلاري كلينتون وباراك أوباما) إلى نشر بيانات تدين لقاءاته مع قادة حركة «حماس» ، وقال :-« أنا أفهم دوافعهم وإنني أغفر لهم ذلك» وتحدث الرئيس الأمريكي الأسبق بلهجة مشابهة عن رده على انتقادات المسؤولين الإسرائيليين وأكد أن ما سماه « أمن إسرائيل » جزء لا يتجزأ من طموحه إلى تحقيق السلام العادل.

وإذا كان ذلك كذلك ، فلماذا يثار كل هذا الضجيج ضد جولة كارتر ، خاصة من الجانب الإسرائيلي ، ووصل الأمر إلى حد وصفه بـ « المعادي لإسرائيل » ، وأنه صاحب أفكار سياسية فظيعة ، وأنه يسعى منذ سنوات إلى هدف واحد هو « زعزعة مكانة إسرائيل وعرقلة سياستها وتحطيم تطلعاتها» وهذه الاتهامات الإسرائيلية- الصهيونية ضد الرئيس الأمريكي الأسبق ليست بنت جولته الحالية ، إنها ترجع إلى الحملة العنيفة التي وجهت إلى كتابة « فلسطين : السلام لا التمييز العنصري» الذي صدر في ٢٠٠٦ .

(١)من حديث نشرته صحيفة « هآرتس » الإسرائيلية في ٢٠٠٨/٤/١٤، وعرضه الموقع الإلكتروني « المشهد الإسرائيلي » في ٢٠٠٨/٤/١٧ .

وربما تجد هذه الحملة جذورها في الأيام التالية مباشرة لتوقيع «إطاري السلام » في كامب ديفيد ، حينما تحدث « كارتر » عن وقف الاستيطان في الضفة وغزة ، وتعهد بتقديم صفقة سلاح إلى المملكة العربية السعودية. يومئذ أطلقت المدفعية الدعائية الصهيونية نيرانها ضد الرئيس الأمريكي ، وهدأت قليلاً إلى أن تم إبرام المعاهدة المصرية - الإسرائيلية في مارس - آذار ١٩٧٩ . وفي العام التالي فشل كارتر في تجديد رئاسته لفترة ثانية ، وكانت هذه إحدى المرات القليلة التي يفشل فيها رئيس أمريكي في تجديد ولايته وهو داخل البيت الأبيض وقد فاز عليه « رونالد ريجان » الذي شهدت سنوات حكمه غزو لبنان ومحاصرة عاصمته بيروت .لقد أراد الإسرائيليون والصهاينة الأمريكيون أن يطووا صفحة « جيمي كارتر » بعد أن حصلوا منه على الجائزة الكبرى : الصلح على مصر هذه هي « المرحلية » في تقاليد الدبلوماسية الصهيونية ، فكل سياسي وكل قرار هو مجرد خطوة يجب أن تفتح الأبواب لخطوات ، دون أن يقف الصهاينة طويلاً أو كثيراً للتعبير عن تقديرهم وامتنانهم لشخص أو زعيم ، أياً كان ما حصلوا عليه منه ، فهم يعتبرون ما حصلوا عليه حقاً لهم. لقد اعتبر الصهاينة « جيمي كارتر » تعبيراً عن مرحلة انتهت ، وطويت صفحتها ، ويجب الانتقال إلى مرحلة جديدة ، تسير بهم خطوة إلى أمام نحو الهدف النهائي . ويبرز هذا التصرف الصهيوني بشكل خاص ضد أي زعيم حصلوا منه على مكسب ثم شعروا أنه يمن عليهم بما قدم ، أو ينحرف ولو ملليمتراً واحداً عما فعل . ويبرز هذا بشكل خاص تجاه القيادات الأمريكية ، منذ نقل الصهاينة ولاءهم لأميركا في أثناء الحرب العالمية الثانية ،في« مؤتمر بلتيمور» . الإسرائيليون والصهاينة لا يقبلون من أميركا ومن أي رئيس أو سياسي أمير كي إلا تأييداً مطلقاً وإذا كانت نسبة التأييد ٩٩% فقط ، فإنهم يملأون الدنيا صراخاً بأن أميركا تخلت عنهم . ولذلك فإنهم يبدون وكأنهم مفاجؤون بشكل أو أخر مما يمكن أن نسميه « ظاهرة كارتر » ، فقد خرج من البيت الأبيض ، وأصبح - رئيساً سابقاً ومع ذلك لا يزال يمارس السياسة ، ولا يزال يهتم بالصراع العربي - الصهيوني ، سواء من خلال المركز الذي أنشأه ، أو من خلال الكتابات التي يواصل إصدارها ، ومن أهمها الكتاب الذي سلف ذكره. وزاد من عبء هذه الظاهرة ، « ظاهرة كارتر » أنه تزامنت معها مظاهر أو ظواهر أخرى تثير قلق الصهاينة ، وتشير إلى تراجع بدرجة أو أخرى في النفوذ الصهيوني في داخل الولايات المتحدة ، خاصة في أوساط اليهود الأميركان ، الذين اندمج نصفهم أو يوجدون في مراحل متقدمة من الاندماج ، لا سيما في ضوء الميل الشديد للزواج المختلط وفي أوساط الشباب اليهودي لم تعد إسرائيل هدفاً ، سواء كمكان للعيش فيه ، أو كمركز روحي - إيديولوجي ، ولم تعد بالنسبة للكثيرين هدفاً للزيارة .

وقد كتب هذا « دوف فاسيجلاس » مستشار اريبل شارون رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق ، الذي يذهب إلى أن الدعم الأمريكي لإسرائيل بلغ القمة في ظل «جورج بوش الابن » فكيف يمكن الحفاظ عليه في ظل المظاهر السلبية السابقة ؟. ويرى أنه يمكن أن يوجد مبرر لاستمرار الدعم عن طريق « الحفاظ على نظام سياسي اجتماعي غربي وتطويره في الشرق الأوسط مما يستلزم تطوير وحماية دولة إسرائيل » كما أن ما يسميه « شر الإسلام المتطرف » في العالم بشكل عام وفي الولايات المتحدة بشكل خاص « سيسهل ويساعد في بناء مبرر حديث للحصول على دعم على المدى البعيد »

هل هذا هو بيت القصيد في الحملة الإسرائيلية - الصهيونية ضد كارتر خاصة وأنه كسر « التابو» وقرر الاجتماع بقادة « حماس » التي أفلح الصهاينة في تصويرها على أنها «تنظيم إرهابي »، وعلى علاقة مع أعداء أمريكا مثل إيران وحزب الله وتنظيم القاعدة ؟. إن هذه نقطة تستحق التأمل فيها بعمق ، خاصة وأن « إيهود أولمرت » اعترف بأنه اعتبر زيارة كارتر جاءت في وقت غير ملائم ، وقال : « لا أريد التعاون مع ما يضفي الشرعية على « حماس » ، ورفض أن يلتقي كارتر معه ، « ثم يلتقي بعد يومين مع خالد مشعل مما يعطى انطباعاً بأن هناك مفاوضات بيننا وبين حماس » الغريب أن الدعوة إلى التفاوض مع حماس تتعالى في داخل الكيان الصهيوني ، ولا يرى« أولمرت » بأساً في ذلك ، ولكنه يخشى كثيراً من أن يصل ذلك إلى داخل أميركا التي يحرص على أن تظل تنظر إلى « حماس » على أنها تنظيم إسلامي « متطرف وإرهابي » ، وليست جزءاً من المقاومة الفلسطينية المشروعة .

وإلى جانب ذلك ، فإن وكالة الخدمة الدولية للصحافة Inter press service تخبرنا بأن جماعة ضغط أمريكية جديدة تكونت عبر عامين ، وتصفها بأنها جماعة « حمائمية » وهي على عكس « منظمة الايباك » تدعو إلى حل شامل على أساس دولتين فلسطينية وإسرائيلية ، وإلى دور أمريكي فعال لتحقيق هذا . ويضم المجلس الاستشاري لهذه الجماعة ١٠٠ من الشخصيات اليهودية الأمريكية المرموقة ، وهي تتطلع إلى معارضة التنظيمات الأخرى ، خاصة « ايباك » التي ترفض أي تنازلات إسرائيلية في المفاوضات مع الفلسطينيين ومع الدول العربية الأخرى .... لو لم يكن لجولة كارتر واجتماعاته من فائدة مباشرة سوى تنبيهنا نحن العرب إلى هذه الأصوات الأمريكية التي تختلف بدرجة أو أخرى عن بوش وإدارته ورجاله من المحافظين الجدد

فإن هذا يكفي للترحيب بها ، على أن نستكمل هذا الترحيب بالانطلاق بحثاً عن كيفية مخاطبة هذه الأصوات وكيفية التعامل معها والاستفادة منها في الضغط على الكيان الصهيوني وعلى الصهاينة بعامة كي يقروا ويعترفوا بالحقوق الفلسطينية والعربية . هذا دورنا وليس دور أي أحد أخر . وأياً كان رفض ونقد المرء لـ « كارتر » وسياسته ودوره في الكامب ومعاهدة الصلح مع مصر ، فإنه لا يملك هذه المرة إلا أن يقول له « ثانك يو مستر برزدينت » !

هدايا بوش لإسرائيل في الذكرى الستين لإنشائها:

من اليوم وإلى منتصف مايو- أيار المقبل ، أمامنا أسبوعان يبدو أنهما سيكونان حافلين بتطورات مهمة ومثيرة على أكثر من جبهة من جبهات الصراع العربي – الصهيوني . ومقدمات ذلك بدأت في الظهور في الثلث الأخير من أبريل نيسان الحالي ، وخاصة في الأسبوع الأخير منه .

وفي داخل الكيان الصهيوني تقع تطورات تحمل في ثناياها علامات قوة ومظاهر ضعف في وقت واحد ، وفي مجموعها لا تخفى مظاهر قلق عميق ، تجرى محاولات متعددة لسترها وتغطيتها ، يحاول بها العدو أن يؤكد لنفسه ، ولكل من يعنيه الأمر هنا أوهناك أنه بخير، وفي حالة مناعة ، ولا يزال يملك القدرة على الردع ، وتخويف كل من تسول له نفسه أن يقوم بعمل ما ضده !. ولعل محاولات التسويغ والتبرير هذه – كما يسميها علماء النفس – تتبدى منذ أسابيع بل وشهور في الاستعداد للاحتفال بالذكرى الستين لإنشاء هذا الكيان . وهي مناسبة غير معتادة في الاحتفالات التي تجرى عادة احتفاء بمرور ربع أو نصف قرن أو قرن كامل . أما حكاية الستين هذه فإنها من بنات أفكار « إيهود أولمرت » رئيس الوزراء – الإسرائيلي ، الذي لقي كثيراً من النقد والهجوم على اختراعه هذا ، ووصفه بأنه ضرب من الإلهاء . لدرجة أن صحفياً كبيراً هو « يوئيل ماركوس » وصف اختلاق هذه المناسبة بأنه مثل عناوين الكتب العلمية الشعبية التي تتحدث عن

« كيفية التغلب على أزمة سن الأربعين » أو « الخمسين بعد الستين »[(١)].

وعلى الرغم من هذا ، فإن « أولمرت » والقيادة السياسية الإسرائيلية بعامة ترمى من وراء « اختلاق » وافتعال هذه المناسبة إلى تحقيق أهداف ومكاسب معينة لتأكيد أن «إسرائيل» بخير ، وأن مستقبلها مضمون وزاهر . ومن ضمن فقرات هذه الاحتفالات – كما يخبرنا « ماركوس » الذي سلفت الإشارة إلية مؤتمر يستمر ثلاثة أيام بعنوان «نتوجه إلى الغد » يشارك فيه ٣٠٠٠ عضو من خيرة العقول في العالم سيبحثون في ٦٠ مشروعاً في الطب والزراعة والتكنولوجيا والمشكلات الاجتماعية ، وسيركزون من خلال الأساس في الاحتفالات بالذكرى الستين لإنشاء « إسرائيل » هي مشاركة الرئيس الأمير كي جورج بوش ، « والهدايا » التي سيقدمها للكيان الصهيوني في هذه المناسبة .

(١) يوئيل ماركوس : فطير وتسالي . « هآرتس »، في ٢٠٠٨/٤/١٨.

وهي زيارة تستحق أن تثير مخاوف الفلسطينيين والعرب مما سيقدمه الرئيس الأمريكي إلى «الحليف الإستراتيجي » ... ويبدو أنه سيقدم له الكثير . وهناك حوار علني إسرائيلي حول ما يجب الحصول عليه من « بوش » قبل أن يغادرا البيت الأبيض في يناير – كانون الثاني- من العام المقبل . فهل تابعنا نحن العرب هذا الحوار ؟. وهل رصدنا ما يجري فيه من توزيع للأدوار ، ومن إثارة خلافات حول ما يستحق الحرص على كسبه من هذه الزيارة في هذه المناسبة التي سبق أن حذر العبد لله من أخطارها ، وما يمكن أن يحصل عليه العدو الصهيوني من مكاسب وعلى رأسها عقد حلف دفاعي أمريكي – إسرائيلي بحيث يعتبر أي عمل عسكري ضد « إسرائيل » عدواناً على أميركا نفسها ، أو صدور قرار أمير كي بأن أي هجوم نووي على إسرائيل هجوم على أميركا . ومع أن محافل أمنية إسرائيلية أبدت عدم ارتياح لهاتين الفكرتين [١] . إلا أن « هيلاري كلينتون» التي تتنافس للحصول على ترشيح الحزب الديمقراطي لها في انتخابات الرئاسة الأميركية في نوفمبر – تشرين الثاني - المقبل ، بادرت إلى التهديد بما سمته « محو إيران من الوجود إذا هاجمت إسرائيل » ، وتعهدت بذلك إذا دخلت البيت الأبيض .

والتفكير من جانب إسرائيل في « هدايا بوش » بدأ قبل أكثر من عام من خلال لجنة خاصة من الخبراء في وزارة الخارجية الإسرائيلية ، ثم نقل الأمر إلى ديوان رئيس الوزراء ووزراء الدفاع . وقد أفاض من ذلك مقالان طويلان كتبهما كل من « إليكس فيشمان » و«بن كاسبيت» ونشرا في يوم واحد في صحيفتي « يديعوت احرونوت » و«معاريف » ، وكان عنوان المقال الأول « أم بوش » ، والثاني « مزوز أولمرت وبوش والجبهة الداخلية » [٢]. وتساءل « فيشمان» بصراحة « ما الذي يمكن حلبه من بوش في عام ولايته الأخيرة ؟.» خاصة وأنه كان إلى الآن أكثر رؤساء أميركا تعاطفاً مع « إسرائيل » . وأشار إلى أنظمة التسليح الحديثة التي يمكن الحصول عليها ومنها منظومة إنذار عالمية ترصد أي صاروخ ينطلق من أية بقعة في العالم ، ومنظومة أخرى مضادة للصواريخ القسام التي تستخدمها المقاومة الفلسطينية . ووصف الصحفي الإسرائيلي زيارة بوش بأنها « فرصة مؤكدة للحصول على ما يضمن الحفاظ على تفوق إسرائيل النووي » و«تطوير العلاقات إلى مستوى العلاقات الخاصة بين أميركا والدول التي قاتلت إلى جانبها في الحرب العالمية الثانية ، وهذه هدية جميلة جداً بمناسبة العيد الستين ».

(١)يوئيل ماركوس ، مصدر سابق .
(٢) « يديعوت أحرونوت » و « معاريف » في ٢٠٠٨/٤/١١.

وركز «فيشمان » على البيان الرئاسي الذي سيصدر عن هذه الزيارة ، وما الذي يمكن أن يتضمنه ، بشأن مزيد من خطوات رفع مستوى العلاقات بين أمريكا وإسرائيل ، وأشار «بن كاسبيت » إلى أن هذا التطوير سيكون أمنياً وسياسياً واقتصادياً ، من خلال « رزمة هدايا دراماتيكية ». ومن الملاحظ أن هذه الكتابات الإسرائيلية ، وغيرها ، دارت حول «هدايا » عسكرية بشأن أنظمة التسليح والأنظمة الصاروخية بشكل خاص ، ولم تتطرق بنفس القدر من الوضوح إلى الهدايا السياسية ، وهي في ظني أنها أخطر وأكثر أهمية . وهي غالباً ستدور حول تطوير الضمانات التي قدمها بوش في ١٤ إبريل - نيسان ٢٠٠٤ إلى إرييل شارون رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق ، وإلى « اعتراف » بوش بـ«إسرائيل دولة يهودية »، بحيث ينتقل هذا الاعتراف من مستوى البيان الرئاسي إلى إجراء تعاقدي بشكل ما . بكل ما يعنيه ذلك من « إلغاء » حق العودة الفلسطيني من جانب ، وإعطاء الكيان الصهيوني « ترخيصاً » بالقيام بطرد جزء أو آخر من فلسطينيي ١٩٤٨. والناحية الأخرى التي لا تقل خطورة عن ذلك هي تنفيذ القرار الأمريكي بنقل السفارة من تل أبيب إلى القدس المحتلة . وكما أن ضمانات ٢٠٠٤ سبقتها حوارات جرت في زيارات متبادلة بين كبار المسؤولين الأمريكيين والإسرائيليين ، فإن هذه الزيارات قائمة حالياً على قدم وساق ، منها زيارات كونداليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية ، وتسيبي ليفني وزيرة الخارجية الإسرائيلية ، مع قيام مستشار الرئيس الأمريكي للأمن القومي بزيارة تل أبيب تمهيداً لزيارة بوش « التاريخية ».

وبينما تستعد « إسرائيل » لهذه الزيارة وتُعِّد لها وتعدِّد الهدايا التي تنتظرها في هذه المناسبة ، طفت على سطح الأحداث تطورات مفاجئة . ففي لقاء بين وفدي التفاوض الفلسطيني والإسرائيلي ، طرح الجانب الإسرائيلي خارطة للحل الذي يريده ، وهي خارطة تتضمن ضم حوالي ١٥% من مساحة الضفة الغربية ، بالإضافة إلى القدس الكبرى وبينما توجه رئيس السلطة الفلسطينية إلى واشنطن ، جرت الاتصالات بشأن التهدئة في غزة ، ثم صدر تصريح « غامض » من « أبو مازن » في واشنطن بفشل عملة التسوية ، وتم التراجع عن ذلك ، في حين أعلن الرئيس الأمريكي بوش موقفاً غريباً عن إمكانية الوصول لتعريف للدولة - الفلسطينية طبعاً - مع نهاية العام ، وقبل ذلك كان يتحدث عن قيام الدولة . ووسط هذا كله ، أعلنت دمشق ما تلقته من رئيس الوزراء التركي عن استعداد إسرائيل للانسحاب من الجولان مقابل السلام ..

وخلال أسبوعين سيقدم بوش هداياه للكيان الصهيوني بمناسبة مرور ٦٠ عاماً على إنشائه فإلى أين تتجه الأمور ؟. النقطة الواضحة والحاسمة والتي يستطيع المرء أن يقطع بها هي أنه لا تسوية في ٢٠٠٨، بل الوداع يا « بوش » الرئيس الذي كسب لإسرائيل ٨ سنوات ثمينة ، خسرها العرب جميعاً والفلسطينيون على رأسهم .

الرهان الخاسر .. كفى !:

في اجتماعها في يوم الجمعة الماضي ، في العاصمة البريطانية لندن، اعترفت اللجنة الرباعية الدولية ، التي تضم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا الاتحادية والأمم المتحدة، بأن « عملية السلام» الفلسطينية - الإسرائيلية حققت «تقدماً ضئيلاً » ، ولم تحدد اللجنة أي مظهر من مظاهر التقدم الذي تحدثت عنه ، ولدرجة أنها عادت إلى الحديث عن مطالب طالما كررتها ، وإن كانت هذه المطالب الكلامية قد تضمنت هذه المرة دعوة ، مجرد دعوة ، إلى الكيان الصهيوني بوقف الاستيطان وبإزالة المستوطنات التي أقيمت منذ ٢٠٠١.

ومن المعروف أن هذه اللجنة منذ تكوينها وبدء اجماعاتها لم تحقق خطوة ذات فعالية في طريق التسوية. واللجنة نفسها تعرف ذلك . وقد حاولت - في اجتماعها الأخير - أن تلقى بالمسؤولية على الدول العربية لأنها لم تف بالتزاماتها المالية والسياسية تجاه الشعب الفلسطيني . وهذه كلمة حق يراد بها باطل ، خاصة وأنها تصدر في مرحلة لها حساسيتها القصوى في مسار عملية التسوية الفلسطينية - الإسرائيلية ، مرحلة يتأكد فيها ما توقعه من قبل كثير من المفكرين والمحللين والسياسيين الفلسطينيين ، غداة توقيع اتفاقيات أوسلو في ١٩٣٣. يومئذ قرر كاتب فلسطيني مرموق ، رحل عن عالمنا أخيراً : «السياسة الإسرائيلية لا تقوم على مبدأ الأخذ والعطاء ، أو أخذ شيء وترك شيء، وإنما تقوم على مبدأ أخذ كل شيء بلا مقابل ، ما دامت تملك القوة التي تمكنها من ذلك ، وقد أمَّنت أميركا ذلك كله حتى الآن»

ولقد كانت عملية التسوية الفلسطينية - الإسرائيلية منذ بدايتها ضرباً من الرهان الخاسر ، حسبما رآه وقدره مفكرون وسياسيون فلسطينيون من معارضي التسوية وناقديها... [١] وذلك بناء على الظروف والملابسات إقليمياً ودولياً التي انطلقت في ظلها هذه العملية ، التي كان محكوماً عليها بالتعثر والفشل تأسيساً على المعرفة بطبيعة العدو وأهدافه وحلفائه ...هل هذا ما وصلت إليه الأمور أخيراً ، بناء على اعترافات وبيانات أهل التسوية أنفسهم ؟. لقد ذكر السيد صائب عريقات « كبير المفاوضين الفلسطينيين » -

(١)انظر على سبيل المثال العملين الآتيين :
أنيس صايغ : ١٣ أيلول ، مكتبة بيسان ، بيروت ، ١٩٩٤.
نايف حواتمة : أبعد من أوسلو – فلسطين إلى أين ؟ مكتبة بيسان – دار الأهالي ، بيروت ، دمشق ، ٢٠٠٠.

كما يصفونه- أن رئيس السلطة الفلسطينية أثار خلال مباحثاته في واشنطن – في أواخر أبريل نيسان الماضي – مسألة استمرار الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية وطلب منه التدخل « إلا أن بوش لم يرد بشكل مباشر على الطلب» [1].بينما قال مسؤول فلسطيني آخر ، هو السيد ياسر عبد ربه عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، إن الفلسطينيين لا يعلمون إذا كانت المنطقة متجهة نحو حلول وسط أم نحو كارثة [2]. وجاء هذا في لقاء عقده في « معهد بروكينجز للأبحاث» في واشنطن. وأشار إلى أن المسؤولين الإسرائيليين يقولون للفلسطينيين إنهم يريدون تعديل الحدود بناء على التغيرات الديموجرافية (السكانية) والجغرافية والأمنية ، بما يوحي أنهم يريدون وادي الأردن »[3]. والواقع أن المسألة ليست إيماء أو تخمينات ، وما أشار إليه السيد عبد ربه مجملاً طرحه الجانب الإسرائيلي تفصيلاً في المحادثات التي يرأس الوفد الفلسطيني فيها أحمد قريع (أبو علاء) رئيس الوزراء السابق في مواجهة تسيبى ليفني وزيرة خارجية «إسرائيل» التي قدمت خارطة أشارت إلى ما يلي:-

استثناء منطقة القدس الكبرى من المفاوضات ، بدعوى أنها جزء من دولة «إسرائيل» وهي منطقة تمتد من تخوم رام الله إلى تخوم بيت لحم .

حوض القدس يخضع للسيادة الإسرائيلية ، ويجري بحث وصول أصحاب الديانات إلى مقدساتهم.

الأغوار على حالها.

هل هذه الخارطة الإسرائيلية هي التي دفعت رئيس السلطة الفلسطينية إلى الذهاب إلى واشنطن ، يستنجد بها ، ويستصرخها ، لعلها « تضغط » على حليفها الإستراتيجي ، فإذا به يعود من العاصمة الأمريكية بما لم يكن يتوقعه وينتظره ويرضيه ، لدرجة أن وكالات الأنباء قالت إن الوفد الفلسطيني خرج من محادثاته في واشنطن « يائساً ومحبطاً » ، ولدرجة أن عبد ربه حذر في اللقاء الذي سلفت الإشارة إليه من أن « الوقت ينفد» ، وأضاف أنه إذا لم يتم الحل على أساس الدولتين فربما « لا نجد حلولاً أخرى في المستقبل المنظور ». ولعله كان يشير بذلك ضمناً إلى ما ذكره الرئيس الأميركي صراحة للصحفيين بعد لقائه أبو مازن : « إننا نريد تعريف الدولة الفلسطينية هذا العام » .

---

(١) « البديل القاهرة» ، في ٢٠٠٨/٤/٢٧ .
(٢) المصدر نفسه.
(٣) وكالة« سما نيوز » الإلكترونية ، في ٢٠٠٨/٤/٢٨.

صحيح أن كوندليزا رايس وزيرة الخارجية الأميركية حاولت « تصحيح » أو تحسين ما قيل ، فذكرت أن الرئيس بوش لا يزال عند وعده بصيغة الدولتين وتحقيق التسوية في العام الحالي ، ٢٠٠٨ . ولكن كلماتها لم تمح آثار ما سمعه الوفد الفلسطيني نفسه من الرئيس بوش ذاته ، مما جعل أبو مازن يعود من واشنطن « مستاء، ومحبطاً » حسب تصريح لأحد معاونيه ، وقال هو نفسه في تصريح لإحدى وكالات الأنباء: « إذا فشلت المحادثات فسيجد الفلسطينيون أنفسهم في وضع أصعب بكثير »[1].

وهذه التصريحات – وغيرها كثير- تشير إلى أن الجانب الفلسطيني المفاوض، لم ينفض يديه بالكامل بعد من المفاوضات الجارية ، ولا يزال لديه أمل في « أن الجانب الإسرائيلي لم يتخذ بعد قراراً إستراتيجياً بإنهاء الاحتلال»... أي أن هناك إمكانية لاتخاذ مثل هذا القرار ولا يدري المرء على أي أساس يقوم مثل هذا التوقع ؟. إن التسوية منذ بدأت كانت رهاناً خاسراً من الجانب الفلسطيني ، وهو اليوم وبعد كل ما تكشف وتأكد من نيات وأهداف العدو خسران مبين ، يجب أن يتوقف . ولعل بعض أهل التسوية لم يعودوا يمانعون في ذلك ، ولكنهم قد يتساءلون – ومن حقهم أن يتساءلوا : وماذا بعد ؟ وإلى أين ؟ وما البديل ؟ .سؤال : ما البديل كان مطروحاً منذ بدأ الرئيس السادات خطواته الأولى على درب التسوية. ولكن الساداتيين العرب رأوا أنه لا بديل عما ساروا عليه. وليس هذا من طبائع السياسة في شيء . وعلينا أن نتذكر أن الدعوة سابقاً وحالياً إلى نفض اليد من الرهان الخاسر في عملية التسوية (وهو أساساً رهان على أمريكا التي وصفوها بأنها تملك ٩٩% من أوراق اللعبة) لا تعني دعوة إلى اللجوء للحرب والقتال ، بل تعنى دعوة إلى « المقاومة» بأدواتها وأساليبها المتعددة : المقاطعة ، والعصيان المدني، والتحرك القانوني وحرب التحرير الشعبية ، وغير ذلك... واليوم ، فإن هناك ثلاث خطوات ضرورية ومتكاملة : استعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية وإعادة بناء منظمة التحرير أولاً ، وإعادة بناء الجبهة العربية ، المساندة للحق الفلسطيني بدءاً من دول الجوار إلى العمل العربي الشامل ثانياً ، ويتكامل ثالثاً مع هاتين الخطوتين جهد فكري وثقافي يعكف على وضع خطة عاجلة للمقاومة وخطة آجلة للمواجهة . والدافع إلى ذلك كان ولا يزال هو إدراك أنه ضربٌ من الوهم توقع أن العدو سيعيد الأرض الفلسطينية المحتلة في ١٩٦٧ إن هذا رهان أهل التسوية وهو مأزقهم اليوم ، لو كانوا يدركون . ليتهم يدركون .. ولو متـأخرين . ويكفي ما ضاع من وقت ثمين أحسن العدو استغلاله .

(١) المصدر نفسه.

وقد أشار الصحفي الإسرائيلي المعروف « عكيفا إلدار » في « هآرتس» في يوم الجمعة الماضي إلى أن ملك الأردن حذر « إيهود أولمرت » من ضائقة ستشمل الجميع إذا لم يتم التوصل إلى تسوية في هذا العام ، وقال إن وزير خارجية الأردن أيضاً حذر نشطاء يهوداً في نيويورك من تفويت فرصة التوصل إلى سلام في العام الحالي وقال إن هذا « سيؤثر علينا جميعاً » .

هذا ضرب آخر من الوهم ، وخطوات أخرى في درب الأوهام... ومن لا يدرك هذا ، عليه أن ينتظر بوش في تل أبيب في منتصف مايو – أيار الحالي.

(خطاب الكنيست) وما خفى أخطر:

« التأمنا كي نحتفل بالحدث التاريخي قبل ستين سنة في تل أبيب ، عندما أعلن ديفيد بن جوريون استقلال دولة إسرائيل التي قامت على أساس الحق الطبيعي للشعب اليهودي في أن يكون سيداً على مصيره . السياق لم يكن فقط بقيام دولة جديدة بل وأيضاً تجسيداً عملياً لوعد عتيق الزمن منح لإبراهيم وموسى وداود . وطن للشعب المختار .. أرض إسرائيل » .

هذا خطاب صهيوني ليس خطاباً أمريكياً بمعنى أنه لم يصدر مثيل له من أي رئيس أمريكي منذ إنشاء الكيان الصهيوني وإعلان إقامة «إسرائيل » في ١٩٤٨ ، صهيوني من ألفه إلى يائه في مضمونه وشكله ، في تعبيراته ومصطلحاته ، في رؤاه الأسطورية وكلماته التوراتية ، وفي تبنيه الكامل لسياسة الكيان الصهيوني ، والتجاهل الكامل – في المقابل – لتاريخ وحقوق الشعب الفلسطيني ، ومعاناته وعذاباته ونكبته وتشريده . إنه خطاب الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش أمام « الكنيسيت الإسرائيلية » في يوم الخميس ، الخامس عشر من مايو – أيار ٢٠٠٨ ، وبمناسبة الذكرى الستين لإقامة هذا الكيان . ومن أسف أنه لم تصدر كلمة رسمية من أي عاصمة عربية ضد المشاركة في هذه المناسبة ، ومباركتها ، وخطابها ، بل إن مدناً عربية احتضنت بوش أي استقبلته بالأحضان ، وكأنها تبارك ما نطق به !!، علماً بأن هذا الخطاب في هذه المناسبة « استفزاز للشعب الفلسطيني في يوم نكبته »

وأظنه « شعباً شقيقاً » كما لا نزال نردد ، فوق أنه أي الخطاب « استهتار بالشعب الفلسطيني ومعاناته المستمرة منذ النكبة »، كما عبر بصدق الدكتور « جمال زحالقة » رئيس كتلة « التجمع الوطني الديمقراطي » الفلسطينية في الكنيسيت الإسرائيلية [(١)]. ومصائب قوم عند آخرين فوائد ، فقد ذهب « سيلفان شالوم » وزير خارجية « إسرائيل » السابق إلى أن الخطاب أثبت أن بوش « صهيوني أكثر من وزراء في الحكومة الإسرائيلية»، لذلك لقي الخطاب التصفيق ١٤ مرة ، ووقف الحضور أربع مرات !!.

(١)الموقع الإلكتروني « سمانيوز » ، في ٢٠٠٨/٥/١٤.

ويستطيع المرء أن يقرأ نص الخطاب كلمة كلمة وجملة جملة ورموزه الصهيونية ، إلى جانب تبنيه بلسان فصيح لا عوج فيه لسياسة الكيان الصهيوني وجميع أهدافه العدوانية [1]. إن هذا خطاب له ما بعده ، أي أن خفاياه واتجاهاته ووعوده ستظهر إلى العلن في وقت غير بعيد . ولاكتشاف ذلك لا يكفي أن نقف عند نص هذا الخطاب بل يجب أن نربطه بما سبقه وبما صاحبه من أحداث تدور في فلك أهدافه ، مما يؤكد أن الزيارة والمشاركة في هذه المناسبة الإسرائيلية كانت تعميقاً من جانب الرئيس بوش للضمانات التي قدمها في إبريل - نيسان ٢٠٠٤ إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق « إرييل شارون »، والتي أعطت « إسرائيل» ترخيصاً بضم الكتل الاستيطانية التي أقيمت في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ ١٩٦٧، كما رفضت حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أرضهم التي طردوا منها في عام ١٩٤٨ ..

ونقف بداية عند الملابسات الخاصة بالاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية . ففي الرابع عشر من مايو - أيار الحالي - يوم وصول « بوش » إلى « إسرائيل » ، أعلنت لجنة إسرائيلية تسمى « اللجنة المحلية للتنظيم والبناء » في بلدية القدس المحتلة موافقتها على خطة لبناء ١٥٠ وحدة سكنية جديدة في حي « جيلو » في جنوب المدينة المقدسة ، وهي أكبر المستوطنات في المدينة ، إذ يسكنها حوالي ٤٢ ألف نسمة ، وهذه الوحدات ستقام على أرض فلسطينية صودرت في ١٩٧٠، أي قبل ٣٨ سنة ، فلماذا ظهر هذا المخطط في هذا اليوم ؟ . جواب هذا السؤال ورد في صحيفة « معاريف » في اليوم نفسه على لسان « إيلي يشاي » زعيم حزب «شاس» والوزير في حكومة « إيهود أولمرت » الذي قال: إن « بوش » سمح لإسرائيل بتنفيذ بناء حيين استيطانيين جديدين في المدينتين الاستيطانيتين « بيتارعيليت » و « كريات سيفر ». أكثر من هذا ، أضاف « يشاي » أن «أولمرت » أطلعه على تفصيلات اتفاقه مع « بوش » في هذا الشأن !!. وقد لاحظ نبيل أبو ردينة مستشار رئيس السلطة الفلسطينية التزامن بين زيارة بوش وصدور قرار الاستيطان ورأى في هذا « رسالة مؤداها التناقض بين الأقوال والأفعال »[2]. من ناحية أخرى ، وفي اليوم التالي لإلقاء الخطاب ، ذكرت صحيفة « يديعوت أحرونوت » أن «بوش » و « أولمرت » اتفقا على ربط « إسرائيل » بمنظومة الإنذار المبكر الأمريكية التي تعمل بواسطة الأقمار الصناعية « مما سيعطيها إنذاراً فورياً في حال إطلاق صواريخ باليستية » من أي موقع في العالم عليها .

(١)نقلت فضائيات عربية الخطاب على الهواء ولكن الصحف العربية التي قرأتها في اليوم التالي لم تنشر النص ، وسأعتمد هنا على ترجمة «المصدر السياسي» للخطاب ، كما أوردته صحيفة « معاريف» في ٢٠٠٨/٥/١٦ .

(٢)« سمانيوز» ، مصدر سبق ذكره .

وأضافت أن « الجانب الأمريكي استجاب للعديد من المطالب الإسرائيلية فيما يتعلق بتعزيز التحالف الإستراتيجي الأمني بين البلدين »، في حين نقلت « هآرتس » في اليوم نفسه عن مصدر لم تذكره قوله إن الولايات المتحدة « تنظر بالإيجاب في أعقاب زيارة بوش إلى طلب إسرائيل تطوير العلاقات الاستراتيجية بينهما ». ولعل هذا ما دفع « شيمون بيريز » رئيس الكيان الصهيوني إلى وصف زيارة « بوش » بأنها « حققت نجاحاً باهراً ، وكانت مؤثرة للغاية ». والنجاح بالطبع لا يكون كلمات أو مجرد وعود بل مقياسه الأعمال الملموسة والخطوات الفعلية على الأرض التي أبرزها « بيريز » نفسه بقوله : إن أهم رسالة نقلها « بوش » في زيارته هي إطلاقه لـ « إسرائيل » العنان في التصدي للإرهاب ، وأضاف أن أهمية خطاب الكنيست تتجلى عندما نصغي إليه من منظور عربي خاصة وأنه جاء قبيل زيارته للمملكة العربية السعودية [١]. ومن المؤكد أن أي عربي مخلص وأمين لا يستطيع أن يتجاهل مثل هذا الخطاب خاصة الكلمات التي وضعناها في المقدمة ، أو خاتمة الخطاب وهي خطابه للإسرائيليين : « في سياق الستين سنة الماضية خلقتم مجتمعاً حديثاً في أرض الميعاد أنتم بنيتم ديمقراطية هائلة ستبقى إلى الأبد ، وسيكون بوسعها دوماً الاعتماد على الولايات المتحدة إلى جانبها . بارك الله « إسرائيل» . صحيح أن صاحب هذه الكلمات وصفه المؤرخون ، وبشكل شبه إجماعي في استطلاع للرأي بأنه واحد من أسوأ خمسة رؤساء في التاريخ الأمريكي (من بين ٤٤ رئيساً وأن شعبيته تدنت إلى ٢١% وهي الأدنى منذ بدء هذا النوع من الاستطلاعات في أعقاب الحرب العالمية الثانية ،ولكن يبدو وأن هذا السوء وهذه الشعبية المتدينة لا علاقة لهما بالموقف من الكيان الصهيوني، ودليل ذلك أن هذه الزيارة وهذا الخطاب أمام الكنيست سبقتهما واقعة تعتبر تمهيداً أو تكملة لهما في آن واحد ، وهي « قانون» أصدره الكونجرس الأمريكي بمجلسيه وبأغلبية كبيرة في ٢٢ أبريل -نيسان الماضي ، بشأن الذكرى الستين لإنشاء «إسرائيل» وتقوية الروابط الأميركية معها . صدر « القانون » بالإجماع في مجلس الشيوخ، في حين أيده ٤١٧ عضواً في مجلس النواب ولم يصوت ١٥ عضواً آخرين[٢] .

(١)المصدر الأساسي لهذه التعليقات والأخبار هو صحف عربية وموقع « سمانيوز» في يومي ١٥ و١٦/٥/٢٠٠٨.
(٢)نشرة « تقرير واشنطن » الإلكترونية ، العدد ١٥٨ ، في ٢٠٠٨/٥/١٠، تقرير بعنوان : الكونجرس يحتفي بستينية إسرائيل .

وقد تكون هذه أول سابقة برلمانية من نوعها في العالم ، ولا أظن أن الكونجرس نفسه سبق له أن أصدر مثل هذا « القانون» في الاحتفاء بمثل هذه المناسبة - الذكرى الستين- لأية دولة أخرى . أضف إلى هذا ، أن رئيسة مجلس النواب الأمريكي « نانسي بيلوسي » قررت تخصيص وقت من الجلسات العامة التي تعقد حتى شهر يونيو - حزيران المقبل- يلقي فيه الأعضاء كلماتهم تحية لمرور ستين سنة على إنشاء «إسرائيل» التي وصفتها بأنها « معجزة القرن العشرين » واعتبرت أمنها « مصلحة قومية أميركية » . ولعل هذا كله يعيدنا إلى العبارة التي صدَّر بها « جيمس بتراس» كتابه عن «قوة إسرائيل في الولايات المتحدة » وهي مقولة : « ليس لهذه الحالة (أي اللوبي الإسرائيلي في واشنطن) نظير في التاريخ السياسي الأمريكي [1] ».وبالمثل ، ليس في التاريخ الأمريكي رئيس مثل « جورج دبليو بوش » ، خاصة بشأن ما قدمه ويقدمه لـ«إسرائيل» ، ومع ذلك فإن ما خفى بعد الزيارة والخطاب أخطر. وأخطر.

(١)المصدر نفسه ، تقرير بعنوان : اللوبي اليهودي..إحتفاء مختلف بإسرائيل

العرب ومابعد ٢٠٠٨ مرة أخرى:

قبل حوالي ثمانية شهور ، وفي أوائل سبتمبر - أيلول الماضي ، كان عنوان مقال صاحب هذه الكلمات في « الوقت » الغراء : هو « العرب وعالم ما بعد ٢٠٠٨ »، وكان التركيز على الحدث العراقي ، واحتمالات الوجود الأمريكي في بلاد الرافدين خلال ٢٠٠٨ ، ففي العام ٢٠٠٩ ستتضح سلسلة أحداث مختلفة منها (كما ذكرتها صحيفة إسرائيلية) تبديل الرئيس الأمريكي ، وتغيير السياسة الأمريكية في المنطقة ، وبدء الانسحاب من العراق ، وقد تصل إلى النضج النووي عسكرياً « وكل هذه الأحداث لا تبشر بالخير لإسرائيل » وفي ضوء هذه التوقعات ، كان السؤال هو : أين نحن العرب من هذا ! وتحديداً : هل ننتظر إلى أن يأتي ٢٠٠٨ ويمضي ، ثم تهب علينا أحداث لم نتوقعها ، فلا نعرف إلى أين نتجه !؟.
وها هو النصف الأول من العام ٢٠٠٨ يجر ذيوله ، بعد أن حمل معه وقائع جديدة ربما لم تكن متوقعة بالكامل عند كتابة مقال أوائل سبتمبر - أيلول الماضي ، والمقصود تحديداً هو ظهور فساد « إيهود أولمرت » رئيس الوزراء الإسرائيلي الذي أصبح مستقبله السياسي في مهب الريح ، وأصبح من المحتمل أن يتجه الكيان الصهيوني إلى انتخابات مبكرة ، ستجرى غالباً في نوفمبر - تشرين الثاني المقبل . وفي الوقت نفسه ، حسم الحزب الديمقراطي الأمريكي أمر مرشحه
لانتخابات الرئاسة ، ووقع اختياره على « باراك أوباما » ، الذي سارع إلى استرضاء الصهاينة الأمريكيين بخطاب في المؤتمر السنوي لمنظمة « إيباك ». ومع ذلك ، فإنه لم يكسب رضا الإسرائيليين الذين واصلوا التشكيك في نياته ، عسى أن يحصلوا منه على مزيد من الوعود والعهود .
تطوران أساسيان - سقوط « أولمرت » الوشيك وصعود « أوباما » في الترشيح للرئاسة الأمريكية - يحمل كل منهما في ثناياه أكثر من تطور فرعي ، إلى جانب تطورات أساسية أخرى أبرزها الدعوة التي أعلنها السيد محمود عباس (أبو مازن) رئيس السلطة الفلسطينية إلى حوار وطني يحقق مصالحه بين « فتح » و « حماس » ويعيد توحيد السلطة في الضفة وغزة ، وهي دعوة تلقتها قيادة « حماس » بقبول حسن، وإن كانت قوى أخرى قد سارعت إلى التشكيك ، خاصة وأن الدعوة التي أطلقت في الذكرى الحادية والأربعين لهزيمة يونيو-حزيران ١٩٦٧ جاءت في وقت وصلت فيه محاولات التسوية والتفاوض مع العدو الإسرائيلي إلى طريق مسدود ، نتيجة لسبب أساسي وهو استمرار العدو في توسيع الاستيطان وزيادة المستوطنين...

ومن ناحية رابعة ، فقد تزايدت التخوفات في الأيام الأخيرة من احتمال قيام الرئيس الأمريكي جورج بوش وإدارته بعمل عدواني ضد إيران ، بدعوى ضرب منشآتها النووية. أو بعد إجراء الانتخابات الرئاسية الأمريكية ، خاصة إذا أحرز الفوز فيها «باراك أوباما». أربعة تطورات تطرح الأسئلة المعتادة : ماذا بعد؟ وإلى أين وما العمل؟. ومن المؤسف أن الدوائر العربية تبدو غير مشغولة بذلك ، ولا بمعرفة من سيكون خليفة لأولمرت؟ وكيف يجرى التعامل معه. فليس صحيحاً أن كل الصهاينة سواء، ففي السياسة يجب أن نراعى أدق الفروق في صفوف الأعداء ، كما أن السياسي الواحد – في أي بلد- قد تختلف مواقفه من فترة لأخرى . ومن المرجح أن رئيس الوزراء المقبل في الكيان الصهيوني- بعد انسحاب أو إقالة أو استقالة- « أولمرت»- هو « بنيامين نتنياهو» رئيس الوزراء الأسبق والزعيم الحالي لحزب« الليكود» وصاحب كتاب« مكان تحت الشمس» . وربما يأتي بعده في الترتيب التالي له « أيهود باراك» وزير الدفاع الحالي ورئيس الوزراء الأسبق... وفي حالة عدم إجراء انتخابات مبكرة فقد تؤول رئاسة الحكومة إما إلى « تسيبى ليفني» وزيرة الخارجية الحالية أو إلى « شاؤول موفاز» وزير الخارجية الأسبق. وأياً كان من سيخلف « أولمرت» فإن « إسرائيل» تبدو في هذا الشأن في حيرة من أمرها مما جعلها تتساءل :-« من أين نأتى برئيس وزراء؟» ، وقال الكاتب الصحفي « إبرهام توريس» الذي طرح هذا التساؤل: « نريد رئيس وزراء صافي، يعالج مشكلاتنا ، لا أن نعالج معه مشكلاته» . ثم استعرض عدداً كبيراً من الأسماء المرشحة لرئاسة الوزراء، وعرض نقاط الضعف في كل منهم ، وانتهى إلى أن « هناك مشكلة . من هو الجدير بخلافة أولمرت ؟ بالنسبة لي على الأقل- لا يوجد جواب جيد ، ولا حتى بالنسبة لكثيرين آخرين»[١]. أما « إيتان هابر» مدير مكتب « إسحاق رابين» رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق ، فقد رأى أن أحداً من المرشحين « لم يبد قدرات كبيرة وجاذبة» [٢] ودعا كاتب ثالث إلى تنظيف السياسة الإسرائيلية من أبناء جيل الستين فما فوق « الذين لم يجلبوا السلام ولم يحافظوا على القيم المستنيرة» [٣] وذهب كاتب رابع إلى أن «أولمرت تسلم دولة في وضع سيء وهو يعيدها في وضع أسوأ»[٤].

(١) « معاريف» الإسرائيلية في ٤-٦-٢٠٠٨.
(٢) المرجع نفسه .
(٣) « يديعوت أحرونوت» و« هآرتس» الإسرائيليتان في ٢٠٠٨/٦/٤.
(٤) المرجع نفسه .

تبدو« إسرائيل» اليوم مهمومة بما بعد « أولمرت» فماذا يمكن أن يحدث بعده؟. سؤال يجب أن نطرحه على أنفسنا ، ونقلب إجاباته من جميع الوجوه ، ونعرف أيها أكثر احتمالاً ، وأيها يساعدنا في مواجهة التطورات المنتظرة ، بعد أن يسحب هذا العام ذيوله، وعندما نفتح صفحة العام الجديد، ٢٠٠٩ ، خاصة وأنه سيأتي معه برئيس جديد في البيت الأبيض ، وهو أياً كان سيختلف بدرجة أو أخرى عن « بوش» وإدارته ، خاصة إذا كان هذا الرئيس هو « أوباما» وقد بدأ الإسرائيليون يتحدثون منذ الآن عن كيفية حل ما يسمونه « لغز أوباما» .

واللافت للنظر هنا أن صحيفة « يديعوت أحرونوت» أشارت ، في ٥يونيو -حزيران الحالي، إلى أن وزارة الخارجية الإسرائيلية أجرت قبل أسبوعين بحثاً عن السياسة الخارجية الأمريكية بعد « بوش» ذهب المشاركون فيه إلى أنه ليس ثم ما يثير قلق «إسرائيل» ، سواء دخل البيت الأبيض « أوباما» مرشح الحزب الديمقراطي أو «ماكين»مرشح الحزب الجمهوري ، لماذا؟ لأن « مكانة إسرائيل واليهود لدى الرأي العام وفي الكونجرس قوية جداً ، ولن تتضَّرر». وذكرت أن البحث ساد فيه إجماع على أن الإدارة الأمريكية الجديدة ستركز اهتمامها على العراق . إيران أكثر من اهتمامها بموضوع فلسطين».

وليس مستبعداً بل إنه من المحتمل أن وزارة خارجية في هذا البلد العربي أو ذاك أو جهة من جهات الأمن والمعلومات قد أجرت مثل هذا البحث، أو وضعت تقديراتها لما هو آت ، ولكنها في الغالب- وكالعادة- ختمتها بخاتم سري أو سري جداً أو محظور أو ممنوع التداول. وهذه أساليب عفا عليها الزمن ، خاصة في البلاد التي تنشط فيها مراكز البحوث والمعلومات ، وتقوم فيها وسائل الإعلام برسالتها في إتاحة المعلومات والتقديرات للجمهور. ومن المعروف أن قادة الكيان الصهيوني وأجهزته المختلفة يحرصون على توفير مثل هذه الأبحاث للإعلاميين، وهؤلاء بدورهم يعرفون ما الذي ينشرونه ، وما الذي يسربونه ، وما الذي يخفونه وهناك لجنة خاصة بتنسيق هذا التعاون تسمى« لجنة المحررين»[1].

على أية حال ، مطلوب عربياً أن نفتح عيوننا جيداً على ما بعد عام٢٠٠٨، ونستعد للعام ٢٠٠٩. ومن اليوم « عساكم من عواده».

(١)صالح النعامي: العسكر والصحافة في إسرائيل. دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠٥.

المصالحة الفلسطينية والتهدئة والاستيطان:

إذا كان مطلوباً منا-نحن العرب- بل مفروضاً علينا- نحن العرب- أن نمد أنظارنا إلى ما بعد عامنا الحالي، ٢٠٠٨، بأن نحسب فكرياً ونتوقع عملياً ، ونخطط سياسياً ونستعد الاستعداد الواجب لما هو آتٍ ، أو يمكن أن يأتي ، فإنه من المطلوب والواجب في الوقت نفسه وبالقدر نفسه أن ننظر تحت أقدامنا ، وأن نقبض على واقع الأحداث التي تجرى وتمرُبنا : نرصدها ونحللها لنبحث في كيفية توجيهها والتأثير فيها كي تصب في مجرى مصلحتنا وليس في مصلحة أعدائنا . أريد هنا أن أفتح قوساً كبيراً لأتساءل : هل صحيح أن المرء يغرِّد خارج السرب وأنه يتحدث بضمير المتكلم : نحن العرب، في وقت أصبح العرب شيعاً وأحزاباً وأعراباً ، لا يجمعهم قرار ولا يوحدهم موقف ؟ .

من المؤكد أن هناك حداً أدنى أو أدنى الحدود الدنيا من مصلحة قومية ... يجمع بين العرب ، مهما اختلفوا وتفرقوا أو حتى تقاتلوا . في لحظة قد يجمع الله المشتتين أو الأشتات . ومن أجل هذه اللحظة وفي سبيلها يجب أن ترتفع الأصوات وأن تترد الكلمات وتعلو وتعلو من أجل العمل العربي المشترك . فالكلمة ناقوس يدق، يوقظ النائمين ، وينبه الغافلين ، ويزيد الواعين وعياً والمدركين إدراكاًَ . هل هناك عربي لا يصغي لنداء الشاعر العربي الكبير من مصر أمل دنقل

الذي مرت منذ أيام ذكرى رحيله ، وهو يدق ناقوس الخطر : لا تصالح . سيظل هذا النداء حياً ، حتى في أسماع الذين صالحوا . وعلى هذا الدرب كانت الدعوات والكلمات في كل بلد عربي ، على مدى عام كامل ، إلى المصالحة الفلسطينية ، بعد أن افترق وتقاتل الأخوة الأعداء في « فتح » و « حماس »، وبعد أن انفصلت غزة عن الضفة الغربية . ولم تذهب هذه الكلمات سدىً . ومن المؤكد أنه كان لها نصيبها في الدعوة والمسعى أخيراً إلى لم الشمل الفلسطيني وتوحيد الصف .. وهي دعوة حتى لو خابت في هذه المرة فإنها ستصيب في المرة التالية ، خاصة وأن « المبادرة » التي طرحها رئيس السلطة الفلسطينية لم تلق فقط استجابة « حماس » بل أصبحت تلقى الدعم والمساندة من أكبر وأهم القوى الفلسطينية ، ومن دول عربية مختلفة . وعند كتابة هذه الكلمات تتجمع أمام المرء كمية كبيرة من البيانات ومحاضر الاجتماعات والمذكرات التي تتناول جوانب مختلفة من عملية المصالحة الوطنية الفلسطينية ، وضمانات نجاحها ، وضرورة اعتمادها على وثائق تم توقيعها وبالإجماع ومن كافة الفصائل .

وبرزت هنا بشكل خاص جهود قوى اليسار الفلسطيني الأساسية : حزب الشعب ، والجبهة الديمقراطية والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين . وقد أكدت القوى الثلاث أن صيغة الحوار الوطني المطلوبة هي الحوار الشامل الذي يجمع الفصائل التي شاركت في حوار القاهرة في مارس - آذار ٢٠٠٥، وأسفر عن « إعلان القاهرة » . ووضعت القوى الثلاث وقوى أخرى شاركت معها ضمانات محددة تكفل نجاح هذا وعلى رأسها وفي مقدمتها كون وثيقة الوفاق الوطني وإعلان القاهرة المرجعية الأساسية للحوار الوطني الشامل ، وهدفه تنفيذ هذه الوثائق وتطبيق المبادرة اليمنية « بما يمكن من إنهاء الشقاق وبناء وحدة الصف الفلسطيني وإدخال تطويرات على النظام السياسي لا تسمح بتكرار الأزمة الداخلية الخطيرة»

ومع ذلك ، هناك من يتحفظ على هذا كله ، وهناك من يشكك ومن يتخوف .. وهناك أقاويل كثيرة في هذا المجال ، لا يمكن الضرب بها عرض الحائط ، بل يمكن اتخاذها وسيلة لدفع الحوار إلى الأمام ، بتسريع خطواته ، وبضمان شموليته بحيث لا يكون مجرد حوار فتحوي حماسوى ، لأن هذا إن حدث لن يلبث أن ينفرط عقده ، وأن تعود الأمور سيرتها الأولى اختلافاً وتقاتلاً .. ولعل هذا يرتبط بدوره بمسعى « التهدئة » في غزة ، وهو مسعى لا يزال يحاور في مكانه منذ تم طرحه إلى لحظة كتابة هذه الكلمات ، خاصة وأن الجانب الإسرائيلي يبدو في حالة ارتباك غير قادر معها على اتخاذ قرار سواء بالتهدئة ، أو بالقيام بعملية اجتياح واسعة لغزة ، في حين يقوم بتصعيد أعماله العدوانية كوسيلة ضغط من أجل تحسين موقعه بما يتيح له فرض شروطه !. وقد كشف « عمير ريابورت » المراسل العسكري لصحيفة « معاريف » أسرار المطبخ السياسي الإسرائيلي وفي القيادة العسكرية في هذا الشأن ، وخلص إلى أن هناك « إجماعاً » بين جميع الأطراف سواء على المستوى السياسي أو الأمني على انه حتى لو طبق وقف إطلاق النار قريباً فإنه « لن يعمر طويلاً ، في أحسن الأحوال لعدة أشهر فقط ، وفي أسوأها لعدة أيام »

لو صح هذا ، ولو كان الأمر كذلك ، فأين هذا من الأزمة الحكومية في الكيان الصهيوني الناتجة عن اتهام « إيهود أولمرت » بالحصول على أموال بطرق غير مشروعة؟. وهل يستطيع « أولمرت » أن يبرم التهدئة وهو على بوابة الخروج من رئاسة الحكومة ؟ يبدو أنه يظن أن عملية واسعة في غزة قد تعزز مكانته وتؤجل خروجه من رئاسة الحكومة ، أو يخرج « بشرف ».

ولكن من يضمن له النجاح في هذه المغامرة ؟. هنا ذهب « أولمرت يبحث عن إجراء أو قرار آخر يعزز موقفه ، وهكذا خرجت صحيفة « هآرتس » في يوم الجمعة الماضي بنبأ عن توسع استيطاني في القدس الشرقية المحتلة ، ببناء ١٣٠٠ وحدة سكنية عند مشارف الحي الاستيطاني « رامات شلومو» الذي يحاذى ضاحية بيت حنينا في شمال القدس ويوجد في هذا الحي حالياً ٢٠٠٠وحدة سكنية . وأشارت الصحيفة الإسرائيلية إلى أن الحكومة- حكومة «أولمرت» -صادقت منذ مؤتمر « أنا بوليس» في نوفمبر-تشرين الثاني الماضي على بناء ٧٩٧٤ وحدة سكنية في الأحياء الاستيطانية الواقعة وراء الخط الأخضر في القدس الشرقية المحتلة ، كما ألمحت« هآرتس» إلى مصادقة « أولمرت» نفسه على مخطط البناء الجديد في « رامات شلومو» حيث تجرى أعمال البناء « بوتيرة سريعة جداً لم تشهد السنوات الماضية مثلها».! وتزامن هذا النبأ مع نبأ آخر أبرزته صحف عربية في يوم الجمعة الماضي أيضاً عن « مشروع قرار عربي في مجلس الأمن لوقف الاستيطان الإسرائيلي » في الأراضي الفلسطينية المحتلة. بما في ذلك القدس . في حين ذكرت صحيفة « يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية في اليوم نفسه أن الولايات المتحدة الأمريكية قررت « ممارسة ضغوط في الأمم المتحدة لمنع عقد اجتماع لمجلس الأمن الدولي لبحث قضية المستوطنات»

إذن أمامنا ثلاثة متغيرات متزامنة ومترابطة : مسعى المصالحة الوطنية الفلسطينية مسعى التهدئة في غزة ، قرار استيطاني في القدس المحتلة يعززه قرار أمريكي بعرقلة مجلس الأمن عن اتخاذ أي إجراء ضد الاستيطان الإسرائيلي ، المتغيران الأول والثاني عبارة عن مسعيين قد ينجحان أو يخفقان ، وقد ينجح أحدهما ويخفق الآخر أو يتعطل أو يتأجل ، في حين أن الاستيطان في حي بالقدس الشرقية قرار، ويجرى تنفيذه على قدم وساق ... ولعل المطلوب هنا تحديداً هو الإسراع بالحوار الوطني الفلسطيني الشامل من ناحية ، للوصول إلى إعادة الوحدة الوطنية في أسرع وقت ممكن ، على أن يتضمن هذا وقف المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي إلى أن يتوقف الاستيطان ، ويمكن أن يكون هذا جزءاً من اتفاق التهدئة في غزة ، على أن تمتد التهدئة بسرعة لتشمل جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة ، لقد آن الآوان لموقف جاد ومسؤول وعملي ضد الاستيطان والمستوطنين وإلا كانت التصريحات« النارية» على ألسنة بعض المفاوضين الفلسطينيين مجرد دخان في الهواء ، وهذا ضرره أكبر من نفعه ، فالمطلوب هنا وإلى نهاية ٢٠٠٨ أعمال لا أقوال ، أعمال تزلزل الأرض تحت أقدام المستوطنين.

(طبخة ما) في مفاوضات التسوية:

من قبل ، في ١٩٩٥ تحديداً ، كتب السياسي الفلسطيني ممدوح نوفل كتاباً عن « طبخة أوسلو » التي تم إبرام اتفاقها في ١٩٩٣. اليوم ، وبعد حوالي ١٣ عاماً يكاد الأفق يحمل رائحة « طبخة ما » في مفاوضات التسوية الفلسطينية - الإسرائيلية ، بين الوفدين اللذين يرأسهما السيد أحمد قريع (أبو علاء) رئيس وزراء السلطة الفلسطينية الأسبق وتسيبي ليفني وزيرة الخارجية الإسرائيلية التي يبدو أنها ستصعد في وقت غير بعيد إلى رئاسة حزب « كاديما » ورئاسة الحكومة بالتالي .

وهو أمر أصبح من المنتظر أن يتم في أكتوبر - تشرين الأول المقبل ، بعد أن كانت الأجواء الإسرائيلية توحي بخروج « أولمرت » من رئاسة الحكومة بين يوم وآخر وفجأة ، جرت « صفقة » بين قيادتي حزبي « العمل » و « كاديما » أدت إلى تأجيل ذلك . هل هذا التأجيل له علاقة بما يجري من مفاوضات فلسطينية - إسرائيلية وبما يمكن أن تسفر عنه من اتفاق لا يزال الرئيس الأمريكي ووزيرة خارجيته يلحان بشكل متكرر على تحقيقه قبل نهاية العام الحالي ؟. فهل هذا الإلحاح من جانب رئيس القوة الأعظم في عالمنا خالٍ من المضمون؟ هل كل هذه الاتصالات والجولات واللقاءات التي تقوم بها السيدة «كوندليزا رايس » يمكن أن تنتهي دون نتائج ؟. إن محاولة رصد

اللقاءات والتصريحات من جانب المفاوضين الفلسطينيين والإسرائيليين ومن الجانب الأمريكي أيضاً في الأسابيع القليلة الماضية يمكن أن تشير إلى أن «اتفاقاً ما » يمكن فعلاً أن يصدر قبل نهاية هذا العام . والقضية هنا ليست في صدور مثل هذا الاتفاق بل في محتواه ومضمونه والخطوات التي يمكن أن تترتب عليه وصولاً إلى تحرير كامل الأراضي الفلسطيني المحتلة منذ ٥ يونيو حزيران ١٩٦٧، بما في ذلك إزالة جميع المستوطنات ، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة، مع الحفاظ والاحتفاظ بـ « حق العودة ». هل هذا ممكن ؟. لا أظن . ولكن ذلك لا ينفي احتمال التوصل إلى صياغة « بيان » ما أو « اتفاق ما » أو ما أصبح « إيهود أولمرت » رئيس الوزراء الإسرائيلي يسميه من جديد « وثيقة مؤقتة »، كما أنها يمكن أن تنتهي قبل نهاية العام الحالي و « تستعرض المبادئ العامة لاتفاق سلام إسرائيلي - فلسطيني »[1].

(١)« الأهرام » المصرية في ٢٠٠٨/٦/٢٤ نقلاً عن صحيفة « جيروزاليم بوست » الإسرائيلية .

والملاحظ أن المفاوضين الفلسطينيين أصبحوا يرددون النغمة نفسها بعد فترة قصيرة ظهرت فيها تصريحات « ساخنة » وذلك في أعقاب زيارة السيد محمود عباس (أبو مازن) رئيس السلطة الفلسطينية لواشنطن في إبريل - نيسان الماضي ، وهي الزيارة التي قيل إنه عاد منها محبطاً وخائب الأمل ، خاصة وأن ذلك تواكب مع خطوات إسرائيلية بالتوسع في الاستيطان في الضفة والقدس . وقيل أيضاً إن الأمريكيين أبلغوا « أبو مازن » أن «إسرائيل » لن تقبل بحق العودة ولا بتقسيم القدس وستحتفظ بالكتل الاستيطانية.

ولكن هذا ما لبث أن تراجع . وشيئاً فشيئاً ، بدأت تظهر نغمات جديدة ، لعل من أوضح تعبيراتها تصريح لـ « أبو علاء » نشرته صحيفة « معاريف » الإسرائيلية في ٨ يونيو - حزيران الماضي، وقال فيه إن المفاوضات الجارية « بدأت في بلورة مسودة اتفاق ». وفي اليوم نفسه قالت « هآرتس » إن « أبو علاء » أدلى بتصريح يكاد يكون مماثلاً لصحيفة « القدس » في اليوم السابق ، ذكر فيه أن « طواقم المفاوضات بدأت في كتابة مسودات لصياغة الاتفاقات والخلافات بين الطرفين في المسائل التي ليست في مركز الخلاف ». ولكن الصحيفة الأولى ، وفي تقرير طويل ، ذكرت أن هذه هي المرة الأولى التي تعرض فيها مسودة مكتوبة منذ استؤنفت المفاوضات ». وذهبت « هآرتس » إلى عكس هذا ، وقالت إن الطرفين طرحا مواقفهما خطياً « منذ المداولات الأولى ». وخلال ذلك ، أي قبله وفي أثنائه وبعده ، تكثفت لقاءات ومحادثات وزيرة الخارجية الأمريكية « كوندليزا رايس » وطرحت فكرة لعقد لقاء ثلاثي فلسطيني - إسرائيلي - أمريكي من أجل « سد الفجوات » بين الجانبين من ناحية ، ومن أجل « تسريع وتيرة المفاوضات ». وقد تنقلت رايس بين رام الله والقدس المحتلة في ١٦ و ١٧ يونيو - حزيران الماضي ، وجمعت وفدي المفاوضات ، كما اجتمعت بالوفدين في العاصمة الألمانية برلين في ٢٥ يونيو - حزيران الماضي على هامش مؤتمر دولي لدعم الأمن الفلسطيني ، ثم دعت الطرفين لزيارة واشنطن في الشهر الحالي.

وفي مساء اليوم التالي ، وفي مؤتمر نظمه « مركز بيريز للسلام » في جامعة تل أبيب ، قال صائب عريقات رئيس دائرة المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية إن هناك ستة أشهر متبقية فقط لاتخاذ القرارات بشأن اتفاق السلام ، ووصف هذه الشهور بأنها «وقت الحسم ». كما وصف القضايا الجوهرية أي القدس واللاجئين والحدود بأنها جميعاً « قضايا لها حلول »، وأضاف : « لن نعود للتحدث عن ترتيبات مؤقتة أو حدود مؤقتة . نحن نعتزم التوصل إلى اتفاق

وهذا ممكن بالنسبة لجميع القضايا الجوهرية . ونحن بحاجة إلى اتخاذ قرارات ، و (رئيس الوزراء الإسرائيلي) إيهود أولمرت و(الرئيس) عباس قادران على اتخاذها . إن الزعماء الفلسطينيين والإسرائيليين الذين يتوصلون إلى اتفاق سيكونون أكثر أهمية في تاريخ المنطقة من المسيح »!![1]

وهذه التصريحات واللغة المتفائلة من جانب عريقات تختلف كثيراً - على الأقل في لهجتها - عن تصريحات سابقة خاصة بعد زيارة « أبو مازن » لواشنطن التي سبقت الإشارة إليها ، وبعد إعلان « إسرائيل » عن بناء مزيد من الوحدات السكنية في احد أحياء القدس الشرقية . وبالمثل ، خرج « أولمرت » يعزف نغمة مماثلة ، وعلى الرغم من أزمته الشخصية وسيل النقد الذي يتوالى ضده بسبب الأموال المتهم بالحصول عليها من مليونير يهودي أمريكي ، إلا أنه تحدث عن مفاوضات « جدية ومسؤولة وحقيقية ولم يكن لها مثيل منذ سنوات »، مع السلطة الفلسطينية ، ثم تحفظ قليلاً بقوله إن المفاوضات لا تقترب من نهايتها ، ولكنه عاد ليقول: إنه حدث تقدم بخطوات كبيرة إلى الأمام . وقد صبت تصريحات لوزيرة الخارجية الأمريكية في الاتجاه نفسه بالحديث عن وجود فرصة لنجاح الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي في التوصل إلى اتفاق وربطت ذلك باستمرار المفاوضات سرية على غرار مفاوضات أوسلو في ١٩٩٣ التي اعتبرتها «المفاوضات الأكثر فاعلية بين الطرفين ». ولعله هنا ، أي في المفاوضات السرية يكمن الخطر والخطأ ، فالحديث عن قرب وضع خطة لحل الدولتين قبل نهاية العام الحالي جدير بأن يثير كثيراً من التخوفات والريبة ، فمن الذي يملك الحق والقدرة على مطالبة الجانب الفلسطيني المفاوض بكشف ما يتم التوصل إليه .. ولماذا تفجر حديث هذا «النجاح » ومع سريان التهدئة في غزة ؟ في الأفق « طبخة » جديدة يتم تجهيزها بأساليب وأدوات كامب ديفيد وأوسلو ، من قبل .. ولكن ليس في كل مرة تسلم الجرة ، أو الطبخة . ومن يدري ؟!

(١)المصدر نفسه في ٢٠٠٨/٦/٢٧.

استقالة أولمرت وتعطيل التسوية المعطلة:

إعلان « أيهود أولمرت» نيته في الاستقالة من رئاسة الحكومة الإسرائيلية ، لابد أن تزيد الشكوك في إمكان تحقيق وعد الرئيس الأمريكي جورج بوش بتسوية فلسطينية - إسرائيلية في عام ٢٠٠٨. صحيح أن هذه الاستقالة كانت متوقعة منذ وجهت الاتهامات المالية إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية وأن هذا التوقع ألقى ظلالاً من الشك على وعد بوش مثله مثل وعود سابقة أطلقها منذ ٢٠٠٢ ،ولكن أهل التسوية من العرب لم يعطوا هذه الشكوك ما تستحقه من اهتمام ، بل مضوا في طريقهم يتفاوضون وكأن التسوية مضمونة ووشيكة .

ويبدو أن هذه حالهم حتى بعد إعلان أولمرت الاستقالة ، مع أنها استقالة مؤجلة ومعلقة بشروط ، قد تتيح له الاستمرار في رئاسة الحكومة الإسرائيلية إلى مارس -آذار- من العام المقبل ، أي إلى ما بعد حوالي شهرين من وصول الرئيس الأمريكي الجديد إلى البيت الأبيض ....إذن هناك فترة جديدة من المماطلة والتسويف في عملية التسوية قد تصل إلى حوالي تسعة شهور ، وربما تمتد أطول ، خاصة وأن الكيان الصهيوني ربما يخوض انتخابات عامة مبكرة بحيث قد لايتم تشكيل حكومة إسرائيلية مستقرة وغير مؤقتة قبل أبريل- نيسان أو مايو-آيار المقبلين ، وربما بعدهما.خلال ذلك ، هل يمكن أن تدور عجلة التسوية خاصة وأنها معطلة وشبه مشلولة ، ولا تزال تحاور في

مكانها تقريباً ، منذ بدئها في أعقاب مؤتمر أنا بوليس في نوفمبر -تشرين الثاني من العام الماضي. وإذا كان المريب يقول خذوني ، فإن المشاركين في مفاوضات التسوية والعالمين بدواخلها وما يجري فيها خرجوا يدافعون عما يرتكبون ويعلنون أن المفوضات مستمرة ، وأن السعي للتسوية لن يتوقف ، وأن هدف الرئيس بوش في الوصول إلى اتفاق لم يتغير!!. وهذا كلام معناه أنه ليس للسامعين والمتابعين والمشاهدين عقول ، حتى في ظل السرية التامة التي تفرضها كوندليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية على المفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية وتعتبر هذه السرية «أفضل أمل لتحقيق تقدم». ولكن هذا لا يمنع من تسريب تصريحات وأخبار تؤكد أن ما يتحقق من تقدم في هذه المفاوضات ليس في المستوى المطلوب

وهذا ما تأكد في اجتماع واشنطن في ٣٠يوليو-تموز الماضي ، في اليوم نفسه الذي أعلن فيه أولمرت عزمه على الاستقالة أو بتعبير أصح عدم خوض الانتخابات على زعامة حزب كاديما ، التي من المقرر أن تجري في منتصف سبتمبر-أيلول المقبل. لقد اعترفت رايس - بعد الاجتماع الذي حضره رئيساً وفدى المفاوضات الفلسطيني أحمد قريع(أبوعلاء) وتسيبي ليفني وزيرة خارجية إسرائيل وأبرز المرشحين لخلافة أولمرت - بصعوبة التوصل إلى اتفاق سلام فلسطيني - إسرائيلي قبل نهاية العام الحالي ، كما ألغت مؤتمراً صحفياً كان مقرراً عقده بعد جلسة المفاوضات .

ألا يعطي هذا أهمية ووزناً كبيراً للتصريحات التي أدلى بها صائب عريقات رئيس دائرة المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية ، قبل أن يغادر واشنطن ، وهي تصريحات أكد فيها ثلاث نقاط أساسية على النحو التالي [1]:

رفض الشعب الفلسطيني المطلق لأي اتفاقات لا تشمل كافة قضايا المرحلة النهائية وانسحاب إسرائيل إلى خط الرابع من يونيو- حزيران ١٩٦٧ ، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية إلى جانب إسرائيل.

رفض أي اتفاقات جزئية تستثني القدس أو أية قضية من قضايا المرحلة النهائية .

إما أن يكون اتفاق على كل شيء أو لا يكون اتفاق على أي شيء ، بمعنى أن القدس والحدود والمستوطنات واللاجئين والأمن والعلاقات والأسرى يجب أن تكون صفقة رزمة لا يمكن تجزئتها ... لا نريد اتفاقات مجزأة أو مؤجلة على بعض المسائل .

وهذا موقف تفاوضي متكامل ، ولكن قد يصعب إنجازه في إطار مثل هذه المفاوضات ، خاصة وأن قيادات فلسطينية مفاوضة تتحدث بلغة أخرى ، وقد أعلن محمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية ، عقب مباحثاته مع الرئيس المصري حسني مبارك في يوم الأحد ٢٧ يوليو - تموز الماضي أنه مع الاستمرار في عملية المفاوضات «ما دام هناك أمل ١%» كما ذكر أنه ليس من الضروري أن تؤدي المفاوضات إلى نتائج مباشرة!. ، ولعل هذا ما دفع صحفياً مصرياً كبيراً إلى أن يكتب مادحاً « قد لا يستطيع أحد أن يزايد على اعتدال أبو مازن الذي يلزمه استثمار كل فرصة متاحة للحوار مع الآخر لأن المهم من وجهة نظره هو المحاولة والإصرار على الهدف بصرف النظر عن النجاح أو الفشل ». ولا أحد يزايد على الاعتدال ، وإن كان الأمر في جوهره ليس أمر اعتدال أو تطرف ، بل ما حدود الاعتدال وإلى متى ؟. هذا هو جوهر الموقف الذي يواجهه المفاوض الفلسطيني

(١)وكالة « سما نيوز » الإلكترونية ، في ٢٠٠٨/٧/٣١ .

وكل من راهن على أن ٢٠٠٨ هو عام التسوية ، وعلى الرغم من أن الرهان كان خاسراً منذ البداية ، إلا أن خسرانه اليوم أفضح وأفدح ، لأن التطورات الإسرائيلية الأخيرة تشير ليس إلى ضياع ٢٠٠٨ فلسطينياً فقط ، بل إنها تثير احتمال ضياع ٢٠٠٩ وربما ٢٠١٠ دون تحقيق خطوة عملية جادة وحيدة على درب التسوية - خطوة تعيد أرضاً وتضمن حقاً ومرة أخرى ، ثانية أو ثالثة أو عاشرة ، فإن أهل التسوية العرب من فلسطينيين وغير فلسطينيين مطالبون جميعاً بوقفة جادة مع الذات للبحث بمسؤولية وبجدية وبإخلاص في إمكانية تحقيق تسوية في الإطار الذي تحدث عنه السيد صائب عريقات ، وعن الأهداف التي يمكن أن تحققها هذه التسوية . وعنصر الزمن هنا له أهميته القصوى ، لأن كل يوم يمر في ظل المفاوضات ، مفاوضات الأمل بنسبة ١% حسب تصريح أبو مازن يعني المزيد من الاستيطان والمستوطنين أي المزيد من المكاسب للعدو والمزيد من الخسائر للعرب . وهذا في ظل المفاوضات وتحت راية الاعتدال .يكفي إلقاء نظرة على أوضاع الاستيطان والمستوطنين في الضفة الغربية حيث زاد المستوطنين في العام الماضي بنسبة ٥.٥% وأصبح عددهم ٢٩٠ ألف مستوطن ، كما جرى إنشاء مستوطنة في غور الأردن ، لأول مرة منذ ٢٦ سنة ، طبقاً لما ذكرته صحيفة « معاريف » في ٢٤ يوليو - تموز الماضي . ألا يزيد هذا التسوية بؤساً على بؤس ، وألا يجب أن يدفع إلى البحث عن مسار جديد ؟. الخطوة الأولى في ذلك هي تحقيق مصالحة فلسطينية شاملة وراسخة .. اليوم قبل الغد ، بدلاً من انتظار ما يسمونه « وثيقة تفاهم » أمريكية لن تقدم ولن تؤخر ، بل سيكون ضررها أكبر من نفعها ، إن أعلنت .

مناورة إسرائيلية متعددة الأهداف:

مطلوب بداية أن يوضع الحديث الإسرائيلي عن قبول « المبادرة العربية» في إطاره الصحيح دون مبالغه أو تزييف أو إهمال، ذلك أن مثل هذا الحديث ومهما يكن الرأي فيه مؤشر على أن هناك « جديداً» في الكيان الصهيوني تجاه عملية التسوية ، وهو جديد يجب أن يقاس بدقة كبيرة ، مع الحرص على معرفة دوافعه وأسبابه، ومدى إمكانية تطوير هذا«الجديد» الإسرائيلي والاستفادة منه في استعادة الحقوق وفي تحرير الأرض.

وإذا لاحظنا أن هذا الحديث الإسرائيلي الذي برز بشكل خاص في الزيارة التي قام بها يوم الخميس الماضي«شيمون بيريز» رئيس الدولة الإسرائيلي إلى مدينة شرم الشيخ المصرية واجتماعه مع الرئيس حسني مبارك قد جاء قبل أقل من أسبوعين من افتتاح « الحوار الوطني الفلسطيني» حول ورقة أعدتها مصر ، فإنه قبل حوالي ثلاثة شهور ، وعلى وجه التحديد في ٣١يوليو-تموز الماضي، كتب الصحفي الإسرائيلي الكبير « عكيفا إلدار» مقالاً بعنوان: « جرائم أولمرت » ، قال فيه:- «الإهمال الإجرامي» لمبادرة السلام العربية سيكون على رأس لائحة الاتهامات التي سيقدمها التاريخ ضد أولمرت . يومئذ بدأ مثل هذا الحكم من صحفي إسرائيلي كبير ضد رئيس حكومة كان يتهاوى ، بدا لغزاً ، لأن المبادرة العربية طُرحت في ٢٠٠٢حين كان أرييل شارون رئيساً للحكومة الإسرائيلية،وقد ردها ورد عليها بفظاظة :اجتياح الضفة الغربية وتشديد الحصار على الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات. ما بدا لغزاً فيما كتبه « إلدار » فسره هو بنفسه حين أشار في ختام المقال ذاته إلى أن الرئيس الفلسطيني محمود عباس (أبو مازن) أعلن أمام ممثلي الجالية الفلسطينية في القاهرة أنه وضع المبادرة العربية أمام «باراك أوباما» المرشح الديمقراطي للرئاسة ألأمريكية فعلق عليها بقوله حسب رواية أبومازن التي نقلها الصحفي الإسرائيلي :« إذا لم يقبل الإسرائيليون هذه المبادرة التي تضمن لهم الحياة في وسط من السلام والأمن، من موريتانيا إلى إندونيسيا ، فهم مجانين» واعتبر إلدار هذا الرفض ليس مجرد جنون بل « جريمة لا تغتفر»

وفي الأسابيع القليلة الماضية ، توالت تصريحات إسرائيلية على لساني « إيهود باراك»وزير الدفاع و« بيريز» وغيرهما حول الاتجاه إلى قبول التسوية الشاملة ، و«التفاوض على المبادرة العربية» في إطار ما سموه « السلام الإقليمي» ، كما تحدثوا عن أن « العقل المدير» لهذا المشروع ويدعى« آفي جيل» شارك ضمن وفد إسرائيلي في مؤتمر أوروبي حضره من الجانب العربي تركي الفيصل رئيس الاستخبارات السعودية السابق ، ونبيل فهمي السفير المصري السابق في واشنطن، وآخرون من بينهم مدير مكتب عمرو موسى الأمين العام للجامعة العربية

وفد بحث المؤتمرون هذه المبادرة ماذا جرى في هذا البحث أو في هذا المؤتمر؟وهل هو الوحيد من نوعه الذي تطرق إلى حديث المبادرة العربية التي يسمونها السلام الإقليمي والتي حددوا إطارها ومضمونها في « إدارة اتصالات سلام مع ممثلي جميع الدول العربية»؟.، وهو المضمون الذي قالت صحيفة إسرائيلية إن « بيريز» أبلغه للرئيس المصري في لقاء الخميس الماضي في شرم الشيخ[١] وذكرت أن الرئيس المصري أعلن تأييده لمبادرة « السلام الإقليمي» ، وقد راجعت ما نشرته الصحف المصرية عن لقاء شرم الشيخ وتصريحات الرئيس مبارك في المؤتمر الصحفي مع «بيريز» ولم أجد ذكره لتعبير « السلام الإقليمي» ، بل رد رداً عربياً واضحاً على ما طرحه الرئيس الإسرائيلي ، وقال مبارك:-

إن المبادرة العربية ليست مبادرة للتفاوض.

المبادرة تنص على أنه إذا حدث سلام شامل بين الأطراف المتصارعة والفلسطينيين والإسرائيليين فإن كل الدول العربية ستكون ملزمة بإقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل في كل المجالات[٢].

ومعنى هذا أن التسوية أولاً ثم يأتي التطبيع ، وهذا عكس ما يريده الإسرائيليون، والتسوية هنا شاملة أي على كافة الجبهات العربية الفلسطينية والسورية واللبنانية . وهذان الشرطان اللذان حددهما الرئيس المصري ، ليسا شرطين مطروحين للمساومة ، فالتمسك والتقيد بهما مدخل صحيح لتحقيق التسوية حسب« المبادرة العربية» . ولكن العقلية التفاوضية الصهيونية تتحدث عما تسميه « السلام الإقليمي» وفي تصورها أن الشرطين السالفين يمكن أن يتراجع عنهما العرب بعد فترة أو أخرى ويعتمد الكيان الصهيوني في تصوره هذا على أن طرحه للسلام الإقليمي يمكن أن يزيد الخلافات بين العرب ، خاصة وأنه يبدأ هذه الخطوة من منطلق التفرقة بين« المعتدلين» و« المتطرفين» العرب، وبالعودة الصريحة إلى التلاعب بالتسوية على الجبهة السورية على حساب التسوية على الجبهة الفلسطينية. والتلاعب الإسرائيلي هنا يجري على المكشوف ، من خلال الحديث عن تقدير استخباراتهم لعام ٢٠٠٩، والحديث على لسان مسؤليين في الخارجية الإسرائيلية عن أن الرئيس السوري بشار الأسد هو من « يواصل درب السادات وهو مستعد لأن يدفع ما كان السادات مستعداً لدفعه»!![٣].

(١)المصدر نفسه، تقرير بعنوان :« مبارك لبيريز: سنؤيد مبادرة السلام الإقليمي».
(٢) « الأهرام» ، في ٢٠٠٨/١٠/٢٣.
(٣) « معاريف» ، في ٢٠٠٨/١٠/٢٣.

هذه الخلفيات ، وهي قليل من كثير، تكفي لفضح حقيقة الحديث الإسرائيلي عن «قبول المبادرة العربية ». إنها موافقة ملغومة ومفخخة، ودون إسقاط بواعثها وأسبابها من الاعتبار ، وهي بواعث وأسباب متعددة داخلية وإقليمية ودولية ، إلا أن التمسك عربياً تمسكاً تاماً بالشرطين اللذين حددهما الرئيس مبارك في مؤتمره الصحفي مع «بيريز» في شرم الشيخ في الأسبوع الماضي كفيل بفضح حقيقة المناورة الإسرائيلية . وإذا كان هناك حديث عن توجه وزيري الخارجية المصري والأردني إلى تل أبيب قريباً للبحث فيما طرحه الرئيس الإسرائيلي في شرم الشيخ ، فإنه يجب عليهما ألا يتحركا خطوة واحدة بعيداً عن الشرطين العربيين السابقين ، كما يجب على جميع الدول العربية أن توقف أي مظهر للتطبيع مع الكيان الصهيوني وربط ذلك بتحقيق التسوية الشاملة. وهناك مقاييس أخرى عملية لكشف حقيقة نيات إسرائيل فيما تطرحه ، فلو كانت جادة في طرحها فعليها أن تبدأ طرحها بثلاث خطوات متكاملة قبل أي إجراء تفاوضي ، وهي :-

وقف أي إجراء استيطاني في القدس والضفة .

إزالة المواقع الاستيطانية التي وعدوا الرئيس الأمريكي بإزالتها منذ ٢٠٠٤.

رفع الحصار كاملاً عن قطاع غزة ..

هل يمكن للإسرائيليين أن يفعلوا هذا بداية وأولاً ؟هل يمكن لحكومة تسيبي ليفني-إذا نجحت في تكوينها- أن تقوم بهذه الخطوات ؟ إن هذه المطالب العادلة والمشروعة يجب أن ترتفع عالية منذ الآن لاستقبال ليفني-بدلاً من أن يدعو البعض إلى إعطائها فرصة ، كما فعل كاتب مصري ممن لعبوا دوراً في زمن الرئيس المصري السابق ، ولا يزال [1].

وفوق هذا كله ،فإن هذه المرحلة يجب أن يرتفع فيها أكثر من أي وقت مضى التمسك بحق العودة الفلسطيني كاملاً وشاملاً . ولا يقل عن ذلك أهمية التنبه عربياً إلى أهمية الوقت الذي يجب أن يحسب بالأيام والساعات وليس بالشهور والأسابيع. ويغلب على الظن، أن صوت إسرائيل علا في هذه المرحلة بالحديث عن « قبول المبادرة العربية» من أجل كسب عام ٢٠٠٩ كي يفوت دون تسوية . ولعلي أتذكر هنا كلمات الصحفي الإسرائيلي « الوف بن» في « هآرتس» في الأول من سبتمبر-أيلول الماضي ، حيث قال « إذا لم تتعرض إسرائيل لضغوط قوية ، فإنها لن تتحرك من الضفة الغربية في السنة المقبلة أيضاً»!

(١)د.علي السمان: رسالة إلى الحكام العرب: أنصح بإعطاء فرصة لتسيبي ليفني . الأهرام (القاهرة)، في ١٩/١٠/٢٠٠٨.

في انتظار الدخان الأبيض:

في اليوم الخامس بعد انتخابات الرئاسة الأمريكية ، التي جرت أمس وتعلن نتائجها الرسمية اليوم ، تشهد القاهرة الحوار الوطني الفلسطيني ، الذي من المقرر أن يحضره قادة الفصائل الفلسطينية لمناقشة مشروع أعدته مصر ، وبعثت به إلى هذه الفصائل ، وتلقت تعليقاتها عليه... ومع بدء حوار القاهرة واكتماله تتلاقى ثلاثة متغيرات ستكون لها تأثيرات قوية ومتداخلة على مسار عملية التسوية المتعثرة منذ انطلاقها ، خاصة بعد أوسلو ١٩٩٣، والمتغيران الآخران- إلى جانب حوار القاهرة- هما الانتخابات الأمريكية ونتائجها ، ثم الانتخابات الإسرائيلية المبكرة في فبراير-شباط من العام المقبل ، وبعد حوالي ثلاثة أسابيع من دخول الرئيس الأمريكي الجديد البيت الأبيض ، ورحيل جورج بوش عنه ، بعد أن سجل اسمه في التاريخ : أسوأ رئيس أمريكي بالنسبة للعرب منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى اليوم، مما يجعل أنظاراً عربية كثيرة تتطلع إلى الرئيس الأمريكي الجديد لعله يكون أفضل نسبياً من الرئيس الذي رحل....

وأي رئيس أمريكي جديد يريد تغييراً في سياسة بلاده الخارجية تحدُّ من إرادته قيود كثيرة ، كما أن مقدمات هذا التغيير-إذا حدث – يحتاج ظهوره إلى ثلاثة شهور على الأقل بعد جلوس الرئيس الجديد إلى مكتبه البيضاوي في البيت الأبيض ، يضاف إلى هذا عبء الأزمة الاقتصادية الحالية التي ستستأثر باهتمام الإدارة الجديدة وينطبق هذا إلى حد غير قليل على من سيفوز في انتخابات الكنيست الإسرائيلي ومن سيشكل الحكومة ويقودها ، هل هو « الليكود» بزعامة بنيامين نتنياهو أو « كاديما» بزعامة تسيبي ليفني، هذا إذا وصلنا إلى يوم الانتخابات الإسرائيلية- دون وقوع حدث كبير أو أخر يمكن أن يغير التوقعات ويبدل الأوراق ومثل هذا التوقع لا يمكن استبعاده بشكل نهائي وفي أي ظرف....

ومن هنا تأتي أهمية حوار القاهرة الفلسطيني ، ومسئولية جميع القوى والفصائل المشاركة فيه، والمطلوب منها أن تجمع أمرها وتتفق على برنامج حد أدنى يوحد عملها على طريق ضمان الحقوق الثابتة والأصيلة لشعب عانى طويلاً ، وافتقد وحدته الوطنية كثيراً وأصبحت هذه الوحدة اليوم بشكل خاص حبل إنقاذه ، فإن لم تتحقق تبددت آماله وضاعت أهدافه لمدى طويل ...

وهذا ما يريده العدو: كسب الوقت واستغلاله في زيادة رقعة الاستيطان وأعداد المستوطنين . إن حرص العدو على كسب أي فترة زمنية يؤكده ما ذكرته صحيفة إسرائيلية مؤخراً عن إمكانية استغلال فترة الانتقال بين إدارتين أمريكيتين للشروع في بناء مستوطنة إي-١ في مستوطنة معاليه أدوميم.

إن ضعف الوحدة الوطنية الفلسطينية ، وتآكلها ودخولها في نفق الصراع الدامي بين«فتح» و«حماس» وسقوط مقولة إن الدم الفلسطيني خط أحمر ، قد وضع القضية الفلسطينية بأهدافها المشروعة وبآمال ونضال شعبها- وهو نضال مجيد- في وضع دقيق بل خطير للغاية ، ولعل خير تعبير عن ذلك ما كتبه أحمد سامح الخالدي : « إن الشعب الفلسطيني يبدو الآن في أسوأ أوقاته » هل من مخرج يضع حداً لهذا الوقت السيئ؟.
إن لقاء القاهرة فرصة يجب ألا تضيع ولا تفلت من بين الأيدي لأن ضياعها خطر وخطر كبير . والورقة التي أعدتها مصر- بعد لقاءات مع مختلف الفصائل الفلسطينية وإجراء حوارات معمقة معها- مدخل مناسب لحوار يمكن أن يحقق مصالحه وطنية مفقودة منذ حزيران- يونيو ٢٠٠٧ ، تكون بدورها أساساً لإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية ولإعادة بناء وحدة وطنية فلسطينية متينة. لقد تعرضت هذه الورقة لنقد كثير ، وأبدت الفصائل المختلفة ملاحظات عليها وهذا حقها ، ولكن لو صدقت النيات وتم تقديم الأهداف الوطنية العليا على المطالب الفصائلية الضيقة لأمكن الاتفاق في وقت قصير على تعديل المشروع المصري ووضعه في الصياغة التي تلبي مطالب وتطلعات جميع الفصائل ، إذا كان الحرص على تحقيق الوحدة الوطنية المتينة هو الهدف الذي يسعى إليه الجميع ، وفي سبيله يتبادلون التنازلات وصولاً إلى حد أدنى متفق عليه، ويغطي مرحلة كاملة على درب التحرر من الاحتلال والتخلص من الاستيطان وبناء دولة فلسطينية مستقلة وكاملة السيادة على كل شبر من الأرض المحتلة وضمان حق العودة لجميع اللاجئين.
قد يبدو هذا تبسيطاً للأمور وتهويناً من خلافات تحولت إلى صراعات ورؤى وأفكار متعارضة بين قوى افترقت طرقها وتاهت أهدافها أو غامت ، وانطلقت بنادقها فأسقطت قتلى وجرحى ، فضلاً عن أن هذه الصراعات تتداخل فيها ضغوط مختلفة إقليمية ودولية، وليس من السهل التخلص من ميراثها وتأثيرها في ضربة واحدة . ولكن مثل هذه الصراعات الداخلية والضغوط الخارجية يمكن أن تمارس بمهارة في إطار الوحدة الوطنية ، التي هي الضمان الأكيد للاقتراب من الأهداف الوطنية الفلسطينية التي يكاد يلتقي حولها الجميع

كما بلورتها من قبل وثيقة الوفاق الوطني المعروفة أيضاً « وثيقة الأسرى» التي ترجع إلى يونيو - حزيران ٢٠٠٦ ولا يستطيع أحد أن يضمن نجاح حوار القاهرة ، ولا أن يعتمد على ما أسميناه « حسن النيات» . وجميع الفصائل التي تلتقى في القاهرة لا تغيب عنها الأخطار الكبيرة التي ستترتب على الفشل ولكن الفشل في هذه الحالة لن يكون مسؤولية الفصائل الفلسطينية وحدها إنه فشل عربي أيضاً ، فشل للقوى والمؤسسات والأحزاب والهيئات العربية التي تتغنى باسم فلسطين وتتحدث عن تحريرها ، ولا تستطيع القيام بواجبها في العمل الدؤوب من أجل المساعدة في تصفية الخلافات ، وتوحيد القوى الفلسطينية في إطار واحد يجمع الشمل حول أهداف التحرير والاستقلال والعودة. ومن المعروف ،أن قوى عربية تزمع إصدار بيانات تدعو المتحاورين إلى ضرورة تحقيق الاتفاق على برنامج عمل موحد. وبصرف النظر عن الصياغات ، فإن هذه البيانات ليست كافية، فالخلافات عنيفة والنزعات الفصائلية متعددة ومن ثم يجب أن يكون هناك تحرك عربي عاجل وقوي. ألا يوجد اتحاد للأحزاب العربية ومؤتمر للحوار القومي، وآخر للحوار القومي الإسلامي وملتقى للهيئات ... كل هذه المنظمات يجب أن تكون لها وفود تتوجه إلى القاهرة تتابع الحوار الفلسطيني - الفلسطيني بل تراقبه ، وتدعو علناً كافة المتحاورين ، وتلح في دعوتهم إلى الاتفاق على تصفية الخلافات وتحديد الأطر والوسائل وتشكيل الهيئات (حكومة الوفاق -الانتخابات التشريعية والرئاسية) التي تضمن البدء في استعادة وحدة وطنية فلسطينية متينة، في الوطن والشتات . مثل هذا الإجراء لن يكون دخولاً على خط الوساطة المصرية ، في رعاية الحوار ، بل سيدعمه ويسانده وإذا فشل الحوار ، فإن مثل هذا التجمع الشعبي يستطيع أن يجنب القاهرة الحرج في إلقاء المسئولية على هذا الفصيل أو ذاك ، بأن يخرج على الشعب العربي في كافة أقطاره ببيان واضح وصريح يحدد فيه الفصيل المسؤول عن الفشل ، ويفتح أبواباً أخرى لاستئناف الحوار واستمراره . ولو كان الأمر بيدي لدعوت مثل هذا التجمع الشعبي إلى محاصرة المتحاورين داخل مكان اجتماعهم بحيث لا يبرحونه إلا إذا أطلقوا الدخان الأبيض- كما يحدث عند اختيار بابا الفاتيكان - بشرى بأمل يتمناه الشعب العربي وينتظره..... ومن الآمال ما يتحقق.

الأمة المتسولة وموقعه غزة:

في يوم الاثنين الماضي-أمس الأول- استقبلنا عاماً هجرياً جديداً ، وغداً نبدأ عاماً ميلادياً جديداً. وفي المناسبتين ، فإن التهنئة واجبة ، ومعها التمنيات بأن تكون أيام العام الجديد- الهجري والميلادي- أسعد من أيام العام الذي ودعناه. وفي المناسبتين أيضاً ، تجب وقفة مع الذات : نظرة على ما مضى وانقضى وأملاً فيما هو آت ومقبل . ولما كان بدء العامين متزامناً وكانت المناسبة معروفة ، فقد بدأت تلح على الذهن منذ أسابيع فكرة محددة وبعنوان محدد: « ليكن ٢٠٠٩ عاماً للحوار والاجتهاد : أما آن للأمة المشلولة أن تنهض ؟!» .
واختيار كلمة « المشلولة» هنا كان يسترجع بشكل خاص عنوان كتاب محيي الدين صبحي رحمه الله عن« الأمة المشلولة : تشريح الانحطاط العربي» [(١)] ولكن الموضوع تشعب واتسع وأصبح أكبر من مقالة أو عدة مقالات ، كما أن الأحداث الجارية وتطوراتها أصبحت أكثر إثارة للاهتمام ، وأكثر دفعاً إلى متابعتها ، حين تشتعل المعارك في غزة، يكون أي حديث آخر نوعاً من العزوف غير الجائز وغير المقبول ، خاصة وأن ما سيجرى في هذه المنطقة المحدودة والتي تكاد تكون بالفعل قلب الوطن العربي ، لن يكون عابراً ، بل سيكون مؤشراً قوياً إلى ما سيتلوه من أحداث وتطورات ، قد لا نشاهدها اليوم ونحن في
داخل الغابة، بل نستطيع رؤيتها جيداً غداً وبشكل أكثر تحديداً وتفصيلاً... وربما نعود في الغد غير البعيد إلى « موقعة غزة » لنقول إنها كانت « وقفة فاصلة ». ويبدو أن عام ٢٠٠٩ سيشهد أكثر من وقفة يصدق عليها هذا الوصف ، مثال ذلك الأيام « الفاصلة » بين دخول « باراك أوباما » البيت الأبيض في ٢٠ يناير -كانون الثاني المقبل وإجراء الانتخابات النيابية الإسرائيلية في ١٠فبراير- شباط الذي سيتلوه ، وإن كانت بعض الأصوات قد بدأت ترتفع في داخل « إسرائيل» تدعو إلى تقديم هذه الانتخابات إلى شهر يناير - كانون الثاني، أو تأجيلها لمدة ثلاثة أشهر ، بسبب التطورات حول غزة ..... وهي تطورات يبدو أن الإعلام العربي بعامة لم يعطها ما تستحقه من أهمية، ولا تابع أصداءها في داخل الكيان الصهيوني ، حيث طغى « الحدث الغزي» ، أو إن شئت فقل «الغزاوي» ، على الموسم الانتخابي الإسرائيلي . وأتاح هذا لليمين الصهيوني فرصة كي تعلو أصواته وتتعالى لتطالب برقبة « حماس» أي القضاء على المقاومة الفلسطينية

(١)صدر هذا الكتاب عن دار رياض الريس للكتب والنشر ، بيروت – لندن ١٩٩٧.

وبالعودة إلى احتلال غزة مرة أخرى ، مما دفع آخرين إلى التساؤل : ألم نكن هناك من قبل ، فلماذا خرجنا ؟ولماذا نعود ؟ وماذا بعد؟.... ولعل السؤال الأخير ماذا بعد هو «مربط الفرس» في الموقف الإسرائيلي تجاه الحدث الغزي الذي يربطه كثير من المحللين الإسرائيليين بما حدث في حرب لبنان في صيف ٢٠٠٦. وليس هذا بعيداً عن حديث إسرائيلي حول ملف الجولان ، والبحث بشكل جدي في أن تكون المفاوضات مع سورية مفاوضات مباشرة ، ويبدو أن الرئيس السوري بشار الأسد تلقى « في الآونة الأخيرة سلسلة رسائل إيجابية » من تل أبيب [١]. ولعل كلمات « إيهود أولمرت» رئيس الوزراء الإسرائيلي المؤقت أو المنصرف في هذا الشأن لا تخلو من دلالة ، حيث يرى أن « ما لا تفعله اليوم في الشرق الأوسط ليس مؤكداً أن تنجح في فعله غداً » ، وقد جاءت كلماته هذه في لقائه في يوم الاثنين ٢٢ ديسمبر -كانون الأول مع نظيره التركي « رجب طيب أردوغان» في أنقرة ، ومن المعروف أن تركيا هي الوسيط حالياً بين دمشق وتل أبيب ، وتسعى إلى الدخول على خط الوضع في غزة[٢]. ومن المعروف أن « أولمرت» أعلن من قبل أنه سيحاول دفع عملية التسوية إلى الأمام ، حتى آخر يوم آخر ، فقد دعاه «جلعاد شارون» ابن رئيس الوزراء السابق إلى أن « يوقف هذا التضليل» في حين رأت صحيفة « هآرتس» في افتتاحيتها في ٢٤ ديسمبر- كانون الأول أن جهود« أولمرت» بشأن السلام مع سورية «جديرة بالثناء ، حتى لو كان من المعقول افتراض أنها لن تؤدى إلى اتفاق سياسي في الأسابيع المتبقية إلى حين تغيير الحكومة في إسرائيل ». أكثر من هذا، خرج الصحفي الإسرائيلي الكبير « ألوف بن» بمقال في اليوم نفسه ، وفي الصحيفة نفسها دعا فيه إلى اللجوء للتحكيم – كما حدث في طابا المصرية- بشأن الحدود المختلف عليها بين دمشق وتل أبيب حول ساحل بحيرة طبرية . مما قد يعني أن نقاط الخلاف الأخرى بين الجانبين قد تم الاتفاق بشأنها في المفاوضات السورية- الإسرائيلية في مراحلها المختلفة... [٣]

إن المبررات التي طرحها « أولمرت» بشأن التفاوض بل والانسحاب من الجولان معروفة ، وهي السعي إلى إبعاد « سورية عن إيران ، وعن دعم حزب الله اللبناني ومنظمات المقاومة الفلسطينية ، خاصة حماس . ولكن الحوار الداخلي الساخن في الكيان الصهيوني يكشف عن دافع آخر أساسي للإسرائيليين الذين دعوا ويدعون إلى فتح ملف الجولان

(١)صحيفة « يديعوت أحرونوت » الإسرائيلية ، في ٢٠٠٨/١٢/٢٣ .
(٢)المصدر السابق نفسه .
(٣)انظر تفصيلات هذه المفاوضات في : الدكتور / رضوان زيادة : السلام الداني – المفاوضات السورية والإسرائيلية . مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٥ .

هذا ما تشير إليه بوضوح مقاله طويلة كتبها صحفي إسرائيلي كبير آخر هو « إليكس فيشمان» وذكر فيها أن حماس تفرض على إسرائيل « توازن رعب : إن ضربتم مصالحنا - الاقتصادية أو الحكومية- فسنرد عليكم بضرب أهداف إستراتيجية: محطات الطاقة ، والموانئ ، والمطارات العسكرية ، والمدن الكبرى والمصانع الحساسة»[1]. ووصف « فيشمان» هذا الوضع بأنه « وضع جنوني» بالنسبة لإسرائيل ، وقال بصراحة لا يحسد عليها« « كان من المحظور السماح لهم بالوصول إلى وضع يفرضون فيه توازن رعب كهذا وأضاف أن الإسرائيليين أصبحوا يدركون الآن أن الوقت لا يصب في مصلحتهم . أكثر من هذا ، وصف الصحفي الإسرائيلي نفسه في تقرير كتبه في ٢١ديسمبر-كانون الأول الوضع على النحو التالي : حماس تدق طبول الحرب وقادتنا يلتفون بالبطانيات ويصلّون للمطر لعل الطقس ينقذهم من اتخاذ قرار : ما العمل حيال سحب العاصفة فوق قطاع غزة ؟ إن تخوفهم من التورط العسكري على النمط اللبناني يشلهم ، أي نمط الخسائر الفادحة في القوات ، ونتائج سياسية مشكوك فيها ، مع مزيد للضرر بالقدرة على الردع ، ومزيد من الضرر لصورة « إسرائيل » الدولية. ويصب في الاتجاه نفسه مقال بعنوان : « جيش يهرب من المواجهة »، كتبه المستشرق الإسرائيلي « جاى باخور » في « يديعوت أحرونوت » في ٢٠٠٨/١٢/٢٥ ، وتهكم فيه من « الجيش العظيم » الذي يهرب من المواجهة في غزة كهربه من النار « بالضبط ، إنه لا يريد القتال ».

ويتساءل « باخور » : كيف أن الجيش الذي ننفق عليه خمسين مليار شاقل في السنة (٢٠٠٧) لا يعمل ؟؟ ولماذا ننفق ١٧% من ميزانيتنا على عدم الفعل بل على عدم الرد ؟. ثم يبرز الكاتب نقطة مهمة وهي أن الجيش الإسرائيلي لا يملك اليوم تأييداً حقيقياً في وسط الشعب ، حيث « لا يوجد سوى (أنا) وليمض إلى الجحيم التكافل الاجتماعي ، ولا يدركون أن « سيدروت اليوم وتل أبيب غداً ».

أما « إسرائيل هرئيل » فقد نظر إلى كل هذا من زاوية أن « الجيش الإسرائيلي تنازل » عما سماه « قيمته المركزية العليا ، أي الضربة الاستباقية الوقائية. وتحول إلى جيش في حالة دفاع عن النفس ، ومدافع عن ذاته في الأساس ».

(١)أليكسي فيشمان : يشددون الحصار حول غزة . صحيفة « يديعوت أحرونوت » .

هذه الاقتباسات والعبارات الإسرائيلية لا تعني ، ولا يمكن أن تعني بالنسبة لي ، التهوين من قدرات وعدوانية جيش العدوان الإسرائيلي ولكنها كانت دعوة إلى آلة العدوان أن تتقدم وتضرب في غزة بقوة وبوحشية . وهذا ما حدث مما يضع « الأمة المشلولة » أمام اختبار لا مفر منه : إما المواجهة ، أو المزيد من التفسخ . ويتمنى المرء أن تكون هذه الصورة غير بعيدة عن أذهان وتفكير أهل الاختصاص من العرب والفلسطينيين وأن يستخلصوا منها الدرس الذي « يجب » أن يستخلصوه ، وهو توحيد القوى ونبذ الخلافات بحيث لا يلقى العدو أي مساندة ولو كلامية من أي طرف عربي . ذلك أن خلافاتنا كانت ولا تزال من أقوى الأسلحة في يدي عدونا. فهل نستطيع أن نحرمهم منها ؟!..

ما بعد غزة :

في يوم الجمعة الماضي، وهو اليوم السابع لعدوانها الوحشي وقصفها الجوي لقطاع غزة تلقت « إسرائيل» الضوء الأخضر من واشنطن للقيام بعملية برية- ولو محدودة- لدخول جزء من القطاع الذي استعصى عليها إخضاعه بسلاحها الجوي الذي استخدمته في اليوم الأول للعدوان (٢٠٠٨/١٢/٢٧) كما لم تستخدمه منذ عدوان ١٩٦٧. في ذلك اليوم، خرج متحدث أمريكي ليعلن أن « إسرائيل » وحدها هي التي تقرر مدى احتياجها إلى العملية البرية ....وقد جاء هذا التصريح في يوم تكثفت فيه الجهود الدولية من أجل التوصل إلى وقف للعدوان وإلى صياغة اتفاق جديد « للتهدئة» ، اتفاق يلبي شروط المعتدى أكثر مما يراعي حقوق المعتدى عليه . وكانت «إسرائيل» – ومعها من يناصرونها ويساندونها- تظن أن نجاح ضربتها الجوية الأولى ، التي وصفت بأنها مخططة ودقيقة وفتاكة وعمل استخباري نموذجي »[1]، قد حقق «إضعاف حماس» أو ما سموه «تحسين الواقع الأمني في جنوبي إسرائيل».

وقد تجنب مخططو العدوان ومنفذوه الحديث علناً عن القضاء على «حماس» أي على المقاومة الفلسطينية ككل. ولذلك فإن ما هو معلن لم يحدد بالضبط الهدف الحقيقي والنهائي للعملية ، ولعل هذا

كان أحد الأسباب في سرعة ظهور الخلاف في وجهات النظر حول تطورات العدوان وعروض «وقفه مؤقتاً» بين الثلاثي الذي اتخذ قراره النهائي ، أي « إيهود أولمرت» رئيس الوزراء ، و«إيهود باراك» وزير الدفاع ، و« تسيبي ليفني» وزيرة الخارجية فمنذ اليوم الثالث للعدوان بدأت الخلافات تظهر للعلن ، وبدأ الشد والجذب وبشكل خاص بين « باراك » و « ليفني » في حين بدا « أولمرت » أكثر تحفظاً ، إذ يبدو أنه استوعب درس حربه السابقة الخاسرة في لبنان ٢٠٠٦ ، وهي الحرب التي يطارد شبحها هذا الثلاثي . ولعل هذا التحفظ يبدو أوضح ما يكون في حديثه أمام المجلس الوزاري الأمني الذي صدق على العملية التي أطلقوا عليها «الرصاص المصهور»، فقد كانت كلمات هذا الخطاب « كئيبة ومتشائمة » [2].

(١) « معاريف » الإسرائيلية، ٢٠٠٨/١٢/٢٨ .
(٢) « يديعوت أحرونوت » الإسرائيلية ، في ٢٠٠٩/١/٢ .

قال رئيس الوزراء الإسرائيلي : « سيكون سقوط الصواريخ في الجبهة الداخلية أكثر كثيراً مما كان في حرب لبنان الثانية .. سيكون هناك الكثير جداً من الجنود القتلى والجرحى . لا يمكننا أن نقول إن العملية ستنتهي خلال أيام . لا نضمن النظام الدولي وقد تجرنا العملية إلى البقاء طويلاً في غزة ، وسيضطر مواطنون كثيرون إلى أن يمكثوا كثيراً في الملاجئ ، وسيلحق الضرر بالجهاز الاقتصادي ، وستتزايد نفقات الأمن . إني أؤيد العملية كما يؤيدها وزير الدفاع ووزيرة الخارجية . يحق لكم التصويت بالمعارضة لكن لا تقولوا إنكم صوتوا بالموافقة لأنه لم يكن مريحاً لكم أن تصوتوا معارضين . فليصوِّت بالمعارضة من لا يريحه ذلك ». ويبدو أن الخطاب الشديد التحفظ قد فعل فعله وضمن موافقة جميع الأعضاء الأحد عشر في المجلس الوزاري الأمني ، ولم يعترض أو يمتنع أحد عن التصويت . ولكن التحفظ ، وتأمين كل من وافق لموقفه عند الضرورة ليقول : « ألم أقل لكم »، لم يكن وحده سبب هذا الإجماع . هناك ، على الأرجح، أسباب أهم وأعمق ، في مقدمتها أن خطة العدوان لم تكن بنت يومها ، ولم تكن بأية حال رد فعل على إنهاء فصائل المقاومة الفلسطينية ، وعلى رأسها « حماس » للتهدئة التي استمرت ستة شهور . وقد كشفت المصادر الصحفية الإسرائيلية بعض خفايا ذلك ، فذكرت أن خطة هذا العدوان ترجع إلى ٢٠٠٦، ووضعتها القيادة الجنوبية في الجيش الإسرائيلي ، وقامت على التأليف بين الطائرات المقاتلة والمروحية والقوات البرية . وجرى في ٢٠٠٧ تدريب كامل على هذه الخطة ، وفي مارس – آذار ٢٠٠٨ جرى تدريب آخر شارك فيه سلاح الجو ولواءا مشاه ومدرعات . وخلال ذلك ، جرت تعديلات طفيفة لكن المخطط الأصلي بقي كما هو ، مع تحسين في تجميع المعلومات الاستخبارية.

وإلى جانب الخطة العسكرية ، كانت هناك خطة إعلامية ، قام بها فريق إعلامي كبير تم تدريبه على مدى شهور ، وبدأ مهمته قبل عدة أسابيع بمخاطبة الدبلوماسيين والسياسيين ودوائر صنع القرار في الدول المختلفة بأن « إسرائيل بدأ صبرها ينفد من هجمات « حماس » على المدنيين والعزل ». وجمع الفريق الإعلامي بين الجيش ووزارة الخارجية والاستخبارات ، وقال « باردن فاتيكا» رئيس هيئة الإعلام القومي الإسرائيلي، التي أنشئت قبل ٨ شهور ، إنه تم التحضير سلفاً للمواد الإعلامية التوضيحية والمقابلات والرسائل « وبات الجانب الإعلامي يتسق مع اتخاذ القرارات» وقد وزعت وزارة الخارجية الإسرائيلية على المتحدثين الرسميين كراساً طالبتهم بالالتزام بالجمل والتعبيرات التي جاءت فيه والتي نسمعها يومياً والتي تلقي المسؤولية على « حماس » عما يجري في غزة

كما تضمن الكراس أن « سكان غزة ليسوا أعداء إسرائيل ، وأن القصف يستهدف الإرهابيين » ومثل هذا الأسلوب يستخدمه الجيش والخارجية الإسرائيلية والجهاز الأمني في التعامل مع وسائل الإعلام المختلفة ، وبالذات في أوقات الأزمات والأحداث الخطيرة ، وهناك وسائل متعددة لمنع وسائل الإعلام من نشر معلومات محددة ، أو دفعها لنشر معلومات أخرى [1]. ولكن خطورة عملية « الرصاص المصهور » تتطلب من جانب الإسرائيليين اهتماماً إعلامياً خاصاً ومكثفاً ، واتباعاً للتقاليد الإعلامية الصهيونية فإن هذه الخطة أعدت لكل جمهور الخطاب الذي يناسبه ، وركزت في ذلك على الخطاب الموجه إلى الدول العربية بكافة ، وعلى الخطاب الموجه للرأي العام العالمي .

إذن نحن أمام خطة معدة وتم التدريب عليها ، ولكن ما مراحل تنفيذ هذه الخطة من الناحية العسكرية ؟، بمعنى آخر هل تم تحديد المدة الزمنية التي ستستغرقها !، وهل ستظل عملية جوية فقط أو تتضمن عملية برية وهل ستكون هذه محدودة أو واسعة النطاق ؟ وهل ستؤدي إلى احتلال مؤقت أو طويل المدى لقطاع غزة ككل أو لجزء منه ؟.

هذا جانب لا يزال غامضاً من خطة العدوان ، والملاحظ أن الصحف الإسرائيلية في حديثها عن اليوم الأول للعدوان ، هللت وأفاضت فيما ألحقته من خسائر « بحماس » ما لبثت أن تراجعت عن ذلك شيئاً فشيئاً ، واعترفت بأن « خطة الخداع » نجحت جزئياً فقط ، وذكرت أن المقاومة خسرت في ذلك اليوم ٢٥٠ من نشطائها وكان من المفترض أن تفقد ما بين ٦٠٠ و ٧٠٠ من النشطاء ، ثم قالت إنها لا تستطيع أن تقيس مدى الضرر الذي تحقق . إنه منذ اليوم الأول للعدوان ، كتب محللون إسرائيليون كبار يدعون إلى إعادة احتلال قطاع غزة ، ودعا « يعقوب عميدرور » وهو محلل إستراتيجي كبير إلى ذلك من خلال اجتياح بري ، وأيد هذا « دوف فايسجلاس » المستشار السياسي لرئيس الوزراء السابق « إرييل شارون »، صحيح أن محللين آخرين عارضوا ذلك ، لكن الاتجاه الغالب ركز على عملية برية ولو محدودة ولأمد قصير . أكثر من هذا وجهت الصحف الإسرائيلية سهام النقد إلى « باراك » وزير الدفاع ، بعد أن أشادت به في اليومين الأولين من العدوان ، وأخذت تتحدث عن تردده وحذره . وأشارت إلى أن القيادة الإسرائيلية تؤرقها أشباح لبنان وما جرى في صيف ٢٠٠٦ . وكان هذا النقد دافعاً إلى القيام بالعملية البرية . ولكن صلابة المقاومة والتأييد الشعبي الواسع عربياً ودولياً عامل حسم في هذا المجال

(١)صالح النعامي : العسكر والصحافة في إسرائيل ـ دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ٨٢ – ٩٣.

ومن الواضح أن صمود غزة لمدة تسعة أيام في وجه القصف الجوي الوحشي لن يجعل الاجتياح البري نزهة إسرائيلية .. وأياً كان ما سيحدث ، فستكون له نتائج وتبعات كثيرة فلسطينية وإسرائيلية وعربية . ويمكن أن تكون عملية « الرصاص المصهور » نهاية البداية لمرحلة من الصراع ، هي مرحلة السلام المفقود والتسوية الغائبة منذ زيارة الرئيس أنور السادات للقدس المحتلة في ١٩٧٧. إذن هناك قديم يموت ، وجديد لم يولد بعد ... والمخاض عسير ، ولكن المؤكد في ذلك كله أنه «بالحرب أو بالسلم ، إسرائيل كما هي لا مستقبل لها »، وهذه كلمات أحد أقطاب اللوبي الصهيوني في فرنسا . والتحية لغزة ومقاوميها وشهدائها الذين ذكرونا بهذا ... إنه درس غزة الأكبر .

مقدمات لما بعد غزة :

هل حقيقي أن السيد محمود عباس (أبو مازن) رئيس السلطة الفلسطينية ربط استئناف المفاوضات مع الكيان الصهيوني بوقف الاستيطان ؟. هل حدث هذا حقاً وأخيراً؟. هنا ، لا يصح أن يقال:أن يأتي متأخراً خير من أن لا يأتي، لأن التأخير في هذا الشأن طال، وطال كثيراً ، وأكثر مما يجب ، مع أن الدعوة إلى ربط التفاوض بوقف الاستيطان ترددت منذ كامب ديفيد الأول(١٩٧٨) ، وزاد الإلحاح عليها من كثير من الكتاب والسياسيين بعد مدريد (١٩٩١) وبعد أوسلو(١٩٩٣) . ولكن المفاوض العربي عامة لم يستجب إلى هذه الدعوات ، وظل يواصل التفاوض بينما كان العدو يواصل الاستيطان والتوسع فيه بوتيرة غير عادية . ولو أن المفاوض العربي رفع هذا المطلب العادل منذ ١٩٧٨ لما وصل توسع الاستيطان وزيادة المستوطنين على ما وصلا إليه اليوم حيث بلغ عدد المستوطنين في أواسط العام الماضي إلى ٢٩٠ ألف مستوطن في ١٢٠مستوطنة «رسمية» وعشرات من البؤر الاستيطانية التي يصفونها بأنها «غير رسمية» أو «غير شرعية» ، وكأن المستوطنات الأخرى« مشروعة».

ويمكن النظر إلى تصريح رئيس السلطة الفلسطينية الذي يربط استئناف التفاوض بوقف الاستيطان على أنه من نتائج العدوان الإسرائيلي الوحشي على غزة الذي لقي صموداً شعبياً فلسطينياً

أسطورياً.... وإن كان هذا التصريح قد تصادف مع نهاية الجولة الأولى التي قام بها جورج ميتشيل المبعوث الأمريكي في المنطقة من ناحية ، ومع اقتراب الانتخابات النيابية الإسرائيلية من ناحية أخرى ، وفي ظل حالة الشقاق الفلسطيني التي هددت بتطور خطير تمثل في حديث السيد خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس» عن تحرك لبناء مرجعية وطنية جديدة تمثل فلسطيني الداخل والخارج وتضم جميع القوى الوطنية الفلسطينية!!.

ومن المعروف، أن عودة «ميتشيل» أعادت إلى الأذهان مهمته السابقة في ٢٠٠١ وصدور التقرير الذي عرف باسمه ، والذي جاء فيه ما يلي :«يجب على الحكومة الإسرائيلية أن تجمد كل الأعمال الخاصة بالمستوطنات ، بما في ذلك «النمو الطبيعي» للمستوطنات القائمة »،

وأضاف هذا التقرير «أن التعاون الأمني المرغوب به من قبل الحكومة الإسرائيلية لا يمكن له التعايش طويلاً مع النشاط الاستيطاني الذي وصفه الاتحاد الأوربي أخيراً بأنه يسبب «قلقاً كبيراً» كما وصفته الولايات المتحدة بأنه «استفزازي». يجب على الحكومة الإسرائيلية أن تفكر ملياً بالمستوطنات التي باتت بؤراً للاحتكاكات الدائمة، وهل هي عبارة عن مواد للتبادل في المفاوضات المستقبلية ، أم أنها استفزازات ترمي إلى إعاقة المحادثات المثمرة»[١]

ومن الملاحظ ،أن هذا النص يتحدث فقط عن«تجميد» الاستيطان ، ومن ثم فإنه «لا يستجيب لمطالب الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن واتفاقية جنيف الرابعة التي تعتبر الاستيطان غير شرعي وخرقاً فظاً للقانون والأعراف والاتفاقات الدولية» كما وصفه بيان صدر عندئذ من الجبهتين الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين[٢]. ومع أن جولة «ميتشيل»الأولى كانت مجرد جولة استكشافية إلا أن الجانب الصهيوني-الإسرائيلي والأمريكي- استقبلها بحملة واسعة تعتبر الحديث في تقريره السابق نذير خطر !. وهذه عادة صهيونية معروفة. ولعل هذا ما دفع المبعوث الأمريكي إلى الإدلاء بأخطر تصريح أدلى به خلال هذه الجولة ، بقوله إن إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما «تقف خلف التعهدات التي قطعها الرئيس بوش في ٢٠٠٤ لرئيس الوزراء الإسرائيلي إرييل شارون »[٣] أي تأييد الاحتفاظ بما يسمى «الكتل الاستيطانية» .وقد ذكرت مصادر صحفية إسرائيلية [٤] أن«إيهود أولمرت» رئيس الوزراء الإسرائيلي المنصرف أبلغ «ميتشيل» تفصيلات المفاوضات التي أجراها مع الجانب الفلسطيني حول «الخطوط الهيكلية للتسوية الدائمة » ومنها أن ٦٠ ألف مستوطن من بين « ربع مليون يعيشون في مناطق » محتلة سيطلب منهم إخلاء سكنهم ، والعودة إلى داخل أراضي ١٩٤٨، والعودة كذلك إلى حدود ١٩٦٧ مع تعديلات حدودية تبقي على « الكتل الاستيطانية » الكبرى في المناطق المحتلة على أن تحصل الدولة الفلسطينية التي ستقام على تعويض بأراض في النقب بنسبة ١:١، كما أن لاجئي ١٩٤٨ لن يكون بوسعهم العودة إلى فلسطين ١٩٤٨!، مما يعني - في ضوء تصريح ميتشل السابق - أن المبعوث الأمريكي صادق على وجهة النظر الإسرائيلية التي قدمها له « أولمرت » .

(١)انظر النص الكامل لتقرير ميتشل في « انتفاضة الاستقلال – العام ١ » المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات ، بيروت – دمشق ، ٢٠٠٢. ص ١٥٥-١٨٣.
(٢)المصدر نفسه ، ص ١٥٥- ١٨٣.
(٣) « هآرتس » الإسرائيلية ، في ٢٠٠٩/١/٢٩.
(٤) « يديعوت أحرونوت » الإسرائيلية في ٢٠٠٩/١/٢٩.

ومع ذلك ، فإن نشر هذا النبأ أثار عاصفة في داخل الكيان الصهيوني ، في ظل الحملة الانتخابية الدائرة على قدم وساق . وسارع « بنيامين نتنياهو » زعيم حزب « الليكود » والمرشح للحصول على أكبر عدد من المقاعد في الكنيست إلى إعلان أنه لا ينوي احترام الميراث السياسي الذي سيخلفه « أولمرت ». وكان « نتنياهو » قد تحدث منذ وقت قريب عن عدم وقف النمو الطبيعي في المستوطنات ، إذا قام بتشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة بعد الانتخابات . أما « تسيبي ليفني » وزيرة الخارجية والتي تتصدر القائمة الانتخابية لحزب « كاديما » فعلقت على ما نُسب إلى « أولمرت » بأنها معنية فقط بـ«اتفاق يمثل مصالح دولة إسرائيل ، ويتضمن حفاظاً على معظم المستوطنين في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) وحفاظاً على الأماكن المهمة لنا وعلى رأسها القدس ، ومنع دخول لاجئين إلى إسرائيل ». أما « إيهود باراك » وزير الدفاع جزار غزة ورئيس حزب العمل فإنه لا يخوض السباق على رئاسة الحكومة ، وإن كان من المعتقد أنه سيعود إلى وزارة الدفاع أياً كان رئيس الحكومة الإسرائيلية المقبلة .. ولذلك ، لم يجر الاهتمام بمعرفة رد فعله على تصريحات « أولمرت » عن الاستيطان وسحب ٦٠ ألفاً من المستوطنين ، علماً بأن حزب العمل هو المهندس الحقيقي للاستيطان منذ عدوان ١٩٦٧. وتركز الاهتمام أساساً على نتنياهو باعتباره المرشح الأول لتولي رئاسة حكومة ما بعد الانتخابات ، خاصة وأن أحد المراقبين توقع أن تتم تنحية « أفيجدور ليبرمان » عن زعامة حزب « إسرائيل بيتنا » (والمتوقع أن يحصل على ١٨ مقعداً) ويتولى مكانه أحد زعماء « الليكود » السابقين الذي سيقوم بالاندماج مع « نتنياهو » فيصبح له في الكنيست حوالي ٥٠ مقعداً ، وهو عدد من المقاعد لم يحرزه « الليكود » منذ أول انتخابات فاز فيها بالأغلبية في ١٩٧٧ ولم يحرزه أي حزب آخر منذ انتخابات ١٩٧٣، التي فاز فيها حزب العمل (وكان يسمى « المعراخ ») بـ ٥١ مقعداً ...

هذه النتائج إن تحققت ، هل ستعزز مكانة « نتنياهو » في المساومة في عملية التسوية بحيث تدفعه إلى التشدد ، أو أنها ستشعره بأنه « رجل إسرائيل القوي » الذي يستطيع أن يقدم « تنازلات » لا يقدمها غيره ؟. بعض الإسرائيليين يتذكرون أنهم انتخبوا « مناحم بيجين » في ١٩٧٧ بافتراض أنه لن يقبل انسحاباً من متر واحد من الأرض العربية المحتلة ، فانسحب من سيناء كاملة ، وانتخبوا « شارون » في ٢٠٠٣ ليجلب لهم الأمن والسلام فجلب لهم فك الارتباط مع غزة .

ومع أن هذا صحيح تاريخياً ، إلا أن ظروف اليوم متغيرة ، فنتنياهو ليس بيجين أو شارون ، وحتى « ميتشل » ٢٠٠٩ ليس « ميتشل » ٢٠٠١ .. وغالباً ، سيحاول « نتنياهو إذا فاز - أن يتجنب الصدام مع واشنطن ، وربما يقبل إخلاء عدد قليل من المستوطنات والبؤر الاستيطانية ، ولكن من الصعب - على الأقل في ٢٠٠٩ - أن يتقدم نحو التسوية الدائمة ، إلا لو حدثت انعطافة كبيرة في السياسة الأمريكية تجاه « إسرائيل » والتسوية وحقوق شعب فلسطين ، فهل يمكن أن يشهد « ما بعد غزة » مثل هذه الانعطافة ؟!.

(اعتدال) العرب زاد الصهاينة تطرفا:

نتائج الانتخابات الإسرائيلية لاختيار أعضاء الكنيست الثامنة عشرة تحمل دلالات مهمة وعميقة وتستحق الوقوف أمامها كثيراً وطويلاً، وإلى أن تأتي الانتخابات المقبلة ، والتي يتوقع كثيرون في الكيان الصهيوني أنها ستكون أيضاً انتخابات مبكرة ،تجرى في ٢٠١١وليس في ٢٠١٣. إن«صعود»اليمين الصهيوني و «سقوط» اليسار الصهيوني ظاهرة ليست جديدة ، لقد بدأت أساساً في ١٩٧٧ ،حين صعد« الليكود» للسلطة لأول مرة منذ إنشاء الكيان الصهيوني ، وهذا الانقلاب في الساحة السياسية الإسرائيلية تكرس في انتخابات فبراير-شباط الحالي الذي شهد ما سماه كاتب إسرائيلي «وفاة اليسار» ، مع أنه اعترف بأن المرء لا يمكن أن يكون صهيونياً ويسارياً في الوقت نفسه مما يؤكد أن «اليسار الصهيوني» يسار زائف ومزيف وخادع ، مع أن له دوراً كبيراً في بنية الصهيونية فكرة وتنظيماً وممارسة.
وإذا كانت الممارسة قد فضحت خرافة «اليسار الصهيوني» ،فإن النتيجة التي قد لا تقل أهمية عن ذلك من نتائج انتخابات الكنيست
الثامنة عشرة هي اتجاه الكيان الصهيوني بوضوح ليس نحو اليمين والتطرف ،بل نحو المزيد من التطرف ، أقصى التطرف الذي يزداد بروزاً كلما تعمقت أزمة كينونة إسرائيل ووجودها على المدى الطويل، وكلما عجزت عن حل مشكلة الأرض المحتلة ، في المدى المتوسط. إن اليمين أكثر تعبيراً عن الصهيونية ،إنه جوهرها وحقيقتها إن «زئيف جابوتنسكى» هو الوجه الحقيقي للصهيونية وليس «حاييم وايزمان» ، ولا «ديفيد بن جوريون» وتلاميذ «جابوتنسكى»من أمثال«مناحيم بيجين» و«إسحاق شامير» و«جينولاكوهين» هم الوجه الحقيقي للصهيونية أكثر من تلاميذ «بن جوريون» من أمثال «اسحق رابين» و«شيمون بيريز» .اليمين الصهيوني لا يضع قناعاً على وجهه يخفي به قبحه ودمامته، ولا يغطى كفيه بقفاز من حرير.إنه يعلن بكل صلف وعدوانية أن العربي الحق هو العربي الميت، وأن العرب لا يفهمون إلا القوة . وقد توارت إلى حد ما في الحياة السياسية الإسرائيلية لغة ومصطلحات اليمين الصهيوني في داخل «إسرائيل» بعد النكبة في ١٩٤٨، ولكنه أسفر عن وجهه بشكل فج بعد عدوان يونيو-حزيران ١٩٧٦، وتمثل هذا -عندئذ وبشكل خاص في ظهور منظمات يمينية عديدة متطرفة من أبرزها «جوش ايمونيم» ، أي كتلة الإيمان، وقد أعادت هذه المنظمات إلى الحياة حديث «إسرائيل الكبرى»

ومنذ ذلك الوقت ، وضح أن آثار تحرير الأرض العربية المحتلة بالقوة والسلاح والقتال ستختلف عما لو تم تحرير هذه الأرض بالسياسة والدبلوماسية ، وإن كان الثابت عندئذ أن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة. وحينما وقعت حرب العبور المجيدة في السويس والجولان في أكتوبر-تشرين الأول ١٩٧٣أدت إلى تزايد التشدد في الكيان الصهيوني ، وكان متوقعاً أن هذا التشدد سيقود بعدئذ إلى مرحلة من التساهل والاعتدال وبدء الاستجابة للمطالب العربية العادلة. ولكن هذا التوقع انقلب رأساً على عقب نتيجة للخطوة المفاجئة التي أقدم عليها الرئيس المصري السابق أنور السادات بزيارته للقدس المحتلة في ١٩٧٧،والتي قيل إنها أنعشت اتجاهات «السلام» في الكيان الصهيوني. ولم يكن هذا الاستنتاج دقيقاً.فقد أدت التنازلات التي قدمها الرئيس السادات إلى فتح شهية الصهاينة لمزيد من التنازلات وغذت لديهم شعوراً دفيناً بأنه إذا كان العرب يتنازلون فلماذا نتراجع عما نريد أن نتمسك به من أرض عربية في الجولان والضفة وغزة والقدس.هذا الشعور تنامى بشكل خاص في التسعينيات من القرن الماضي،خاصة بعد سقوط الاتحاد السوفيتي من جانب، وبعد تزايد الخلافات والانشقاقات في الصف العربي بعد غزو القوات العراقية للكويت.

وفي المحصلة كانت اتفاقيات أوسلو وتنازلاتها الخطيرة من الجانب العربي تنازلاً جديداً أشعل نيران التطرف في الكيان الصهيوني ، وتجلى هذا في إسقاط بعض الالتزامات المهمة في تلك الاتفاقات ،مثل بدء المفاوضات حول ما سموه قضايا التسوية النهائية، وتأخير الانسحاب من هذا الجزء أو ذاك من أراضي الضفة الغربية المحتلة. ووضح هذا في مفاوضات كامب ديفيد الثاني في يوليو- تموز٢٠٠٠،مما فتح الباب للانتفاضة الثانية،التي انعكست آثارها في الكيان الصهيوني بتولي أرييل شارون زعامة «الليكود» ورئاسة الحكومة ،حيث كان الهتاف له في ليلة انتخابه هو« أرييل ملك إسرائيل» ...الذي ما لبث أن شن عدوان «السور الواقي» وفرض الحصار على الرئيس ياسر عرفات داخل «المقاطعة» في مدينة رام الله. وبينما لم يرتفع صوت عربي قوي يطالب برفع الحصار عن رئيس عربي منتخب ، أقدمت القيادات العربية على طرح ما يسمى «المبادرة العربية» التي لم يتقبلها العدو بقبول حسن ،بل نظر إليها على أنها دليل على ضعف الموقف العربي وتزايد تآكله ،وأن العرب مستعدون لتقديم المزيد من التنازلات ،خاصة وأنه في ظل هذه التنازلات كان العدو الصهيوني لا يتوقف لحظة عن التوسع الاستيطاني وزيادة أعداد المستوطنين وبالذات في القدس والضفة الغربية.

ولما غيَّب الموت الرئيس عرفات خلت الساحة الفلسطينية من القيادة التي أدارت المقاومة بأشكال مختلفة ضد الاحتلال والاستيطان ،ورفضت التنازل عن حقوق وأرض لا يجوز التنازل عنها ،وهنا ارتفعت أسهم وأصوات «المعتدلين» سواء داخل فلسطين أو على المستوى العربي ككل ،وظل هذا التراجع قائماً ،إلى أن برز الدور المقاوم لحركة «حماس» بشكل خاص...

وخلال ذلك ،كانت تجرى تغييرات بنيوية في داخل الكيان الصهيوني، حيث تراجع وجود الأحزاب الكبيرة وظهرت عدة أحزاب متوسطة ، متقاربة من حيث دورها في الشارع السياسي ،ومن حيث وزنها في داخل الكنيست .وعلى المستوى القيادي لهذه الأحزاب ، وفي مواجهة حالة التراجع والتفكك العربي كما سبق وصفها، أصبح جميع القادة الإسرائيليين صقوراً متشددين ، ومن بقى منهم حمامة أصبح له جناح وريش صقر.وكان الموقف من عدوان «الرصاص المصهور»على قطاع غزة خير تعبير عن هذا ، حيث لقي تأييد حوالي ٩٠% من سكان الكيان الصهيوني ، ولم يلق أية معارضة ذات وزن ، ولدرجة أن حزب «ميرتس» الذي جدد بنيانه والذي يوصف بأنه من « أقصى اليسار الصهيوني» خرج يؤيد هذا العدوان ،وفي الوقت نفسه، تزايد وزن حزب «إسرائيل بيتنا» وزعيمه « أفيجدور ليبرمان» ونفض «الليكود العجز عن كاهله وأصبح زعيمه«بنيامين نتنياهو» المرشح المرجح لتشكيل الحكومة الجديدة.

ومن الصحيح أن هذا «الهبوط» و«الصعود» تعبير عن تفاعلات وتغييرات اجتماعية في داخل الكيان الصهيوني .فضلاً عن أن التطرف جزء أصيل في بنية الفكرة الصهيونية،كما سبق القول ..ولكن ،قالوا لفرعون من فرعنك، قال :لم أجد أحداً يصدني.وفي حالات صعود استراتيجيات المقاومة العربية ،كان التطرف الصهيوني يتراجع وينكمش. في حين أنه يتغذى ويتنفس من تراجع العرب ،الذي يسمونه اعتدالاً وإذا كان العجز بدا سافراً ،حين راح العرب يتبارون في تبادل الاتهامات بينما كان العدو يمضى في حربه الوحشية إبادة وتدميراً لقطاع غزة ، فهل سيجد التطرف الصهيوني في هذا العجز ما يغريه بأن يجرب ويضرب ضربة لتحقيق هدف لا يزال يراوده ولا يخيفه ، ألا وهو طرد « فلسطيني ٤٨»، ألم يعد هذا بنداً في برامج أحزاب إسرائيلية مرشحة وبقوة لدور مؤثر في حكومة العدو الجديدة؟.

حرب شاملة ضد الاستيطان الصهيوني:

« أين كان العرب من النشاط الصهيوني الاستعماري مدة قرن من الزمان؟. لم يكونوا في مستواه». هذه هي الخلاصة التي انتهى إليها المفكر الفلسطيني المعروف أنيس صايغ ، وهو يستعرض تطورات قضية فلسطين في ما بين منتصف القرن التاسع عشر ومنتصف القرن العشرين تقريباً[1] تُرى ، هل سننجو من حكم مماثل عن القرن الثاني من الصراع ضد العدو الصهيوني وتوسعه الاستيطاني ؟،خاصة وأن هذا التوسع -يجرى تحت أسماعنا وأبصارنا دون أن نتحرك التحرك الضروري والفاعل لوقفه ومنعه، انتظاراً لتسوية تزيل المستعمرات وتجلى المستعمرين،، نفعل هذا ونحن نعرف الحقيقة التي اعترف بها أحد الاستراتيجيين الإسرائيليين ، وهو« جيورا ايلاند» رئيس مجلس الأمن القومي الأسبق ، بقوله في العاشر من يناير- كانون الثاني ٢٠٠٨: « لا يمكن التوصل في أية حال من الأحوال إلى اتفاقية سلام تقوم على أساس دولتين لشعبين ، إذ إنه لا يمكن لأية حكومة إسرائيلية القبول بأدنى الشروط الفلسطينية للاتفاق ، كما لا يمكن لأية سلطة فلسطينية القبول بالشروط الإسرائيلية ».

هذه هي الحقيقة عارية، إلا إذا حدثت معجزة أو انقلاب جذري في علاقات القوى بيننا وبين العدو الصهيوني ، ومن يمارى في ذلك عليه أن يتابع مخططات العدو الاستيطانية في الأراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧، وفي الضفة الغربية والقدس الشرقية بشكل خاص. ندع اليوم جانباً ملف الاستيطان منذ بدايته ، وتطوراته لنقف أمام أحدث مشروع استيطاني ، وهو المشروع الذي كشفت عنه حركة«السلام الآن» في الثاني من مارس-آذار الحالي، وقالت إنها استقت معلوماته من الموقع الالكتروني للحكومة الإسرائيلية. ومن هذه المعطيات ما يلي:-

عدد الوحدات السكنية المخطط بناؤها هو ٧٣.٣٠٢ وحدة سكنية ، من بينها ٥.٧٢٢وحدة في القدس الشرقية.

صادقت وزارة الإسكان على بناء ١٥.١٤٦ وحدة يجرى التخطيط لبنائها.

عند استكمال بناء هذه الوحدات سيتضاعف عدد المستوطنين بإضافة ٣٠٠ ألف مستوطن.

(١)أنيس صايغ : الهاشميون وقضية فلسطين . منشورات جريدة المحرر والمكتبة العصرية ، بيروت – صيدا ، ١٩٦٦ . ص ٤٣.

وذكرت حركة« السلام الآن» أن وزارة الإسكان تخطط لبناء ٣٠٠٠وحدة سكنية في منطقة« إي-١» الواقعة بين القدس الشرقية ومستوطنة « معالية أدوميم» ، مما سيعزل جنوب الضفة الغربية عن وسطها . وتعليقاً على هذا المخطط قال« ياريف أو منهايمر» سكرتير « السلام الآن» إن تنفيذه سيمنع بصورة نهائية إمكانية قيام دولة فلسطينية . وقد تزامن الكشف عن هذا المخطط الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة والقدس الشرقية مع وصول « هيلاري كلينتون» وزيرة الخارجية الأمريكية في أول جولة لها بالمنطقة ، ومع انعقاد « مؤتمر شرم الشيخ » لإعمار غزة ، ومع اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية ...وخلال ذلك لم يصدر ولو تصريح كلامي قوي يدين هذا المخطط ويدعو إلى اللجوء إلى الأمم المتحدة من أجل اتخاذ قرار جديد ضد الاستيطان ، قديمة وحديثه.

هذا الموقف العربي العاجز لم يعد جائزاً ولا مقبولاً إذا كانت هناك جدية في الحديث عن تحرير الأراضي الفلسطينية المحتلة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة . مثل هذا الحديث لا يتناسب بأية حال مع العجز الراهن عن إيقاف الاستيطان واستئصاله وإجلاء المستوطنين من كل شبر استعمروه . وباختصار شديد ، مطلوب حرب عربية شاملة ضد المستوطنين والاستيطان ، وعلينا ألا نخاف ولا ترتعد فرائصنا عند استخدام كلمة «حرب» في هذه الحالة، لأنها حرب عادلة ومشروعة طبقاً لقواعد القانون الدولي وطبقاً لقرارات الأمم المتحدة. ويحتاج شن هذه الحرب بداية إلى توافق عربي شامل يستند إلى وحدة وطنية فلسطينية ثابتة....والحرب الشاملة المقصودة ليست مجرد عمل عسكري- شعبي أساساً – فقط ، بل هي عمل عسكري وسياسي وقانوني ، متعدد الأدوات والساحات ابتداء من الأرض المحتلة ذاتها ، إلى كل ساحة أخرى يستغلها العدو في تنفيذ مخططاته الاستيطانية . وهناك ظروف دولية مواتية لشن هذه الحرب ضد الاستيطان والمستوطنين، فهناك كثير من المنظمات والهيئات والجماعات في دول مختلفة تقاطع منتجات العدو من هذه المستوطنات، وهناك رأي عام دولي متنامٍ ضد هذا النشاط الصهيوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، وأي عمل عربي مخططٍ وفاعل سيكون أداة لتوسيع نطاق النشاط الدولي المضاد للاستيطان. ولعل هذا يكون بداية لاستعادة موقف تحدثنا عنه يوماً ثم أهملناه ، وهو أن نعامل نحن العرب أية دولة أخرى بناء على موقفها من فلسطين ، ونحدد الأمر هنا في نطاق الموقف من الاستيطان والقدس. لو أخذنا بهذا المبدأ وطبقناه تطبيقاً ذكياً وبمهارة فإن كثيراً من الدول ستوقف أي عمل تقع فيه ويستفيد منه المستوطنون الصهاينة .

ولعل البداية هنا تكون مع الولايات المتحدة ، خاصة وأن أصواتاً أمريكية ترتفع من جديد ضد الاستيطان ، وهناك أمريكيون يستعيدون اليوم موقف الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب وموقفه من قرض العشرة مليارات دولار لتمويل الاستيطان....وربما تكون هناك رياح أمريكية مواتية حالياً لذلك ، فإن لم تكن فإننا نستطيع بالعمل والإقناع أن نوجدها ، انطلاقاً من أن هذه أرض فلسطينية محتلة ، وليست أرضاً متنازعاً عليها. ويمثل « الرأي الاستشاري» الذي أصدرته محكمة العدل الدولية في التاسع من يوليو- تموز٢٠٠٤ بشأن الجدار العنصري الفاصل في الأراضي الفلسطينية المحتلة سلاحاً قوياً هذا الميدان ، حيث يرقى نصه إلى اعتبار الاستيطان ضماً وإلحاقاً لأرض محتلة مما يتنافى مع مبدأ « تحريم الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة » [١].

إن هذا كله يدخل في باب التحرك السياسي والدبلوماسي والإعلامي والقانوني ضد الاستيطان وهو عمل موجه أساساً إلى الدول الأجنبية ، أي الدول غير العربية بعامة . أما الدول العربية التي ستقوم بهذا التحرك ، المفترض أنه تحرك جماعي ، فإن عليها واجبات أخرى ضد الاستيطان والمستوطنين ، ويمكن حصر هذه الواجبات في عملين أساسيين :

الأول : منع تزويد العدو بأية مادة تستخدم في بناء المستوطنات ، كالأسمنت أو الغاز مثلاً ، وعلى الدول المتعاقدة مع العدو على تزويده بأي من هذه المواد إما أن تلغي اتفاقاتها – بشكل قانوني – أو تعدِّلها .

الثاني : تخصيص مبالغ مالية توجه لمنع أي مواطن عربي أو فلسطيني من العمل في بناء المستوطنات .

والوفاء بهذا الواجب الأخير يتطلب وعياً شعبياً لا شك أنه متوافر ، كما يتطلب يقظة الفصائل الفلسطينية، التي عليها أن تتخذ من كل الإجراءات المشار إليها سنداً لوضع خططها لمقاومة الاستيطان ومواجهة المستوطنين سواء بالسلاح والعمل العسكري أو بالمظاهرات وكافة أشكال الاحتجاج الأخرى . ونقطة البدء في هذا كله ، هي وقف أي مفاوضات مع العدو إلى أن يوقف التوسع في الاستيطان ، وإلى أن يزيل جميع البؤر الاستيطانية التي التزم بإزالتها منذ ٢٠٠٤ ، وأعد تقارير بشأنها ، وبعددها وعدد مستوطنيها ، ولكنه لم يقم بأية خطوة جادة في هذا الشأن .

(١)محمد خليل الموسي : محكمة العدل الدولية والجدار الفاصل : الأبعاد القانونية ، مجلة الدراسات الفلسطينية (بيروت)، العدد ٦٩ ، شتاء ٢٠٠٧ ـ ص ٧.

وباختصار ، إن كل شبر من القدس الشرقية ومن الضفة الغربية أصبح في خطر، وأصبح يستدعي عملاً عربياً مخططاً ودؤوباً لإنقاذه من مخالب الاستيطان ومن عربدة المستوطنين .
إن هذا أضعف إيمان التحرير ، وإن لم نسارع اليوم إلى فعله فإن التاريخ سيديننا كما أدان من قبلنا ، بأننا لم نكن في مستوى التحدي ، قادة وشعوباً ، أفراداً وجماعات .

الحوار الفلسطيني ومسؤولية بناء الدولة:

تأجل أو تعطل أو توقف الحوار الفلسطيني الشامل في القاهرة، منذ يوم الخميس الماضي ، ومن المتوقع أن يستأنف اليوم، كي توضع نتائجه أمام القمة العربية في الدوحة في أواخر مارس-آذار الحالي.وقيل إن المتحاورين من كوادر وقادة الفصائل وعدد من المستقلين قطعوا شوطاً لا بأس به، يمهد الطريق للاتفاق والوفاق.

وفي حين أنهم انفضوا دون أن يوقعوا بياناً أو اتفاق مصالحه، إلا أن صحيفة «الأهرام» المصرية بشرت في يوم الجمعة الماضي في عنوانها الرئيسي بأن « إعلان وثيقة القاهرة للتوافق الفلسطيني الأسبوع المقبل» . وعلى الرغم من هذه البشرى لم يجد المرء مبرراً لترديد القول المأثور « تفاءلوا بالخير تجدوه »، لأن أمور السياسة لا تبنى على التفاؤل أو التشاؤم بل تقوم أولاً وأساساً على حقائق الواقع، الحقائق الملموسة في الواقع الحي. وقد اعتدنا من حقائق الحوارات الأربعة السابقة (الأول والثاني في ٢٠٠٣، والثالث في ٢٠٠٥، والرابع في فبراير-شباط من العام الحالي) أن يدور النقاش والحوار أياً كان عدد الأطراف المشاركين-حول ما يحقق المصالحة أو الوحدة الوطنية ، وهذا في حد ذاته هدف نبيل ومطلوب بإلحاح ، فهو السلاح الوحيد للتحرير والاستقلال، ولكن ماذا بعد هذا؟. ما المسؤوليات والمهام المطلوبة ليس بعد التحرير والاستقلال ، بل وفي مرحلة

السعي لتحقيق التحرير والاستقلال؟ ، إن هناك هدفاً أعلى آخر هو بناء الدولة بكل مؤسساتها وفروعها وأجهزتها ، سواء في ذلك المؤسسات الحكومية أو الإنتاجية أو الخدمية.

من أسف، أنه في جميع الحوارات الوطنية الشاملة الفلسطينية، التي جرت إلى الآن، لم يقترب أحد بشكل مباشر من هذه المسؤولية ، التي لا يكتمل التحرير والاستقلال إلا بها، وبدونها فإن كل تحرير ناقص وكل استقلال معيب. ومنذ أواخر السبعينيات من القرن الماضي ، احتلت قضية«بناء الدولة الفلسطينية» حيزاً مهماً في الفكر السياسي الفلسطيني والعربي. وتعددت الدراسات والأعمال الجادة في هذا الميدان ، سواء في ذلك ما كتبه باحثون أفراد أو ما شارك فيه عدد من الكتاب والباحثين . ودون الدخول في تفصيلات عديدة ، يكفي أن يشار إلى عملين جادين في هذا الميدان:-

العمل الأول عنوانه «الدولة الفلسطينية : حدودها ومعطياتها وسكانها » ، وقد صدر عن معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة ، في ١٩٩١، وأشرف عليه وشارك فيه عدد من كبار الباحثين.

العمل الثاني هو «إعادة إعمار فلسطين: القضايا-الخيارات-السياسات-الاستراتيجيات». ، وقد أعده «المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية وإعادة الإعمار» ، بناء على أعمال المؤتمر الذي عقده عن « الإعمار الريفي والحضري لدولة فلسطين»، وشارك فيه ٤٦ باحثاً وكاتباً ومفكراً ، وصدر عن «مركز دراسات الوحدة العربية» ، في بيروت، في ١٩٩٧.

وهذان عملان متكاملان، أي يكمل كل منهما الآخر ، وتضاف إليهما أعمال عديدة ركزت على بناء أسس الدولة الفلسطينية ، وهي أسس لا تبدأ من فراغ ، بل لها قوائم في واقع حياة الشعب الفلسطيني فوق أرضه ، وهي قوائم لم تهن أو تضعف أو تختف إلا نتيجة « للظلم التاريخي الذي لحق بهذا الشعب بتشريده وحرمانه من حق تقرير المصير إثر قرار الجمعية العامة رقم ١٨١ للعام ١٩٤٧الذي قسم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية»[1]. وحين صدر هذا القرار الجائر كان الصهاينة قد استغلوا السنوات منذ ١٩١٧-عام صدور وعد بلفور-إلى ذلك التاريخ ، في بناء الأسس التي أقاموا عليها كيانهم العدواني. وفيما بعد ١٩٤٨، ومنذ ضم الضفة الغربية الفلسطينية إلى الضفة الشرقية الأردنية ، ووضع قطاع غزة تحت الإدارة المصرية ، فقد الشعب الفلسطيني حقه في بناء أسس دولته فوق أرضه . وحين وقعت الضفة وغزة تحت الاحتلال الصهيوني في ١٩٦٧، حرص الصهاينة على حرمان هذا الشعب من كل ما يمكنه من بناء دولته المستقلة ، وأقصى ما أتاحه هو إقامة إدارة ذاتية ، وبالذات منذ ١٩٧٧، حين أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي « مناحيم بيجين » مشروعه عن هذه الإدارة ، وهذا هو المشروع الذي تمسك به الكيان الصهيوني ووضح بشكل خاص في اتفاقات أوسلو في ١٩٩٣، التي لم توقف مخططات سلطات الاحتلال في بناء المستوطنات والطرق الالتفافية وحرمان شعب فلسطين من كل وسيلة تمكنه من بناء الدولة ، ووضع قواعد نظام سياسي واقتصادي فوق أرضه ، وبرز هذا من تأجيل وضع أسس التسوية الدائمة مع رفض التخلي عن أية مستوطنه ، كما أن تطبيق اتفاقيات أوسلو وخاصة اتفاقية باريس الاقتصادية لم يؤثر كثيراً في حالة التبعية الاقتصادية التي فرضتها سلطات الاحتلال على الأراضي المحتلة منذ ١٩٦٧، فقد استمرت السياسة الاقتصادية التي تفرض على الفلسطينيين ما يلائم احتياجات الإسرائيليين من المنتجين والمستوردين ، ودون أن يلائم احتياجات الاقتصاد الفلسطيني .

(١)من وثيقة إعلان قيام دولة فلسطين وعاصمتها القدس ، في ١٩٨٨.

ومن الناحية السياسية فإن القيادة الفلسطينية ممثلة في الزعيم ياسر عرفات ، واصلت في داخل أراضي السلطة أسلوبه الذي اعتاده في خارج هذه الأراضي ، وهو أسلوب كسب الولاء أو ما يسميه بعض الباحثين « الزبائنية » ، والتي تتصف بعدة سمات من أهمها :

قيام رأس الدولة بتوزيع موارد عامة بناء على حسابات لكسب الولاء أو احتواء المعارضة الميل في اتجاه ربط السلطة بشخص محدد أو عائلة أو طائفة أو زمرة .

تهميش دور المؤسسات الوطنية التي تتمتع باستقلالية ذاتية أو صفة تمثيلية [1].

ويؤدي هذا ، وقد أدى ، إلى بروز قائد قوي ومؤسسات ضعيفة ، وفي ظله لا يوجد دور كبير للجماعات المختلفة في اتخاذ القرارات . وقد سار خلفاء عرفات على منهجه دون أن تكون لديهم كفاءته . كما أن قوى المعارضة لعرفات وخلفائه لم تبد كبير اهتمام بمسألة بناء الدولة ، فقد شغلتها اهتمامات أخرى وصراعات أخرى ، وصرفتها عن أن تضع هذه القضية في إطار الحوار الوطني الشامل . ولعل الجميع يتنبهون إلى ذلك ، إن لم يكن عند استكمال الحوار ففي مرحلة ما بعد الحوار مباشرة ، وقد يرون أن هذه قضية تستحق أن يشكل لها جهاز أو مركز خاص يستكمل ما هو غائب ويبنى على ما هو قائم من أسس الدولة الفلسطينية ، سواء قامت اليوم أو غداً ، وبشرط أن تقوم الوحدة الوطنية اليوم قبل الغد .

(١)جميل هلال : النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو : دراسة تحليلية نقدية ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية – المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن) ، بيروت – رام الله ، ١٩٩٨. ص ٢٦-٢٧.

(إسرائيل) تتحدى أوباما والعرب ينتظرون:

من الواضح بجلاء والجلي بوضوح لكل من يُلقى السمع وهو بصير، أن الحكومة الإسرائيلية الحالية برئاسة« بنيامين نتنياهو» زعيم حزب « الليكود » ، والذين معه من غلاة المتطرفين ، ستسير على المنوال نفسه الذي سار عليه أسلافها منذ عدوان يونيو- حزيران ١٩٦٧ في كسب الوقت ، من أجل ربح العامين الحالي والمقبل ، أي ٢٠٠٩و٢٠١٠، في تعطيل التسوية. وهذان عامان حاسمان ليس في مسيرة التسوية بل في استكمال العدو للاستيطان والتهويد والصهينة في الضفة الغربية والقدس المحتلتين ، بشكل خاص.
إن أطرافاً مختلفة باتت تدرك أهمية وخطر هذا السلوك الإسرائيلي، وراحت تحذر منه ، ومن هذه التحذيرات ما يلي:-
دعا « توني بلير» الممثل الخاص «للجنة الرباعية» إلى تحويل العام الحالي إلى عام من التقدم في التسوية ، وحذر من أنه «إن لم تحدث اختراقات بارزة في ٢٠٠٩، أعتقد أننا سنشهد خطراً كبير على عملية السلام»
التقرير الذي رفعه للرئيس الأمريكي عشرة شخصيات مهمة، من بينهم اثنان من مستشاري الأمن القومي السابقين ، وحمل عنوان «الفرصة الأخيرة لاتفاق الدولتين الإسرائيلية- الفلسطينية» وأكدوا
فيه :« باختصار ، الشهور الستة إلى الاثنى عشرة التالية ستكون الفرصة الأخيرة لحل عادل وصالح ودائم». ونصح هؤلاء رئيسهم باتخاذ « قرارات جريئة » ، منها : الاقتناع بأن لا سلام دون « حماس» ، والحوار مع دمشق .
ما علاقة فترة الشهور الستة المذكورة بما قيل من أن الوزير عمر سليمان رئيس الاستخبارات العامة المصرية أبلغ مفاوضين من «فتح» و«حماس» - بعد زيارته لواشنطن- أن « الإدارة الأمريكية الجديدة لا تستطيع طرح تصور جديد للوضع في الشرق الأوسط قبل مرور ستة أشهرعلى الأقل» وتعبير «على الأقل» لا يخلو من دلالة بل يحمل إشارة مهمة إلى أن المدى الزمني قد يطول أكثر من هذا ، خاصة وأن دبلوماسياً مصرياً يعرف واشنطن جيداً ، وهو السيد نبيل فهمي سفير مصر السابق لدى أمريكا يرى أن قضايا الشرق الأوسط تأتي في مرتبة متأخرة في سلم أولويات « أوباما » ، وبعد الأزمة الاقتصادية ، وأفغانستان وإيران وروسيا وأوربا ، كما يحذر من « الإفراط » في التفاؤل بقدرة هذه الإدارة على حل قضايا المنطقة.

والجدير بالملاحظة هنا أن واشنطن تشهد في هذه المرحلة عدداً غير قليل من الندوات والبحوث والأوراق وورش العمل التي تطرح أفكاراً ومقترحات وتقدم مبادرات لتسوية القضية الفلسطينية والصراع العربي - الصهيوني . وكل هذا يشارك فيه مسئولون سابقون وحاليون . وعلى سبيل المثال ، طلعت صحيفة « هآرتس » الإسرائيلية في الخامس من إبريل - نيسان الحالي بنبأ عن ورشة عمل عقدها « معهد بروكنيجز » قبل بضعة أسابيع ، وشارك فيها « جورج ميتشل المبعوث الأمريكي الخاص الذي أعلن : «نحن نعتزم إدراج مبادرة السلام العربية (التي ترجع إلى ٢٠٠٢) في سياستنا في الشرق الأوسط » ومع ذلك فإنه تشاور - حسب رواية الصحيفة نفسها - مع المشاركين في الورشة حول السياسة التي ينبغي للولايات المتحدة أن تتخذها في المسيرة السلمية ، في المسارين السوري والفلسطيني ونقلت « هآرتس » عن محافل فلسطينية رفيعة المستوى قولها إن الأمريكيين يعدون جدولاً تندرج فيه جميع البادرات الطيبة التي تبدي الدول العربية الاستعداد لتقديمها تجاه إسرائيل »، وذكرت هذه المحافل أن التفكير الكامن خلف ذلك هو أنه يجب « فصَّصة المبادرة العربية إلى تفصيلات كي لا تبقى كإطار نظري فقط » . وندع تساؤلات عديدة جانباً لنتساءل فقط متى يتم هذا ؟. صحيح أن « ميتشل » من المفترض أن يكون قد بدأ أمس جولة جديدة في المنطقة ، وصحيح أن جولته هذه قد تمهد لجولة تقوم بها « هيلاري كلينتون » وزير الخارجية الأمريكية . ولكن كم شهدنا من جولات وزيارات ، فماذا كانت النتيجة ؟ وما الضمان أن كل هذا لن يكون وسيلة يستغلها العدو - كما استغل أمثالها من قبل - لكسب الوقت خاصة وأن حكومة « نتنياهو » تتأهب لرفض خطوات « أوباما » ومقترحاته بشأن « حل الدولتين ، والتي ردت عليها ، على لسان احد أعضائها ، بقولها إن إسرائيل لا تتلقى الأوامر من باراك أوباما ... ثم أضاف أن الناخبين الإسرائيليين صوتوا ضد اعتبار « إسرائيل» الولاية الأمريكية الحادية والخمسين !! والتزمت إدارة « أوباما» الصمت . في حين خرج عرب يهللون مرحبين بالنطق الرئاسي الأمريكي ويصفونه بأنه «مهم وإيجابي» ولكن أليس هو مجرد كلام ، قد يستغله العدو في ركوب أكثر من جواد ، منها جواد الانتظار ، وجواد التأجيل ، وجواد المماطلة لكسب العام الحالي والذي يليه ....فليتنا نحذر من هذا . وليتنا نستبين هذا النصح قبل ضحى الغد .

حق العودة يبطل قانون العودة:

أبدت صحف إسرائيلية اهتماماً بالبيان الذي أصدره في يوم الأربعاء الماضي مكتب الإحصاء المركزي الفلسطيني بشأن عدد السكان العرب في فلسطين من البحر إلى النهر (أي في أراضي ١٩٤٨ والقدس والضفة الغربية وقطاع غزة) والذي توقع أن يتساوى عدد أبناء الشعب الفلسطيني بعد ٧ سنوات مع عدد السكان « اليهود ». وأشارت الإحصائيات إلى أن عدد السكان الفلسطينيين اليوم يصل إلى (٥.٢) ملايين نسمة مقابل (٥.٦) ملايين يهودي . وتعيد هذه الأرقام فتح ملف معروف في الكيان الصهيوني يسمونه « الخطر الديموجرافي» أو السكاني ... والصهاينة بشكل عام ، وسواء داخل إسرائيل أو في خارجها ، تؤرقهم الزيادة السكانية الطبيعية الفلسطينية (أي الفرق بين المواليد والوفيات) ، ويعتبرون ذلك مبرراً لرفض حق العودة الفلسطيني ، أي عودة ملايين اللاجئين الفلسطينيين إلى أرضهم وديارهم في ١٩٨٤ ، ولرفض فكرة الدولة الواحدة ذات القوميتين.

وإذا كان البيان الفلسطيني قد جدد إعادة فتح هذا الملف الإسرائيلي ، فإن الصحف الإسرائيلية نفسها التي أبدت اهتماماً ببيان مكتب الإحصاء الفلسطيني ، اعترفت في اليوم نفسه بأن الاستيطان يتوسع في الضفة الغربية المحتلة ، وأن خطة توسيع مستوطنة « معالية أدوميم » مستمرة بهدف قطع الاتصال بين جناحي الضفة

وتزامن هذا كله مع الحديث المكرر المعاد عن تعديل « المبادرة العربية » من أجل إسقاط حق العودة ، وبرز هذا بشكل خاص في الأسبوع الذي سبق اللقاء الذي جرى أمس الأول في واشنطن ، بين الرئيس الأمريكي « باراك أوباما » ورئيس الوزراء الإسرائيلي « بنيامين نتنياهو ». وتعددت وتضاربت التحليلات والتسريبات من الجانب الإسرائيلي في هذا الشأن ، لدرجة أن بعض كبار الصحفيين الإسرائيليين حاولوا أن يوحوا بأنه إذا« أزيل حق العودة من المبادرة العربية ، سيكون هناك ما يمكن الحديث فيه »... وهذه محاولة مكشوفة للإغواء والإغراء ، خاصة وأن حق العودة الفلسطيني والأرض الفلسطينية هما جوهر القضية ، وإذا جاز لزعيم أو آخر أن يساوم حول جزء أو آخر من الأرض ، فإن حق العودة غير قابل للمساومة ، فهو أساساً حق فردي ، لا يملك أحد أن ينوب عن مالكه الأصلي

ولذلك تعددت منذ ١٩٤٩ قرارات الأمم المتحدة حول هذا الحق، حق العودة ، الذي لم تحصل إسرائيل على عضوية الأمم المتحدة إلا بناء على التزامها بهذا الحق ، طبقاً للقرار رقم (١٩٤) الصادر عن المنظمة نفسها في١١ ديسمبر - كانون الأول ١٩٤٨ والذي نص على أنه « تقرر وجوب السماح بالعودة ، في اقرب وقت ممكن ، للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم ووجوب دفع تعويض عن كل مفقود أو مصاب بضرر»، وتكرر مضمون هذا القرار حتى بعد عدوان ١٩٦٧، فقد نص القرار ٢٤٢ على « تسوية عادلة لقضية اللاجئين »، وتكرر هذا بعد حرب أكتوبر - تشرين الأول ١٩٧٣، ومنذ ذلك التاريخ ربطت الجمعية العامة للأمم المتحدة حق العودة بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ... وفي مواجهة ذلك ، رفضت إسرائيل ولا تزال ترفض حق العودة الفلسطيني ، ساندتها ولا تزال أيضاً الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية ، ومع أن إسرائيل اعترفت بهذا الحق من قبل ، فقد ناورت في جميع محادثات التسوية لإسقاطه ، علماً بأن هناك كتابات إسرائيلية موثقة أثبتت أن عمليات الطرد والترحيل أو « الترانسفير » كانت عمليات مخططة ومتعمدة .

وفي ظل محاولات مكثفة تجري اليوم ومنذ سنوات لإسقاط حق العودة الفلسطيني ، فإن إسرائيل نفسها تواصل وأمام أعين الجميع استيراد المزيد من المهاجرين « اليهود » تطبيقاً لقانون العودة الذي أصدرته في ١٩٥٠ والذي يمنح جنسيتها لأي يهودي بمجرد وصوله إلى « أرض إسرائيل ». ومنذ سنوات ، تتحدث إسرائيل وتخطط لإحضار مليون مهاجر جديد حتى العام ٢٠٢٠ فهل هي مصادفة أن يخرج اليوم « جلعاد شارون » ابن رئيس الوزراء الإسرائيلي ليجدد الدعوة في صحيفة « يديعوت أحرونوت » في ١٢ مايو - أيار الحالي إلى إحضار مليون مهاجر في غضون خمس سنوات ، ويبرر ذلك بأن الجانب السكاني يُعتمد عليه في الغلبة السكانية في الحرب من أجل « الطابع اليهودي للدولة » .

ويرى ابن شارون أن عدم إحضار هؤلاء « اليهود » إلى إسرائيل سيؤدي إلى ذوبانهم في الشعوب التي يعيشون بينها . ويتجاهل هو والصهاينة وأنصارهم سؤال من أحق بالعودة إلى فلسطين: ابنها الذي تم طرده من أرضها أم ذلك الذي ربما لم يرها يوماً؟. لقد طرح « حق العودة » في المفاوضات متعددة الأطراف ، ولكن الجانب العربي اقترب منه على استحياء ، ولم أعرف يوماً دبلوماسياً عربياً وضع بقوة « حق العودة » مقابل « قانون العودة » .. ألا يجب وقف سريان هذا القانون ؟ وإذا جادل الصهاينة في حق العودة فعلينا أن نطالب بإسقاط « قانون العودة » منذ صدوره ، وإعادة تهجير أي يهودي وصل إلى فلسطين منذ ١٩٥٠. فإن لم تقبل إسرائيل هذا ، فإن حق العودة ليس موضوعاً لنقاش ، بل هو حق واجب التطبيق ، ولن يسقط بالتقادم .

الملاحق

المستقبل العربي

تصويب واستكمال واعتذار : خمسة وعشرون موقفًا عجيبًا لعباس يعددها عبد الله الدنان



(١)

المستقبل العربي (موقع الكتروني):

يعتذر «المستقبل العربي» بحرارة للدكتور عبد الله الدنان، أحد مؤسسي «فتح» الأوائل، للخطأ غير المقصود الذي وقع فيه، حيث تم نشر فقط ثمانية مواقف عجيبة لمحمود عباس، رئيس السلطة الفلسطينية من أصل خمسة وعشرين موقفًا عجيبًا سجَّلها للرجل العجيب.

تصويبا لهذا الخطأ، نعيد نشر كامل التوثيق الذي أبدعه قلم استاذنا الدنان:

كشف الدكتور عبد الله الدنان، أحد مؤسسي حركة «فتح» الأوائل، والعضو البارز في أول لجنة مركزية للحركة، عن خمسة وعشرين موقفا عجيبا لمحمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية، من بينها موقف قديم يقوم على اعتبار أن عودة اللاجئين الفلسطينيين لوطنهم فلسطين، يمثل خطرا على إسرائيل!..

هذه المواقف الخمسة والعشرون سبق نشرها بتاريخ ٢٠٠٩/٢/١١، غير أن تجديد عباس إعلان رفضه عودة اللاجئين، يستدعي إعادة نشرها من جديد.

الدنان، وهو عضو في المجلس الوطني الفلسطيني، يقول في مقاله:
يا محمود عباس.. أنت لم تعد رئيساً
خمسة و عشرون موقفاً عجيباً وقفتها يكفي كل واحد منها للإطاحة بك قبل أن أسرد لك هذه المواقف الخمسة و العشرين العجيبة التي وقفتها، أقول لك منذ البداية: إذا كنت حريصاً على وحدة الشعب الفلسطيني، وإذا كنت حريصاً أن لا تهرق دماء أخرى بسببك، فعليك أن تنفذ الأمور التالية:
١- توقف عن التستر وراء الشرفاء من أبناء «فتح» وأعلن استقالتك، فوراً من لجنتها المركزية.
٢- أعلن استقالتك فوراً من «رئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية».
٣- أعلن استقالتك فوراً من «منظمة التحرير الفلسطينية».
٤- أعلن فشلك في مشروعك الذي ادّعيت أنك هندسته وهو قد هُندس لك وأنت نفذته، ألا وهو «اتفاقية أوسلو» المشؤومة.
٥- أعلن أن الاحتمال الذي ذكرته في ص٧ من كتابك المشؤوم «طريق أوسلو» هو الذي حدث، وهذا نصه حرفياً ألا وهو : «التوقيع على التنازل عن جزء كبير من الوطن»
٦- أعلن أنه لم يفوضك أحد بالتنازل عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين لأنه حق فردي كما تعلم.
٧- أعلن أن جميع المستوطنات المقامة على أي أرض بالضفة الغربية مستوطنات غير شرعية.
٨- أعلن أن وجود إسرائيل كدولة غير شرعي، لأنها أقيمت بقوة و مساعدة الاحتلال البريطاني لفلسطين والذي استمرّ منذ عام ١٩١٨م إلى عام ١٩٤٨م.
٩- أعلن أن كل اتفاقاتك مع الأعداء الصهاينة حققت لهم كل شيء ولم تحقق لنا شيئاً.
١٠- اعتذر علناً عن كل أفعالك السرية و العلنية التي أساءت بها للشعب الفلسطيني.
١١- قل لأسيادك الذين يسمحون لك بحضور المؤتمرات أو يمنعون عنك «الإذن بالسفر» كما قلت لرئيس الوزراء القطري الشيخ «حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني»، قل لهم : إنك لم تعد تصلح للمهمة التي جلبوك لأجلها ونصبوك رئيساً لتحقيقها، ولذلك توسّل إليهم أن يعفوك منها.
١٢- إذا لم تطلب إعفاءك من الرئاسة فإن اليهود سيعفونك حتماً، لأنهم تأكدوا بأنفسهم أنك فقدت صلاحيتك، ولذلك سيرمونك بعد أن عصروك كما يفعل الناس بنصف الليمونة.

أما أسباب هذه الدعوة يا محمود عباس فهي مبينة بما يلي من مواقفك العجيبة التي ترسم شخصيتك العجيبة هذه الشخصية التي وصفتها كونداليزارايس (أغلب الظن أنها كانت ساخرة) بقولها عندما سئلت عنك إنكfantastic :، ومعناها كما جاء في معجم المورد: أ.خيالي،ب. وهمي، ج. أحمق، غير واقعي، د. ضخم إلى حدّ لا يطاق، غريب، غريب الأطوار. فاختر يا محمود عباس أحد هذه المعاني وانظر وتأمل كم يحترمك هؤلاء. ويوجد معنى آخر لهذه الكلمة و ما زال هذا المعنى «slang» أي لم يرق إلى مصاف الكلمات المعتمدة في المواقف الرسمية المحترمة ، كما جاء في معجمOXFORD، وهذا المعنى هو بالضبط ما يشيع على ألسنة الفتيات الأمريكيات أو العربيات عندما يعجبن بفستان أو ب..،أما الأمريكيات فيقلن fantastic :وأما العربيات فيقلن عنه «لقطة»، فتأمل أيضاً كم يحترمك هؤلاء الأمريكان، إنك بالنسبة لهم «لقطة» يصعب جداً، إن لم يكن من المستحيل، أن يجدوا شخصاً متهافتاً عليهم مثلك، رغم كل الإهانات التي يوجهونها لك. وكذلك قال عنك شمعون بيريز عندما قال جورج بوش عن أمر يتعلق بالقضية الفلسطينيّة: «هذا لا يقبله محمود عباس» (تصور أن بوش استفظع أن تقبله)، فقال له بيريز: «لا تقلق إن محمود عباس دائماً يقول: حاضر».

ثم ألم يقل بيريز عن مفاوضات أوسلو:«إننا لم نكن نفاوض الفلسطينيين، لقد كنا نفاوض أنفسنا».

فأي زعيم هذا هو الذي يفعل كل هذا و يقال عنه كل هذا ؟ وإليك هذه المواقف العجيبة التي وصلت إلى بيع قضية فلسطين بكاملها.

الموقف العجيب الأول: «منيح (مليح) اللي خلصونا منه»

في عام ١٩٦٩ (أو قبلها بقليل) أغارت الطائرات الصهيونية على مدينة السلط الأردنية بسبب وجود مجموعات فدائية فيها. وكانت هذه المجموعات تعبر نهر الأردن وتغير على المعتدين اليهود في فلسطين. وكان أحد الأبطال في هذه المجموعات شاب جريئٌ جداً اسمه الملازم فايز. وقد عرف هذا الملازم بإقدامه، وكانت المجموعات التي يرسلها أو يرافقها تحدث إصابات شديدة في صفوف اليهود. ويبدو أن اليهود كانوا يتصلون بمن يسمع كلامهم لكي يوقفوا الملازم فايز عند حدّه. ويبدو أن أحد أصدقائهم اتصل فعلاً بالملازم فايز لكي يوقف هجماته فما كان منه إلا أن ثار في وجه محدثه وبدل إيقاف هجماته زاد من حدتها، وأوقع بالمعتدين خسائر فادحة.

وكان من نتيجة ذلك أن شنت الطائرات الصهيونية غارة كثيفة على معسكر للفدائيين في السلط أدت إلى استشهاد عدد من الفدائيين وكان من بينهم الملازم فايز. وكان استشهاده مؤلماً للجميع. وفي اليوم نفسه شهدتُ موقفاً عجيباً. كان محمود عباس جالساً مع البعض من قيادات حركة فتح، وذُكرت أخبار الغارة الصهيونية على السلط فقال أحدهم «رحم الله الملازم فايز»، فرّد محمود عباس حرفياً: «يا شيخ منيح (مليح) اللي خلصونا منه».

فقال الشاب المتحدث: «إلى هذا الحد يا أبو مازن؟ تفرح عندما يقتل اليهود فدائياً عظيماً وجريئاً كالملازم فايز؟»

لم يجب محمود عباس. ودهش الجميع من كلامه العجيب، لأنه مهما كان الخلاف في الرأي، ينبغي أن لا يصل بصاحبه إلى حد التمني بأن يخلصه اليهود الأعداء من زميله في النضال المختلف معه بالرأي.

ومع أن هذا الموقف غريب بكل المقاييس ، ومع أن صاحبه ينبغي أن يُزاح أو ينزاح عن أي منصب قيادي أو غير قيادي في الثورة الفلسطينية، فقد بقي محمود عباس عضواً في اللجنة المركزية لحركة فتح، مدعوماً فيما يبدو من أصحاب معامل صنع الزعماء، ومعامل صنع القرارات. ولا يظننّ أحد أن في كلامي هذا مبالغة، لأن محمود عباس صرّح و يصرح دائماً في مجالسه الخاصة أن القرارات المصيرية تؤخذ سرّاً في أماكن مغلقة، ثم يؤتى بالمجلس الوطني أو المجلس الثوري أو اللجنة التنفيذية أو اللجنة المركزية، لكي يصادق على هذه القرارات بتزوير و ضحك على الذقون وعدم دعوة المعارضين، والكذب في عدّ الأصوات.

الموقف العجيب الثاني: «نحن ضعفاء ولا نستطيع أن نفعل شيئاً»

يردد محمود عباس دائماً القول التالي:«نحن ضعفاء ولا نستطيع أن نفعل شيئاً، و علينا أن نقبل بأي شيء يعرضه علينا اليهود، وذلك من خلال المفاوضات المباشرة معهم»، وقد بدأ يردد هذا القول منذ عام ١٩٧٤، أي منذ بدأ باتصالاته بالمخابرات الإسرائيلية و الأمريكية. كما ردده ويردده على شاشة التلفاز دائماً ودون إدراك لخطورة هذا القول، ودون وعي لمواطن قوتنا. وفي مناقشة هادئة نقول لمحمود عباس:

نحن لسنا ضعفاء على الإطلاق. نحن أصحاب حق، وصاحب الحق قويٌّ دائماً إذا ظل يصرّ على أخذ حقه. صحيح أننا لا نملك ترسانات من الأسلحة المدمّرة التي يملكها العدو الصهيوني، و لكن إذا ظللنا على موقفنا من حق العودة واسترجاع أرضنا فإن لدينا أسلحة تصل بنا إلى النصر مهما طال الزمن إذا أتقنا إعدادها وهي أسلحة نتفوق بها نحن على العدو

أما هذه الأسلحة فهي ثلاثة: الإنسان، والأرض وعدم الاعتراف بشرعية وجود العدو.

١- الإنسان:

أ. الإنسان القادر على التضحية و الإزعاج الدائم للعدو بدءاً من المقاطعة، و مروراً بضربه بالحجارة، و بالعمليات الاستشهادية، وباستخدام السلاح الخفيف المحمول، وبصنع السلاح الصاروخي المتطور، و بالوصول إلى ضرب أهداف مفصلية للعدو مشياً على الأقدام، كل هذا يستطيع أن يفعله الإنسان الفلسطيني المجاهد المخلص الذي يجاهد من أجل التحرير.

ب. الامتداد البشري العربي وهو الذي يعيننا ويتعاطف معنا و يعتبر دولة العدو الصهيوني خطراً عليه كما هي خطر علينا. وهذا الامتداد البشري العربي قد اشتبك فعلاً مع العدو الصهيوني. صحيح أنه لم يحقق نصراً ضد هذا العدو في حروب الجيوش إلا أنه حقق نصراً عظيماً في جنوب لبنان عام ٢٠٠٦م، وفي حرب غزة عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨م عندما حارب بالإنسان المجاهد.

ج. التأييد البشري والدولي العالمي. وقد ثبت هذا في حرب غزة الأخيرة، عندما هبَّ أحرار العالم في مظاهرات صاخبة تنادي بتأييد الفلسطينيين لأخذ حقوقهم. إن استمرار المطالبة بحقوقنا مع تغذية المقاومة يجعل اليهود في فلسطين وأمام العالم يظهرون دائماً أنهم معتدون وغاصبون ويجعل دولاً أخرى في العالم تقف موقفاً شريفاً و مشرفاً مثل فنزويلا و بوليفيا و تركيا.

٢- الأرض:

وهذا المحور مكمِّل و معين للمحور السابق لأن الفلسطيني يمكن أن يصل إلى أهدافه في المدن و القرى الصهيونية مشياً في حين لا يستطيع العدو أن يصل إلينا إلا محمولاً على دبابة أو طائرة. وقد ثبت أن الإنسان الفدائي العربي يستطيع أن يدمّر الدبابة وأن يصبر على قصف الطائرة.

ولقد أدرك العدو قدرة الإنسان المضحي الصابر على الاستمرار و بالتالي إلحاق الهزيمة به فأ طلق على هذا النوع من الحرب الفدائية الاستشهادية اسم «الإرهاب»، ونسي أن قصف الطائرات و الدبابات للمدنيين هو الإرهاب عينه.

٣- عدم الاعتراف بشرعية وجود العدو على أرضنا:

إن عدم الاعتراف بشرعية وجود العدو على أرضنا يعني الاستمرار بمقاومته على أي صورة من الصور بحيث لا يطمئن العدو إلى بقائه ووجوده على أرضنا، حتى ولو امتلك أعتى الأسلحة لأن الزمن في صالحنا. كلما مضى الزمن ازداد العرب و المسلمون علماً و معرفة ووصلوا إلى أسلحة مساوية في قوتها لما وصل إليه العدو. وبذلك يبدأ العدو بالتراجع، ونبدأ نحن بالتقدم. ومن الواضح لكل ذي عينين أن وضع دولة العدو الصهيوني المكاني مازال كما هو منذ عام ١٩٦٧، فهي لم تحتل أرضاً جديدة منذ غزوها للبنان عام ١٩٨٢، وقد كان في مخطط هذه الدولة العدوانية أن تبقى في جنوب لبنان إلا أن المقاومة اللبنانية العظيمة، والتي لم يقل قادتها إنهم ضعفاء، استطاعوا أن يجبروا جيش اليهود على الانسحاب مذموماً مدحوراً. وكذلك فعلت المقاومة العظيمة في غزة. إن عدم قدرة العدو على البقاء في غزة وخروجه دون تحقيق أي هدف من أهدافه هو انتصار حقيقي و سوف تتبعه انتصارات إن شاء الله.

لهذا كله ، إن القول سلفاً :« نحن ضعفاء و لا نستطيع أن نفعل شيئاً» هو قول المهزومين و لا يجوز أن يبقى على رأس السلطة الفلسطينية أو على رأس منظمة التحرير الفلسطينية شخص مهزوم مستسلم سلفاً للعدو.

إن قولك :«نحن ضعفاء و لا نستطيع أن نفعل شيئاً» لا ينطبق على حرب الشعوب التي هي عماد ثورتنا الحالية والتي لا يتمكن العدو من التحكم بسلاحها لأنه سلاح خفيف متوافر في أي مكان فضلاً عن أنه يمكن صنعه محلياً،وإن لم نتمكن من ذلك فأرضنا مملوءة بالحجارة التي هي سلاح فعّال أيضاً عندما تكون في أيدي الأبطال من أبناء فلسطين. لذلك، أطلب منك أن تتثقف أكثر حتى تفهم أكثر وحتى تعلم ما تقول.

الموقف العجيب الثالث قولك: «خليهم (أي اليهود) يجيئون ليمسكوه (أي المقاوم):

كان ذلك عام ٢٠٠٧م على شاشة التلفاز في مقابلة معك يا محمود عباس، على إحدى القنوات (الأغلب أنها الجزيرة)، سئل محمود عباس:

ما رأيك بالشباب من الضفة الغربية أو من غزة الذين يدخلون إلى فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، ويقومون بأعمال مقاومة؟ فقال بالحرف الواحد:«خليهم يجيئون ليمسكوه، إحنا ما قلنا لهم لأ».

وتعليقنا على هذا الموقف العجيب هو أن محمود عباس يطلب من الشعب الفلسطيني أن يظل ساكتاً خانعاً سكوت الخرفان للذبح، يسكتون عن عدوهم الذي وقّع معه محمود عباس اتفاقية أوسلو، والذي: أي العدو الصهيوني، لم يطبق إلا ما أفاده منها، والذي: أي العدو الصهيوني ما زال يفاوض محمود عباس بتبادل القبل و ليس بتبادل الأفكار، وفي الوقت نفسه يقيم المستوطنات على أراضي الضفة الغربية والمصنفة أملاك الدولة دون أي اعتبار لكلام محمود عباس و احتجاجاته بأن المزيد.. (نعم دون خجل)، المزيد من المستوطنات (وليس ما أقيم حتى الآن) سيعرقل الحل. أي حل يا محمود عباس، وهل بقي حل؟ المسألة حُلّت وأكل اليهود كل أراضي أملاك الدولة في الضفة الغربية.

الموقف العجيب الرابع: استمرارك بالتفاوض مع اليهود ثم التوقيع على اتفاقية أوسلو على الرغم من رفضهم عودة اللاجئين ،وتجنبهم الحديث عن القدس.

جاء ذلك بكل وضوح في كتابك «طريق أوسلو ،ص:١٣» وأنت تروي ماذا كان يجول بخاطرك وأنت في الطائرة إلى واشنطن بتاريخ ١٩٩٣/٩/١٢ للتوقيع على اتفاقية أوسلو المشؤومة والذي تم بتاريخ ١٩٩٣/٩/١٣، لقد جال بخاطرك ما سطرته بقلمك وهو:

«كانت أعقد قضية يواجهها المعتدلون الإسرائيليون هي مشكلة اللاجئين حيث كانوا يرفضون فكرة الحديث عن اللاجئين أو عن المرجعية الدولية لحل هذه المشكلة».

«وبالنسبة للقدس فقد كان الجميع يتجنبون الحديث عنها، و يعتبرونها مشكلة معقدة ويقترحون تأجيل ذلك إلى حين، إلا أن الكثيرين يعتبرونها خطاً أحمر لا يجوز الخوض فيه»

إذن، كنت متأكداً يا محمود عباس أن «عودة اللاجئين» كانت مرفوضة من قبل المعتدلين اليهود، فكيف بالمتطرفين، و إذنْ كنت متأكداً أن قضية القدس كان اليهود جميعاً يتجنبون الخوض فيها، هذا طبعاً قبل التوقيع على «اتفاقية أوسلو»، فهل كان يدور بخلدك أنك بعد التوقيع سوف تجعلهم يقبلون بعودة اللاجئين، وبالقدس عاصمة عربية لدولة فلسطين؟

والله إنه لأمر عجيب، أنت منذ البداية، أي منذ عشرين عاماً متأكد أنه لا يوجد يهودي واحد بفلسطين يقبل بعودة اللاجئين أو القبول بالقدس العربية عاصمة لدولة فلسطين،وهذا واضح وضوح الشمس، فكيف قبلت التوقيع على اتفاقية أوسلو التي نصت على تأجيل الحديث عن عودة اللاجئين وعن القدس إلى المفاوضات اللاحقة؟. هل تآمرت مع اليهود؟ ووافقت معهم بأن الزمن كفيل بأن يجعل اللاجئين ينسون مدنهم و بيوتهم و أرضهم بفلسطين، وبناء عليه، اتفقت أنت و اليهود على تأجيل البحث في قضية القدس و عودة اللاجئين والحدود وهي أعقد القضايا. وأنا أسأل ماذا أعطتنا أوسلو يا محمود عباس؟ أوسلو التي فكت الحصار عن دولة اليهود، والتي جعلت بعض العرب يبدؤون يقيمون معها علاقات سياسية تحت شعار:«لن نكون فلسطينيين أكثر من الفلسطينيين».

وأعجب العجب أن الذين حولك من مفاوضين و مصفقين يدافعون عنك على الرغم من إضاعتك لأراضي الضفة وإضاعتك للقدس وتخليك عن حق العودة للاجئين. هل هم يعرفون و يحرفون أم أنهم مصالحهم الشخصية يفضلون، أم أنهم جهلة لا يقرؤون.

هل قرأت أو سمعت ما قاله إسحاق شامير عندما عوتب على قبوله باتفاقية أوسلو بقوله بالحرف الواحد: «أفاوضهم عشر سنين و لا أعطيهم شيئاً» والعجيب أن العشر سنين امتدت حتى صارت ست عشرة سنة وما زالت تمتد ولم يعط اليهودُ شيئاً. والأعجب من العجب أن صائب عريقات زاد المدة وقال «سنظل نفاوضهم خمسين عاماً». هل هنالك مفاوضات في التاريخ تدوم هذه الأعوام دون طائل؟، أم أن صائب عريقات لا يهمه أن يحقق شيئاً اللهم إلا أن يبقى مفاوضاً يظهر على شاشات التلفاز ليقول:«لم نحقق شيئاً؟».

لاحظ أيها القارئ الكريم الاتفاق التام بين صائب عريقات، وما يؤمن به الصهاينة وعلى رأسهم الهالك إسحاق شامير على سلوك «المطمطة»، و إطالة أمد المفاوضات لكي لا يبقى من فلسطين أي شيء، وبذلك يكسب اليهود كل شيء ويخسر الفلسطينيون كل شيء. والفلسطينيون المستفيدون من إطالة أمد المفاوضات هم فقط المفاوضون الفلسطينيون وعلى رأسهم أنت يا محمود عباس، والفاسدون الآخرون من حولك.

الموقف العجيب الخامس: عودة اللاجئين خطر على دولة إسرائيل.

موقف عجيب حقاً، وهل أنت حريص جداً على دولة إسرائيل؟

إذا كنت فعلاً بهذا الحرص فلماذا انتسبت إلى فتح التي كان أول مبدأ من مبادئها «إزالة الكيان الصهيوني من أرضنا المغتصبة واسترجاع بلدنا فلسطين». يمكن أن نفهم أنك ومن حولك عاجزون عن أخذ حقوقنا، أما أن تتخلى عن هذه الحقوق ، وأن تقول إن حصولنا عليها خطر على العدو فهذا أمر لا يصدق عاقل أن من يقوله فرد فلسطيني، أما أن يقوله من وُضع رئيساً للسلطة الفلسطينية فهو أعجب العجب. أنا أفهم أن تقول لليهود: «إن شعبنا الفلسطيني عاش قروناً عدة مع اليهود قبل بدء الغزو الصهيوني عام ١٩٢٠م في سلام و أن المسلمين والمسيحيين العرب ليس لديهم مشكلة في التعايش السلمي مع اليهود داخل المدن والأراضي التي سيعودون إليها»، أما أن تقول لليهود سلفاً:«إن عودة اللاجئين خطر عليكم» فهذا ما لا يصدقه عقل. إنك بهذا تصف أفراد شعبك بأنهم ذئاب ما إن يرجعون إلى فلسطين حتى يبدؤوا بتقتيل اليهود، وهذا غير صحيح لأن الذئاب حقاً هم اليهود الصهاينة الذين عندما احتلوا فلسطين بدؤوا يقتلون أهلها و يهجرونهم ويعذبونهم ويخترعون القوانين لتعذيبهم وها هم يلحقون بهم إلى الضفة الغربية و غزة ويعملون فيهم القتل و الاعتقال و التعذيب.

الموقف العجيب السادس: الادعاء بالديمقراطية:

رأيتك مرة على شاشة التلفاز وأنت تقول «أنا عملت انتخابات بفلسطين ما بتصير بالسويد»

العجيب جداً أنك تتباهى بهذه الانتخابات ثمَّ أنت لا تحترمها قل لي بربك : لماذا لا تحترمها؟،

ولماذا سكت على اعتقال النواب المنتخبين؟ كان يجب أن تقول لليهود أيضاً أن يحترموا هذه الانتخابات و أن يحترموا الناجحين فيها، أم أنك لا تجرؤ على ذلك لأنك لو فعلت «تكون تذبح نفسك من الوريد إلى الوريد» ؟ كيف ترضى لنفسك أن تكون «طرطوراً» كما وصفك «جدعون ليفي» في ها آرتس بتاريخ ٢٣ سبتمبر عام ٢٠٠٧، عندما وصف موقفك من الحصار التجويعي لغزة. وقال لك بالحرف الواحد: «لو كان محمود عباس زعيماً وطنياً حقاً، وليس مجرد بائع مفرق صغير لرفض المشاركة في القمة (بينه و بين أولمرت) أو أية لقاءات أخرى حتى يرفع الحصار عن غزة. ولو كان رجلاً ذا منزلة تاريخية حقاً لأصر أيضاً على أنه لا يمكن عقد مؤتمر دون وجود إسماعيل هنية، الممثل الآخر المهم للشعب الفلسطيني ولو كانت إسرائيل تريد السلام حقاً و ليس «اتفاقاً على المبادئ» مع طرطور لا يؤدي إلى شيء لاحترمت هذا المطلب من عباس. إن إسرائيل يجب أن تتطلع إلى أن يكون عباس في نظر شعبه زعيماً و ليس دمية على مسرح تشد خيوطها و تحركها كيفما تشاء أيدي الولايات المتحدة و إسرائيل أو تتحرك بتأثير ألاعيب و مناورات قصيرة الأمد»

فهل بعد هذا تدّعي أنك ديمقراطي يا محمود عباس؟ لكأنني بالذين صنعوا منك زعيماً يشاركونك في انتقاء لون البدلة التي تلبسها و شكل العقدة التي تعقدها ومقدار الابتسامة التي تتصنعها وطول القبلة التي تطبعها على وجنات كونداليزارايس وإيهود أولمرت وزوجته.

الموقف العجيب السابع: مهزلة التفاوض مع العدو سراً في أوسلو،وعدم عرض كل الاتفاقات على ممثلي الشعب الفلسطيني قبل التوقيع عليها، وفي الوقت نفسه ترْك حيدر عبدالشافي ووفده يفاوضون العدو علناً. وبعد هذه المهزلة اعتماد الاتفاق السرّي وعدم عرضه على المجلس الوطني الفلسطيني.

لماذا اللجوء إلى السرية و الاتفاق مع العدو على بنود معينة ثم بعد ذلك وضع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية و اللجنة المركزية لفتح و القول لهم كذباً و بهتاناً: «لا نستطيع أن نحصّل أكثر». والعجيب أنه حين كنت يا محمود عباس تفاوض اليهود سرّاً في أوسلو، كان حيدر عبدالشافي ووفده يفاوضون وفداً اسرائيلياً علناً في واشنطن، وكان اليهود يعرضون عليهم اتفاقاً وصفه حيدر عبدالشافي أنه أفضل بكثير مما قبلتم به. أليس من أعجب العجب أن ترضى يا محمود عباس أنت ومن حولك أن تعطوا اليهود أفضل ما يمكن أن يحلم به مفاوض، ألا وهو: جعله يفاوض وفدين: وفد علني بقيادة حيدر عبدالشافي، ووفد سرّي بقيادتك ثم يختار هذا العدو الصفقة الأفضل بالنسبة له. أية أنانية هذه؟ إن هذا الموقف له تفسير واحد فقط ألا وهو الأنانية والاستعداد لبيع فلسطين مقابل كراسي زائفة (وقد ثبت هذا) ودريهمات (وقد ثبت هذا). ثم.. كيف تفاوضون الحكومة الصهيونية وأنتم منظمة التحرير، ألم يكن من الأفضل أن تتركوا فريق حيدر عبدالشافي يفاوض، وتبقون أنتم تناضلون من أجل تحرير فلسطين من الصهيونيين كما جاء في الميثاق الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية. إن من يتابع حكايات مفاوضاتك السّرية ليعجب أشد العجب من المناورات السخيفة التي كانت تدور في أجوائها، وإليك مثال واحد:

كنتم تفاوضون العدو سرّاً في أوسلو، وفي الوقت نفسه كان وفد حيدر عبدالشافي يفاوض في واشنطن، وكان اليهود يدعون أنهم لا ولن يفاوضوكم لأنكم تمثلون منظمة التحرير الفلسطينية التي تطالب بحيفا و يافا وطبريا وصفد وبقية الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨. وفي أحد أيام هذه المفاوضات المزدوجة اتصلت حنان عشراوي من باريس أو جنيف بياسر عرفات في تونس لتبلغه أمراً يتعلق بالمفاوضات، فثارت ثائرة اليهود وهددوا بوقف المفاوضات في واشنطن مدّعين!!!! أنهم لا يقبلون أن تشمّ منظمة التحرير رائحة مفاوضات واشنطن. عجيب، عجيب والله، يفعلون ذلك وهم يفاوضون وفد منظمة التحرير في أوسلو سراً. ما هذه الألاعيب الصبيانية، وما هذا السخف المكشوف؟. إلى هذا الحد يستهزئ بكم اليهود ويضحكون عليكم؟

الموقف العجيب الثامن: تصريحك بملء الفم أنك تحتاج إلى إذن من حكومة العدو لكي تحضر مؤتمر الدوحة، وأنك إذا سافرت إلى المؤتمر تكون تذبح نفسك من الوريد إلى الوريد.

لو أن هذا الموقف كان إشاعة لما سجلناه، أما وهو صادر عن رئيس وزراء دولة قطر، وعلى شاشة التلفاز فهو يستدعي التسجيل ثم التسجيل و التأمل الشديد. يا محمود عباس هذا الموقف وحده يكفي لكي يجعلك تستقيل أو تقال ولكي لا تسمح ولا يُسمح لك بأن يصل بك الهوان والذلّ والطرطرة أمام أعداء أمتنا وهم اليهود الصهاينة إلى هذا الحد. ماذا تسمّي موقفك هذا يا محمود عباس إن أبسط ما يقال فيه إنك فضلت مصلحتك الشخصية أمام اليهود على مصلحة القضية الفلسطينية التي هي قضيتك كما تدعي. انظر إلى التناقض الشديد الفاضح بين ما قلته لرئيس الوزراء القطري حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني وبين ما كتبت أنت ... نعم أنت نفسك كتبته في كتابك المشؤوم «طريق أوسلو» في الصفحة ٣١١:

«إن القيادة ليست مجرد مواقع و امتيازات و مكاسب، بل هي في الأساس قدر من الشجاعة، واستشفاف رغبات الجماهير، و التطلع إلى بناء المستقبل وخدمة القضية بكثير من نكران الذات. وهي ليست الحفاظ على الكينونة، وتحصين المواقف الشخصية، والجلوس في الدائرة المريحة، بعيداً عن الدائرة الصحيحة»

يا للعجب، اقرأ هذا الكلام، وأقارن بينه وبين أفعالك هل ما قلته من ضرورة استشفاف رغبات الجماهير ينطبق على أفعالك في محاربة من انتخبتهم الجماهير إلى المجلس التشريعي. والله إن المرء لا يصدق أن من يقول هذا الكلام يفعل هذا الفعل. أليس كل ما تفعله يا محمود عباس هو الحفاظ على كينونتك وتحصين مواقفك الشخصية لتجلس في الدائرة المريحة بعيداً عن الدائرة الصحيحة؟.يا ناس يا زعماء يا عرب يا من وافقتم دون حق على تمديد الاعتراف به رئيساً للسلطة، أدركونا، أدركونا... إن الاختلاف بين أعمال هذا الرجل و أقواله دليل قاطع على أنه لم يعد يصلح أن يكون رئيساً. ألا تشفقون على الشعب الفلسطيني. نرجو أن تعيدوا النظر في مواقفكم كما نرجو أن تتركوا الشعب الفلسطيني ليختار زعماءه و رؤساءه وهو قادر على ذلك.

لو كنت يا محمود عباس تعرف العمل السياسي جيداً و تنشد خدمة شعبك، وتحصل على احترام الأعداء لك لاحترمت الانتخابات التي أجريت بمنتهى الصدق والتي فازت فيها حماس.

ولكن يا للأسف لقد هبطت إلى الأسفل كثيراً. لقد هبطت إلى المستوى الذي جعل جدعون ليفي في مقالته المذكورة سابقاً والتي نشرها في هاآرتس بتاريخ ٢٣ سبتمبر ٢٠٠٧ يقول عنك ما يلي بالحرف الواحد:

«إن الانطباع الذي يتركه أبو مازن هو أنه ليس أكثر من بقية سويسي (مصغر سياسي)، يشارك في الحفلة التنكرية الإسرائيلية الأمريكية ليس لضعف أو سذاجة منه بل لأن غزة بالنسبة له «كيان معادٍ» كما هي بالنسبة لإسرائيل. إذاً فهو يشترك مع إسرائيل في هذه النظرة الضيقة المخزية إلى قطاع غزة، هذه النظرة التي لن تصل بأي منهما إلى أي خير. ونحن إذا نظرنا إلى سلوك أبو مازن نخرج بالحكم التالي وهو: أن أبو مازن ليس فقط غير معترض على ما تقوم به إسرائيل في غزة، بل هو يمكن أن يكون موافقاً على النظرية القائلة إن الضغط الوحشي على القطاع سوف يجعل حماس تخضع و بالتالي يعود الشعب في غزة إلى أحضان فتح. إن أبو مازن، وبعمله هذا يثبت أنه ليس «صوصاً صغيراً» كما وصفه أرييل شارون في إحدى عباراته، بل «ديك مصلحجي يتبختر مختالاً و يؤدي دوراً يثير السخرية دون أن يعير مصلحة شعبه اهتماماً يذكر».

وأنا أخالف جدعون ليفي الرأي وأقول إن موقف محمود عباس من غزة هو لضعف و سذاجة منه لأنه لو لم يكن ضعيفاً وساذجاً لما اشترك مع إسرائيل في التآمر على شعبه واعتبار غزة كياناً معادياً.

انظر يا محمود عباس، كنت تنادي في كتابك «القضية» المنشور عام ١٩٧٨ بضرورة معرفة العدو من أجل معرفة كيفية التعامل معه. وهذا أمر صحيح، ولكن الذي يحدث مع السذّج عندما يريدون أن يعرفوا العدو هو أنهم لا يعرفون هذا العدوّ بل هو الذي يعرفهم ويعرف سذاجتهم. وأنت يا محمود عباس من هؤلاء السذج الذين اختلطوا بالعدو ولم يعرفوه، بل هو الذي عرفهم وغاص في أعماقهم. لقد عرفك الصهاينة يا محمود عباس أكثر مما تعرف نفسك، ولم يخفوا ذلك و بدؤوا يعلنون أوصافك بدقة بالغة. اسمع ماذا يقول عنك شارون:

-محمود عباس صوص صغير (جاء هذا على لسان جدعون ليفي).

واسمع ما يقوله بيريز :

-دائماً محمود عباس يقول: «حاضر»

واقرأ ما يقوله جدعون ليفي نفسه:

« إن أبو مازن ليس صوصاً صغيراً كما وصفه أرييل شارون في إحدى عباراته بل ديك مصلحجي يتبختر مختالاً و يؤدي دوراً يثير السخرية دون أن يعير مصلحة شعبه اهتماماً يذكر».

واضح يا محمود عباس أن التقاءك مع العدو الصهيوني ومرافقتك له هذه المدة الطويلة هي كالأرنب الذي يرافق الثعلب والذي يكون هو الخاسر دائماً لأن الثعلب يهدده باستمرار بأنه سيفترسه إذا لم يفعل كذا و كذا..، والأرنب يستجيب باستمرار إلى أوامر الثعلب.والعجيب أنه على الرغم من طاعة الأرنب المستمرة وخضوعه الدائم للثعلب فإنه لا ينجو بجلده، بل يأكله الثعلب عندما يقتضي الأمر ذلك، وساعتها لا تنفع الأرنب كل توسلاته و رجاءاته للبقاء حياً.

عيب يا محمود عباس أن تصل سذاجتك بالقضية إلى هذا الدرك الأسفل و تبقى في مكانك، و بخاصة أن رئاستك قد انتهت مدتها. فهل بقاؤك ينسجم مع مواصفات القيادة الذي ذكرتها في ص٣١١ من كتابك المشؤوم «طريق أوسلو»، والتي اقتبسناها سابقاً.

أم أنك لا تملك لنفسك حتى الاستقالة و يجب أن تقدم طلباً لقادة العدو الصهيوني كي يسمحوا لك بالاستقالة ؟أنا أقول سيسمحون لك عندما لا يبقى فيك ما يمكن أن يفيدهم. وتقدير ذلك يعود إليهم وليس إليك.

الموقف العجيب التاسع: رضاك بأن تبقى زعيماً مصنوعاً وطرطوراً وليس زعيماً وطنياً حقاً. هذا التعبير ليس من عندي، ولكنه من عند جدعون ليفي في مقاله الذي تحدثت عنه، وأنا أقتبس الجزء الخاص بكون محمود عباس طرطوراً، أثبته كما ورد حرفياً:

«لو كان محمود عباس زعيماً وطنياً حقاً، وليس مجرد بائع مفرق صغير لرفض المشاركة في القمة أو أية لقاءات أخرى حتى يرفع الحصار عن غزة. ولو كانت إسرائيل تريد السلام حقاً و ليس «اتفاقاً على المبادئ مع زعيم طرطور لا يؤدي إلى شيء لاحترمت هذا المطلب من عباس. إن إسرائيل يجب أن تتطلع إلى أن يكون عباس في نظر شعبه زعيماً و ليس دمية على مسرح تشد خيوطها و تحركها كيفما تشاء أيدي الولايات المتحدة و إسرائيل، أو تتحرك بتأثير ألاعيب و مناورات قصيرة الأمد.

حتى الآن، إسرائيل مرتاحة للتعامل مع أبو مازن الزعيم الذي لا حول له و لا قوة. وبما أن واشنطن - و ربما القدس أيضاً (هذا كلام جدعون ليفي) - تريدان و بإلحاح أن تلمعا الشكل الذي أسمياه «قمة السلام» لكي يبدو وكأنه «إنجاز» فإن أبا مازن يمكنه بل و يجب عليه أن يهدد بمقاطعة هذا المؤتمر أيضاً لعله يحقق بعض الإنجاز لشعبه في غزة. وهي منطقة تسيطر عليها حماس، التي يكرهها أبو مازن. إلا أنه، مع كرهه لحماس، سيكون من الغريب جداً أن يستمر بتجاهل الأوضاع غير الإنسانية التي يعيشها الغزاويون تحت الحصار الإسرائيلي.»

أود أن أذكّر القارئ الكريم أن هذا الكلام نشرته هاآرتس في ٢٠٠٧/٩/٢٣ أي قبل العدوان الوحشيّ والمجرم على غزة بسنة و ثلاثة أشهر. وكان عنوان المقالة The : Puppet Leaderأي: الزعيم الطرطور.

الموقف العجيب العاشر: قولك : «إذا كانت المقاومة تؤدي إلى الإفناء فنحن لا نريد المقاومة»

وهذا أيضاً أعجب العجب. إنه كلام ينبغي أن لا يصدر من قائد أو زعيم لأي شعب يسعى نحو التحرر والاستقلال. وهل تحرر شعب في تاريخ الأمم دون مقاومة؟ وهل قال عمر المختار ذلك عندما واجه دولة عظمى فتاكة كإيطاليا في ذلك الحين، وهل قال زعماء الشعب الجزائري ذلك عندما قتل الفرنسيون منه خمسة وأربعين ألف متظاهر مدني في يوم واحد عام ١٩٤٥م. وهل قال أهل فيتنام ذلك عندما ظلوا يقاومون الفرنسيين و الأمريكان طوال عشرات السنين؟

إن الزعيم الذي يقول: إذا كانت المقاومة تعني الإفناء فلا نريد المقاومة، لا يستحق أن يكون زعيماً. لماذا إذاً انتسبت إلى «فتح» وأنت تعلم أنها حركة مقاومة، هل انتسبت إليها لتخربها؟ هل انتسبت إليها لتجمع حولك أرانب و مصلحجيين يتخلون عن مبدأ التحرير ويرفعون أرصدتهم في البنوك، ويبدؤون يتحركون من أجل غزة عندما يتعلق الأمر باستلام النقود للإعمار و المناقصات؟هل فعلاً ستستلمون النقود لإعمار غزة، أم لزيادة أرصدتكم في البنوك؟

إن قولك: «إذا كانت المقاومة تعني الإفناء فلا نريد المقاومة» ينطبق على أي مقاومة حتى رمي الحجارة على العدو، وحتى ذكر كلمة واحدة تتعلق بحقوقنا، إنك في هذا القول تثبت أنك من النوع الذي يهرب من صفير الصافر، فهل هكذا يكون الزعماء؟

إن عدم ذهابك إلى قمة الدوحة له تفسير واحد، وهو أن العدو عرف منك هذا المستوى من الخوف و الخضوع فأمرك أن لا تذهب إلى قمة الدوحة وإلا «تكون تذبح نفسك من الوريد إلى الوريد»

والقائل: «كتب عليكم القتال وهو كرهٌ لكم وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئاً وهو شرٌ لكم و الله يعلم و أنتم لا تعلمون [البقرة:٢١٦]

والرسول ﷺ يقول: «من قتل دون عرضه فهو شهيد، ومن قتل دون ماله فهو شهيد ومن قتل دون بيته فهو شهيد».

كل هذا فيه حث على المقاومة ورفض للاستكانة و الذل. هل يعقل يا محمود عباس أن يأخذ اليهود القدس دون أن نقاومهم؟ هل يعقل أن يأخذوا أرضنا ويخرجونا من ديارنا دون أن نقاومهم؟ هل يعقل أن يحاصرونا و يقطعوا عنا القوت و الماء و الوقود دون أن نقاومهم؟ هل يعقل أن يبنوا المستوطنات في كل أراضي الضفة الغربية دون أن نقاومهم؟ هل يعقل أن يفعلوا كل ذلك ثم تذهب أنت لتقبل وجنتي الصهيوني الخبيث إيهود أولمرت و الصهيونية الخبيثة زوجته؟

ظاهروا على إخراجنا؟ هل نطيع الله تعالى أم نطيع محمود عباس الذي وصفه الله تعالى بأنه ظالم لأنه يتولى أعداءنا .

أنت تقول: «إذا كانت المقاومة تعني الإفناء فلا نريد أن نقاوم» لقد قاوم أهل غزة يا محمود عباس فهل فني أهل غزة؟ لقد خرجت غزة منتصرة، وباء اليهود و كل من كان يتمنى فناء غزة بالفشل وأيد كل الناس في كل مكان غزة و صمودها و حيّوا نَصرها الذي جاء من عند الله.

إن مقاومة أهل غزة المستمرة هي التي جعلت اليهود ينسحبون من غزة في المرة الأولى عام ٢٠٠٥م، وجعلتهم ينسحبون بعد العدوان الأخير الغاشم و الوحشي عام ٢٠٠٨م - ٢٠٠٩م. ماذا لو فعل أهل الضفة الغربية ما فعله أهل غزة؟ هل يبقى العدو محتلاً لها، أم أنه سينسحب خائباً كما فعل لدى انسحابه من غزة ودون شروط؟ هذا مع العلم أن وضع الضفة الغربية أفضل بكثير من الوضع في غزة من حيث التزود بالوقود والسلاح والغذاء و العون و المدد الإنساني.

الموقف العجيب الحادي عشر: الاستمرار بالمفاوضات مع العدو الصهيوني ثلاثين عاماً منها أربعة عشر عاماً قبل التوقيع على اتفاقية أوسلو المشؤومة و ستة عشر عاماً بعد توقيع الاتفاقية المشؤومة نفسها دون الوصول إلى أي نتيجة.

أقول لك يا محمود عباس لو أن العدو الصهيوني يريد أن يعطيك شيئاً لأعطاك هذا الشيء بعد التوقيع على اتفاقية أوسلو. افهم يا محمود عباس وآمل أن تفهم أنك مع كل تنازلاتك و طاعتك لأوامر العدو فلن يعطوك شيئاً، إنهم يمنّون عليك بالسماح لك أن تبقى في فلسطين شخصياً وليس في صفد، لأنك في نظرهم أحد اللاجئين الذين «سمحوا» له بالعودة، وهذا يكفي، واحد فقط الذي هو أنت أرجعوك إلى فلسطين لكي توافق و تعطي صكاً تتنازل فيه عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين جميعاً. ما هذه الأنانية يا محمود عباس

وكيف يرضى أي زعيم أن ينال منفعة شخصية مقابل التنازل عن الحقوق الوطنية لشعبه. ألم تقتنع يا محمود عباس أن اليهود الذين يبنون المستوطنات وهم يفاوضونك هذه السنين الطوال إنما هم يسخرون منك؟ ألم تدرك يا محمود عباس أن هدف الدولة الفلسطينية الذي يضعونه أمامك لتجري إليه مؤملاً أن تصله هو أيضاً يجري أمامك كالجزرة تماماً، وفي هذه الحال لن تصل إليه.

سؤال هام أطرحه عليك و على الذين حولك من المنتفعين و الفاسدين: هل المفاوضات مع العدو الصهيوني أصبحت غاية في ذاتها؟ ألا تراجع نفسك؟ ألا تتذكر قولك: إن بوش وعد أن تتحقق الدولة الفلسطينية عام ٢٠٠٨ فأين هي؟

أم أنك لا تملك لنفسك حتى الاستقالة. ويجب أن تقدم طلباً لقادة العدو الصهيوني كي يسمحوا لك بالاستقالة؟

الموقف العجيب الثاني عشر: السكوت على العدوان الغاشم الوحشي على غزة، واعتقال المئات من أهالي الضفة الغربية لأنهم تحركوا وأرادوا أن ينجدوا إخوانهم في غزة.

إن سكوتك على العدوان الغاشم الوحشي على غزة أمر عجيب بل وأعجب من العجيب، شعبك يذبح، والعالم العربي كله يهب بالمظاهرات التي لم تتوقف حتى الآن، وعواصم أوروبا و آسيا وأمريكا اللاتينية تمتلئ بالمظاهرات، وكل ما تفعله أنت هو تعليق المفاوضات؟ ما هذا؟ يا للعجب!!!. إن أقل ما يجب فعله منك ومن سلطتك هو:

١- إلغاء المفاوضات مع العدو الصهيوني

٢- الذهاب فوراً إلى غزة و مصالحة المقاومة التي يقودها إسماعيل هنية وحكومته.

٣- مطالبة اليهود بالإفراج فوراً عن المعتقلين من أعضاء المجلس التشريعي.

٤- عقد جلسة فورية للمجلس التشريعي المنتخب.

٥- عقد جلسة فورية للمجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية

٦- الإفراج عن المئات من الذين تعتقلهم في الضفة الغربية بتهمة تأييد النضال والمقاومة.

٧- إعلان المقاومة في الضفة الغربية وعدم إيقافها إلى أن تتحقق مطالب الشعب الفلسطيني.

٨- إصدار بيان صريح أن مقاومة الشعب الفلسطيني للعدوان هي مقاومة مشروعة وليست إرهاباً.

٩- الإصرار على إطلاق سراح الأسري من سجون العدو الصهيوني فوراً ودون تأخير.

١٠- مطالبة مصر بفتح المعابر .

ما الذي يمنعك من ذلك يا محمود عباس؟ هل هو حرصك على القضية الفلسطينية، هل هو حرصك على مصلحة الشعب الفلسطيني؟ أم هو حرصك على مصالحك الشخصية؟ أم أنه خوفك المستمر من أن تذبح نفسك من الوريد إلى الوريد؟

الموقف العجيب الثالث عشر: عدم أخذ موافقة الشعب الفلسطيني على بنود اتفاقية أوسلو قبل توقيعها.

لقد جعلت من مفاوضاتك مع اليهود في أوسلو سرّاً مطلقاً، واتفقت مع بيريز على كل شيء، ثم ذهبت لتسوّقها في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وفي اللجنة المركزية لفتح. وإن التأمل العميق في الاتفاقية يجعلنا نخرج بالحكم التالي عليها:

«إنها أخطر اتفاقية مرت على الأمة العربية بل و الإسلامية في تاريخ نضالاتها كلها قديماً وحديثاً، وإن فيها من المخزيات ما يندى له الجبين، والذي يجعلنا نصف الموقعين عليها بأنهم جاهلون جهلاً مخزياً». ونكتفي هنا بذكر بند واحد، ونترك مناقشة إتفاقية أوسلو كاملة إلى دراسة مستقلة. البند المهم جداً (وكل بنودها مهمة) و المخزى جداً (وكل بنودها مخزية)هو أنك يا محمود عباس أهديت الأراضي الأميرية أو ما يعرف بأملاك الدولة ، أهديتها كلها للدولة المعتدية دون أي مقابل فكيف كان ذلك:

١- فصلتم الضفة الغربية عن الأردن فانخفض مستواها ووضعها الدولي من كونها جزءاً من دولة هي المملكة الأردنية الهاشمية تعرضت لاحتلال دولة أخرى إلى صيرورتها أرضاً سائبة محتلة من قبل دولة أخرى هي ما سمي بإسرائيل.

٢- بدأتم بالمفاوضات في أوسلو وأنتم تمثلون شعباً يعيش في أرض سائبة، وهذا الشعب خاضع لقولت الاحتلال.

٣- قبلتم بالحكم الذاتي تحت سيطرة دولة محتلة، ومعنى الحكم الذاتي فيما يتعلق بالأراضي هو ما يلي:

أ. السكان الذين يخضعون لحكم ذاتي تحت سيطرة دولة أخرى لا يملكون من الأراضي التي يعيشون عليها سوى البيوت أو قطع الأراضي التي يحملون بها صكوك تمليك (صكوك طابو).

ب. أجواء مناطق الحكم الذاتي تقع تحت سيطرة الدولة الحاكمة وهي هنا العدو الصهيوني.

ج. الكنوز و المياه و الغاز و النفط في مناطق الحكم الذاتي ملك للدولة الحاكمة وهي في اتفاقية أوسلو دولة العدو الصهيوني.

د. جميع الأراضي التي لا يملكها أفراد من الشعب القابل بالحكم الذاتي هي ملك للدولة الحاكمة وهي في اتفاقية أوسلو دولة العدو الصهيوني.

وبناء على هذا، اندفع اليهود بعد اتفاقية أوسلو يبنون المستوطنات في أراضي الضفة الغربية ويتكاثرون حتى وصل عددهم إلى أربعمائة ألف، بعد أن كان عددهم أقل من عشرة آلاف قبل توقيع اتفاقية أوسلو. وأصبحنا نسمع عن مستوطنات شرعية !!! ومستوطنات غير شرعية !!! فأية مستوطنات هي التي أعطيتها الشرعية يا محمود عباس بحسب اتفاقية أوسلو. هذه وحدها تكفي لكي يوصم تاريخك و عملك في القضية بأنه مشين و مفرّط إما لجهل أو لسذاجة عجيبة.

ألم يكن من الأفضل أن تَعرض بنود أوسلو على مجلس تشريعي منتخب من الشعب الفلسطيني داخل و خارج فلسطين، وأن تجعل المنتخبين يناقشون البنود كلها، فإن قبلوها يكونون هم الذين جنوا على أنفسهم، وإن رفضوها تستقيل أنت وتقول هذا ما استطعت أن أفعله، أما أن تذهب للتوقيع دون أخذ موافقة ممثلي الشعب الفلسطيني ثم تسأل نفسك بسذاجة غريبة و عجيبة وأنت في الطائرة في طريقك إلى واشنطن:

«هل هي رحلة العودة إلى الوطن؟ أم هي رحلة التوقيع على التنازل عن جزء كبير من الوطن؟ لماذا أذهب للتوقيع على التنازل عن جزء كبير من الوطن؟ لماذا أذهب للتوقيع على اتفاق لست جزءاً منه؟ وقد لا يكون فيه بيت أو مقر إقامة؟ وهل ما سنقوم به سيفتح الباب أمام المستقبل أم يقفل الطريق إليه؟ وهل فرطنا بحقوق الشعب أم حافظنا على هذه الحقوق «كتاب طريق أوسلو» ص٧.

هذا كلامك بالحرف الواحد أجب أنت يا محمود عباس عن تساؤلاتك هذه واحكم بنفسك على نفسك ولا نقول لك إلا ما قال الله تعالى:«اقرأ كتابك كفى بنفسك اليوم عليك حسيباً».

لو كنت يا محمود عباس مفوضاً من الشعب الفلسطيني للذهاب في رحلة التوقيع لما كانت تساؤلاتك التي سطرتها. ثم من أنت .. من أنت .. حتى تنصب نفسك مفوضاً للتوقيع على اتفاق لست جزءاً منه. ثمّ طالما أنك لست جزءاً منه، فلماذا توقع؟ أليس هذا منتهى السذاجة و الجهل والظلم ؟، وصدق الله العظيم حين وصف أمثالك بقوله جل جلاله: «إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على إخراجكم أن تولّوهم ومن يتولّهم فأولئك هم الظالمون» أنت ظالم ظالم ظالم بنص كتاب الله. لقد ثبت، على مر السنين، أن الشعب الفلسطيني لا يرضى عن التحرير والعودة بديلاً

ولقد نجحت حماس في الانتخابات لتمثيل الشعب الفلسطيني لأنها ترفض اتفاقية أوسلو. والنتيجة كانت أنك بدأت تعمل مع اليهود على إسقاط حماس، ... كيف؟ يا للعجب: اليهود الديمقراطيون!!! ، وأنت الذي تؤمن!! بالانتخابات، تتآمرون لتبعدوا حماس المنتخبة شرعياً و تحت مراقبة أجنبية، نعم حماس المنتخبة من قبل الشعب الواقع تحت الاحتلال.

إن رفض الشعب الفلسطيني لاتفاقية أوسلو ممثلاً بحماس وجميع فصائل المقاومة قد كلف الشعب الفلسطيني آلاف الشهداء و الجرحى والمعتقلين وعشرات الآلاف من البيوت المهدمة و المآسي، في حين أنها لو عُرضت على الشعب الفلسطيني قبل توقيعها لما تكلفنا كل هذه التضحيات.

وقد كلفنا التوقيع على الاتفاقية المشؤومة قبل استشارة الشعب الفلسطيني شيئاً آخر مهماً جداً جداً ألا و هو هذا الانقسام بين فتح و حماس، وأنا أعدّل هذه المفهومة بالقول:

إنه انقسام بين قيادة فتح المصلحجية و حماس، لأن فتح الحقيقية لا ترضى عنك عن سياساتك يا محمود عباس.

الموقف العجيب الرابع عشر: سكوتك و عدم تكذيبك لقول أولمرت: «إن ضرب غزة بكل أنواع آلات الحرب الحديثة ولمدة ٢٣ يوماً أضعف حماس وقوّى محمود عباس»

وا ويلاه يا محمود عباس، وا ويلاه عندما يذبح أولمرت و يجرح سبعة آلاف فلسطيني ويدمر عشرات الألوف من الأبنية في غزة قائلاً: إن كل ذلك لتقوية محمود عباس في غزة.

أصدر تكذيباً فوراً، قل: إنك لا تقبل التقوية من العدو، اذهب إلى غزة وقل أنا مقاوم معكم و لا أنتظر من أولمرت أن يقوّيني عليكم. وإذا لم تفعل يا محمود عباس فأنت شريك لأولمرت. ولم تعد فلسطينياً، فضلاً عن كونك لم تعد زعيماً. والله إنه لخزي ما بعده خزي، و عار ما بعده عار أن تسكت عن هذا.

أنا أتساءل هل كنت تتمنى في مجالسك الخاصة وفي اتصالاتك مع العدو أن يخلصك اليهود من حماس كما قلت عن الملازم فايز الذي استشهد في السلط، وكان هذا أمامي وعلى مسمعي، وأشهد الله على ذلك، قلت يومها:

«منيح (مليح) اللي خلصونا منه»
الزعيم الذي يستقوي بعدوّه الذي اغتصب بيته ومدينته ونهب أمواله وأراضيه وثماره مدة ستين عاماً، الزعيم الذي يرضى أن يقتل عدوّه المناضلين من شعبه هو زعيم مصنوع ليخدم العدو، هو زعيم طرطور، إنه لا يستحق أبداً أن يكون من صفد، ولا أن يكون من فلسطين، ولا أن يكون عربياً ولا أن يكون مسلماً، ولا أن يكون إنساناً. وعلى ذكر صفد، حين حاولت الذهاب إلى صفد لتزور بيتك استقبلك اليهود بالبيض المعفن، و البندورة المخمجة و البطاطا المملوءة بالصديد أتذكر ذلك؟ فأنا هنا لا أعلق، ويكفيني أن أسطر هذا الخبر.

الموقف العجيب الخامس عشر: السكوت عن الجدار العازل على الرغم من صدور قرار محكمة لاهاي بعدم شرعيته.

وهذا موقف أيضاً أعجب من العجيب. محكمة دولية عالمية تصدر حكماً بعدم شرعية بناء الجدار العازل من قبل دولة العدو الصهيوني. هذا الجدار الذي تسبب بناؤه بمصادرة مئات الآلاف من الدونمات من أراضي المواطنين الفلسطينيين. والذي ما زالت بلدات كثيرة تعاني من فصل المواطنين فيها عن أراضيهم الزراعية. وهم مستمرون بالتظاهر ضد هذا الجدار العجيب الذي أقامه اليهود تحت سمع العالم و بصره. الشعب الفلسطيني ضده والشعوب العربية والناس الشرفاء في العالم ضدّه و محكمة لاهاي ضده، وأنت ساكت، تنظر إليه بلا مبالاة وأنت ذاهل العينين، وقد أرخيت حنكك السفلي، وتردد في داخلك بضعف عجيب لا يليق بأضعف المخلوقات قائلاً «لا نقدر أن نفعل شيئاً». كيف لا تقدر أن تفعل شيئاً؟، كيف؟ قل يا محمود عباس، كيف؟.أنا أقول لك. تذهب بحكم محكمة لاهاي إلى هيئة الأمم، وإلى مجلس الأمن، وإن لم تصدر قرارات منهم بهدم هذا الجدار ترسل مجموعات فدائية من شعبنا البطل لهدمه، ونسفه، وفتح الثغرات فيه إلى أن يزيله العدو صاغراً. هكذا يفعل المناضلون الشرفاء يا محمود عباس، المناضلون الذين يأخذون، و لا ينتظرون من العدو الصهيوني أن يعطيهم. افهم يا محمود عباس، افهم أن اليهود نمط من الناس جشع، خالٍ من المروءة، يلدغك حين تؤويه، ويحاول إزالتك من الوجود حتى حين تسامحه. ألا تتذكر قصة تاجر البندقية الذي أصر اليهودي المرابي فيها أن يأخذ رطلاً من لحم التاجر لقاء المال الذي كان قد أقرضه إياه؟ افهم يا محمود عباس، افهم... افهم.

أقول لك مرة ومرات: «إذا كنت لا تستطيع أنت أن تفعل شيئاً فاترك مكانك لمن يستطيع و حُلَّ عنا.

الموقف العجيب السادس عشر: حل القضية الفلسطينية بأن يرجع اليهود عام ١٩٤٨ إلى الدول التي جاءوا منها، وأن يرجع الفلسطينيون إلى ديارهم في فلسطين.

كان هذا في المجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد في جامعة الدول العربية بالقاهرة عام ١٩٧٨م أي قبل أكثر من ثلاثين عاماً. وكنت أنت قد بدأت الاتصال باليهود الغاصبين لأرضنا، وقبل أن ندخل إلى قاعة الاجتماعات سمعتك تقول بصوت عال «ايش فيها .. يا سيدي هو الاتصال باليهود خيانة؟» كنت ترفع صوتك كأنك تريد أن تسمعني أنا بالذات. كنا داخلين إلى قاعة الاجتماعات، ولم يكن الوقت مناسباً لكي أناقشك.

يومها عجبت من قولك، وقلت : سأناقش الموضوع معك لأفهم قصدك وأفهم أي يهود تعني.وبدأت الجلسة، وأعلن رئيس المجلس يومها المرحوم خالد الفاهوم أن الكلمة لمحمود عباس، صعدت أنت المنبر يومها، وقلت الجمل التالية فقط:

« يا جماعة حل قضية فلسطين بسيط جداً وهو أن يرجع اليهود إلى البلدان التي أتوا منها، وأن يرجع الفلسطينيون إلى ديارهم في فلسطين» وبعد أن انتهيت ضربت يداً بيد وقلت بسذاجة عجيبة: «وانحلت القضية».

قل لي بالله عليك يا محمود عباس: هل هذا القول يدل على أن صاحبه عرف عدوّه؟ أنت الذي خصصت كتابك «القضية» الذي أصدرته عام ١٩٧٨م، أي في العام نفسه الذي طلعت فيه على العرب والفلسطينيين بهذا الحل الساذج، أقول خصصت كتابك كله لانتقاد العرب الذين لم يدرسوا العقلية اليهودية ولم يفهموها. ومدحت نفسك بأنك فهمتها لمجرد ذكرك في هذا الكتاب أعداد الأحزاب اليهودية وتطلعات كل حزب، ثم بدأت تفاوضهم سرّاً منذ عام ١٩٧٤م إلى أن طلعت علينا بهذا الحل الساذج؟ وإليك مناقشة هذا الحل (مع أنه لا يستحق المناقشة):

١- لم يصدر أي رد فعل يهودي رسمي لهذا الحل، وإنما صدرت موافقات لأفراد يهود كلهم من جهاز المخابرات الصهيوني «الموساد»، وكانت غايتهم العودة رسمياً وفي وضح النهار إلى الدول العربية التي جاؤوا منها لكي يقوموا بدور التجسس على هذه الدول لصالح دولتهم المعتدية.

٢- لم يخطر ببالك أن اليهود الذين غادروا البلاد العربية وبلدان العالم المختلفة وجاءوا إلى فلسطين عام ١٩٤٨م فعلوا ذلك بإرادتهم ولم يطردهم أحد منها، أما نحن الفلسطينيين فقد طردنا اليهود بالقوة من أرضنا، فهل بهذه البساطة يقبلون عودتنا؟ أم أن هذه العودة تحتاج إلى نضال طويل و تضحيات جسيمة.

٣- هل هنالك قرار من الأمم المتحدة بعودة هؤلاء اليهود إلى البلاد التي قدموا منها.
٤- هل هنالك تعبير اسمه «اللاجئون اليهود في فلسطين».
٥- هل سمعت أو سمع أحد في العالم أن اليهود القادمين من البلاد المختلفة إلى فلسطين عام ١٩٤٨ يطالبون بالعودة إلى البلدان التي قدموا منها.
٦- لم يخطر ببالك أن اليهود الذين بدؤوا الحركة الصهيونية عام ١٨٩٣م، وساندهم بها الانجليز في وعد بلفور عام ١٩١٧م والأمريكيون والفرنسيون واعترفوا بدولتهم المعلنة عام ١٩٤٨م بعد ارتكاب مجازر دير ياسين وعين الزيتون وقبية، لم يخطر ببالك أن هؤلاء جميعاً سينظرون إلى الحل الذي تطرحه بعين العجب من هذه السذاجة؟. والحقيقة المؤسفة يا محمود عباس أن اليهود منذ أن بدأت تطرح أمثال هذه الحلول اعتبروك من النوع الذي «ينفعهم» وقرروا أن يصنعوا منك زعيماً، وصنفوك بأنك(fantastic وهذا الوصف لكونداليزا رايس)، أي «لَقْطة» كما نقول بالعامية عن الشيء الذي يجب أن نلتقطهُ قبل أن يفلت منا. أنت يا محمود عباس بالنسبة لهم «لقطة» قلّ أن يجود الزمان لهم بمثلك. تعطيهم كل شيء ولا تأخذ شيئاً.

الموقف العجيب السابع عشر: تصريحك شبه الدائم أن بناء المستوطنات في الضفة الغربية يعرقل الوصول إلى حل سلمي للقضية الفلسطينية.

بدأت بهذه التصريحات منذ بدء مفاوضاتك مع العدو، وفي كل مرة تقول: «إن الاستمرار في بناء المستوطنات يعرقل الوصول إلى حل للقضية الفلسطينية» وكذلك قالت كونداليزارايس السيئة الذكر .وظل اليهود يبنون المستوطنات ويتوسعون بها، ويهدمون بيوت العرب في القدس و غيرها، وتظل أنت تكرر القول نفسه، وتظل تذهب لتتفاوض مع إيهود أولمرت الذي لا ينفك يضع يده حول رقبتك، وتسيبي ليفني التي تطبطب لك على كتفك وظهرك، متى إذن تأخذ إجراءً يدل على أن المستوطنات عرقلت الحل الذي تسعى إليه؟ إن ما فعلته المقاومة الفلسطينية هو الرد الطبيعي على الاستمرار في بناء المستوطنات. إنه ليس لإيجاد المبرر لليهود ليضربوا شعبنا. فهل يحتاج اليهود إلى مبرر لضربنا؟ ماذا فعل الشعب الفلسطيني لهم حين بدؤوا الهجرة إلى فلسطين عام ١٩٢٠م، هل أعطاهم الفلسطينيون مبرراً لكي يهاجروا؟ ماذا فعل الفلسطينيون للإنجليز حتى يعطي بلفور وعده المشؤوم لليهود عام ١٩١٧؟ وهل أعطوه الذريعة ليفعل ذلك؟

وفي عام ١٩٤٨م هل أعطى الفلسطينيون لليهود مبرراً لكي يهجّرهم اليهود من ديارهم؟، والتهويد الجاري حالياً للقدس بأي مبرر يا ترى؟ إن استمرار المقاومة الفلسطينية ردّ طبيعي على الهجرة المستمرة إلى فلسطين، وردّ طبيعي على استمرار بناء المستوطنات، و ردّ طبيعي على استمرار رفض العدو لعودة اللاجئين و ردّ طبيعي على استمرار تهويد القدس. وبما أنك أنت الذي قلت: إن استمرار بناء المستوطنات يعرقل الوصول إلى حل.
السؤال الكبير الآن هو:

إلى متى ستظل تردد ذلك دون أن توقف المفاوضات؟ متى تفهم أنهم لن يوقفوا بناء المستوطنات، متى يا محمود عباس تبدأ تفهم هذا؟ ، متى تصحو؟ متى تفيق؟ أنت الذي تدعي أنك درست عقلية العدو وفهمتها لم تصل بعد إلى الاستنتاج أنهم يضحكون عليك.

الموقف العجيب الثامن عشر:السكوت عن ٧٠٠ حاجز في داخل الضفة الغربية.

العجيب والعجيب جداً أنك بدأت رئاستك وعدد الحواجز التي تعرقل تنقل الفلسطينيين داخل مدنهم وبلداتهم أقل بكثير. وفي أثناء قمعك للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية، و مفاوضاتك لليهود على الحل المزعوم زاد هذا العدد أضعافاً، فهل عندك شك بعد هذا أن اليهود لا يحترمونك؟ وأنك بالنسبة لهم الزعيم «اللقطة» الـfantastic، الذي لا يجود لهم الزمان بمثلك؟ لأنك مطواع ومتهالك على البقاء في الكرسي بأي ثمن.

يا محمود عباس إن استمرارك بالتفاوض دون التخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني هو عبث وأنانية، هو جريمة لا يرضاها لشعبه أي عاقل. أنت تنعم بالرئاسة والتفاوض، والشعب الفلسطيني يُقَتَّل و يمنع من المرور من بلدة إلى بلدة و ينتظر على الحواجز ساعات طويلة أدت إلى وفاة عدد من الذين كانوا يحتاجون إلى إسعاف سريع، كما أدّت إلى ولادة بعض النساء. ألا تحس يا محمود عباس بإحساس هؤلاء ؟ ألا تشعر بمشاعرهم؟ لماذا لا تضع حداً لهذا؟ هل أنت مؤمن مع اليهود أن هذا الشعب لا بد من الاستمرار بإذلاله ليقبل أي حلّ. إن الضرر الذي نال الشعب الفلسطيني من وجودك كبير جداً. لذلك نقول لك: إرحل الآن قبل الغد.

سمعت بالأمس أحد أزلامك وهو كبير المفاوضين يقول: «نظل نفاوض اليهود خمسين سنة»، هل هذا كلام يقوله عاقل؟ إن أي مفاوضات ينبغي أن لا تطول أكثر من سنة، فإذا طالت تظهر حقائق جديدة و يبدأ العدو يضعها على الطاولة، وتكثر أطماع العدو بدلاً من أن تقل، وهكذا أيها المستمتعون بالكراسي أنتم تظلون تفاوضون في الوقت الذي يعاني فيه الشعب الفلسطيني من القتل و الاعتقال ومصادرة الأراضي وتجريف الحقول و القصف و تهديم البيوت، والجدار العازل و تهويد القدس والحفر تحت المسجد الأقصى.

الموقف التاسع عشر: حرصك العجيب على «منظمة التحرير الفلسطينية» وأنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

وهذا عجيب منك يا محمود عباس. رأيتك وأنت تخطب وقد انتفخت أوداجك واحمر وجهك و تشنجت عضلات و جهك. أقول لك باختصار:

١- إن «منظمة التحرير الفلسطينية» التي ترأسها أنت هي «منظمة التمرير الفلسطينية» وليست منظمة التحرير كما تدعي.

٢- إن «منظمة التحرير الفلسطينية» برئاستك لم يجتمع مجلسها الوطني منذ عشرين عاما، والاجتماع الوحيد الذي تزعم أنه عقد كان في غزة منذ أكثر من عشرة أعوام، وقد عقد من أجل حذف البند المتعلق بزوال إسرائيل من ميثاق المنظمة بحضور بيل كلينتون رئيس أمريكا في ذلك الحين. ولم يكن اجتماع المجلس قانونياً لأنه لم يحضر فيه ممثلو الفصائل ولا المستقلون من الفلسطينيين في لبنان و سوريا و الأردن.

٣- لماذا لم تقف هذه الوقفة منتفخ الأوداج و متشنج عضلات الوجه عندما كانت غزة تقصف و يقتل أطفالها و نساؤها و شيبها وشبانها مدة ثلاثة وعشرين يوماً. يا للعار، ثم تأتي الآن لتزعم أن منظمتك هي الممثل الشرعي و الوحيد للشعب الفلسطيني. ألا تذكر شعار «فتح» الدائم، وهو أن «بنادق الثوار هي الممثل الشرعي و الوحيد للشعب الفلسطيني».

٤- أنت بدأت التمسك بمنظمة التحرير «المهملة» من قبلك على مدى السنين حين انتهت و لايتك كرئيس للسلطة التي هيأها لك العدو ولذلك لجأت إلى منظمة التحرير لتقول إنك ما زلت رئيساً. ارحل يا محمود عباس فكل ما فعلته وتفعله قد أضرّ بالقضية الفلسطينية، و بقاؤك سيضر أكثر و أكثر. ارحل، ويكفي ضرراً ما فعلت حتى الآن، والذي سيحاسبك عليه الشعب.

٥- إن ممثل الشعب الفلسطيني لا ينتظر الإذن له بحضور قمّة الدوحة لكي لا يذبح نفسه من الوريد إلى الوريد.

الموقف العجيب العشرون: سكوتك عن المعتقلين الأحد عشر ألفاً في سجون العدو الصهيوني العجيب أنك تدعي أنك تفاوض من أجل إطلاق سراحهم.

ولو كنت حقاً تريد إخراجهم من معتقلات العدو لشجعت على خطف عشرين من أمثال «جلعاد شاليط»، وشعبنا البطل في الضفة قادر على ذلك، ثم فاوضت على مبادلتهم. هذه هي اللغة التي يفهمها العدو، والتي تكلم بها حزب الله في لبنان عندما خطف الجنود اليهود وأخرج سمير القنطار و إخوانه من سجون العدو. أمثالك يا محمود عباس لا يستطيعون أن يفعلوا ذلك لأنهم يخافون أن يذبحوا أنفسهم من الوريد إلى الوريد... أليس كذلك؟ ألم تقلها أنت؟

الموقف العجيب الحادي و العشرون: وصفك للعمليات الاستشهادية بأنها عمليات حقيرة وهذا عجيب وغريب بكل المقاييس.

ماذا تريد من شعب يرى بأم عيونه القدس تؤخذ أراضيها وتهوّد، والأقصى يكاد أن ينهار فوق الحفريات التي تجري تحته، ماذا تريد من هذا الشعب أن يفعل؟ هل يسكت؟ أم يفعل من المقاومة ما يستطيع فعله؟ هذا أنت سكتّ وقلت لليهود «حاضر»، وفاوضتهم، وقبلّت و جناتهم. هل أعطوك شيئاً؟ لم يعطوك شيئاً. إنهم استخدموا التفاوض معك ليظهروا أمام العالم أنهم يريدون السلام، هذا من جهة، ومن جهة أخرى استطاعوا أن يقسّموا الشعب الفلسطيني إلى قسمين: قسم يرفض السكوت على جرائم اليهود و يتشبث بالمقاومة وهو الأكثرية، و قسم يحارب المقاومة ويتشبث بالتفاوض دون طائل وهم الأقلية جداً الذين علّمتهم الخوف.

الموقف العجيب الثاني و العشرون: إصدارك الأوامر لقتل كل من يحمل صاروخاً.

أنا لم أصدق عيني و لا أذنيّ عندما رأيتك و سمعتك يا محمود عباس في تسجيل تلفازي على قناة «الأقصى» وأنت تخاطب أزلامك و تقول بالحرف الواحد:

«أي واحد منكم بشوف أي واحد حامل صاروخ يُضُرْبُه، يُقُتْلُه، يْطُخُّه. منيح هيك؟» وصفق لك الأزلام. أنت يا محمود عباس تعطي الأوامر لأزلامك أن يقتلوا حملة الصواريخ. ماذا أراد جيش العدو من غزوه الوحشي لغزة غير قتل حملة الصواريخ؟

إذن، تواطؤك مع العدو الصهيوني صار أوضح من الشمس. تواطؤك معهم على إنهاء المقاومة في غزة و إنهاء كل شباب المقاومة ظهر بالصوت و الصورة على الشاشة. ماذا بقي يا محمود عباس؟ بقي أن تكون في إحدى دبابات العدو التي كانت تقصف الأطفال والنساء وتمزق أجسادهم في غزة. بقي أن ترافقهم لتدلّهم على بيوت قيادات المقاومة في غزة وأنت ترى اليهود يقتلونهم وأن تستمتع بقتلهم. لماذا يا محمود عباس؟ لماذا بربك؟ هل وصل بك كره المقاومة إلى هذا الحد؟ ومقابل ماذا تقوم بهذه الأفعال؟ مقابل ماذا و العدو الصهيوني يوقفك أنت عند الحواجز في الضفة الغربية، مقابل ماذا وعلاقتك مع الصهاينة أوصلتك إلى أنك تخشى حضور مؤتمر في الدوحة لرؤساء دول عربية جاءوا من أجل دعم فلسطين لأنك إن حضرت تكون تذبح نفسك من الوريد إلى الوريد. إن مواقفك هذه يا محمود عباس قد نزلت بك إلى حضيض الحضيض.

الموقف العجيب الثالث و العشرون: التنسيق الأمني مع العدو الصهيوني.

ما معنى هذا الكلام؟ معناه بالطبع أن يأمروك أنت و أزلامك لكي تقبضوا على كل فلسطيني يطالب بحقه في العودة إلى بيته وأرضه التي اغتصبت منه وأن تسلموه للعدو الذي اغتصب أرضه و بيته، و إذا لم تستطيعوا فإنكم تخبرون العدو الصهيوني لكي تسرع مدرعاته ودباباته لكي تقبض عليه و تقتله، ولكي تهدم بيته و تشرد أهله، أمام أعينكم دون أن يرمش لكم جفن.

والتنسيق الأمني مع العدو الصهيوني معناه أيضاً أنكم أصبحتم جواسيس لهم تدلّونهم على تحركات رجال المقاومة في غزة حتى تتم تصفيتهم، وأنتم تنظرون إلى أطفال غزة يقطع العدو أرجلهم، و يتلف عيونهم و يفتت لحومهم، كل هذا أمام أعينكم دون أن يرمش لكم جفن. ما هذا؟ لقاء ماذا تفعلون ذلك؟ ، إن أمتنا سوف تحاكمكم لأنكم تشتركون مع العدو في جرائمه.

الموقف العجيب الرابع و العشرون: وصفك إطلاق الصواريخ على مستوطنات العدو الصهيوني بأنها عملية عبثية وهذا يا محمود عباس أعجب من العجب.

عندما يضرب العدو الصهيوني شعبك بالصواريخ الحارقة و القنابل الفسفورية تقف أنت وأزلامك تتفرّجون على هذا الشعب الذي طرده العدو الصهيوني من أرضه ويلاحقه في أماكن لجوئه ليقتله بأعتى وأفتك الأسلحة يفعل ذلك مدة ستين عاماً بكل وحشية وحقد، وعندما يرد الشباب المقامون الأبطال بصواريخ من صنعهم تزعج العدو، وتبرهن له أن هذا الشعب الفلسطيني العظيم لن يخضع و هو مصر على أخذ حقه مهما بلغت التضحيات، تأتي أنت لتقول إن إطلاق الصواريخ عملية عبثية.

بماذا تصف يا محمود عباس استمرارك بالمفاوضات مع إيهود أولمرت و تبادلك القبل معه ومع زوجته الخبيثة، هذه المفاوضات التي مضى عليها حتى الآن أكثر من خمسة عشر عاماً منذ اتفاقية أوسلو المشؤومة، وأكثر من ثمانية عشر عاماً قبل اتفاقية أوسلو؟ بماذا تصف هذه المفاوضات يا محمود عباس؟ أليست عبثية خاسرة؟ بل هي أسفل من عبثية.

إنّ مفاوضاتكم هذه مع العدو أصبحت مهزلة العالم، وتدّعون أنكم ستحصلون شيئاً من العدو بمفاوضاتكم؟ إن المقاومة و صواريخها التي تصفها بالعبثية قد أجبرت العدو الصهيوني على الانسحاب من غزة، فماذا جلبت لكم مفاوضاتكم؟ أنا أقول لك: جلبت لكم مزيداً من المستوطنات و مزيداً من الإذلال و مزيداً من الحواجز ... آه نسيت شيئاً.. جلبت لكم مزيداً من الأموال و الأرصدة في البنوك. افرح يا محمود عباس بهذه الأموال، وهذا الذل، وهذا الخوف من أن تذبح نفسك من الوريد إلى الوريد.

الموقف العجيب الخامس و العشرون: الادعاء غير الصحيح المتعلق بنشاطك السياسي

جاء في آخر صفحة من كتابك «طريق أوسلو» ادعاء غير صحيح، وأنا أعجب كيف تورده دون توضيح. وهذا الادعاء هو أنك شاركت في نهاية الخمسينات في تأسيس حركة فتح. وأنت تعلم جيداً أنّ قبولك عضواً في حركة فتح قد تم في عام ١٩٦٣م، وقد تم ذلك بعد قرار من اللجنة المركزية لحركة فتح، هذا القرار الذي تضمّن أيضاً قبول الشهيد محمد يوسف النجار. وكان دخولك إلى حركة فتح بعد تأسيسها بعدة أعوام، فكيف تدعي أنك شاركت في تأسيس فتح؟ عيب،عيب أن تدعي ما لم تفعل. ورجال فتح المؤسسون الذين يعرفونك ما زالوا أحياء يعجبون من قولك؟

وفي ختام سرد هذه المواقف العجيبة منك وتوضيح خطرها وضررها على القضية الفلسطينية أكرر ما جاء في المقدمة:ارحل .. ارحل .. ارحل فأنت لم تحقق للشعب الفلسطيني سوى الدمار، وإن بقاءك سيزيد من سفك دماء بريئة، وسيكلف شعبنا الفلسطيني المزيد من الشهداء للتخلص من القيود التي ما زلت تعمل على تكبيله بها. إن بقاءك يا محمود عباس سيكلف شعبنا الفلسطيني المزيد من الآلام والشقاء و المعاناة للتخلص من التنازلات العجيبة التي ما زلت تعطيها للعدو المغتصب.

إذن العدو الصهيوني بالموافقة علي إقامة عباس مع المبيت لمدة ٦٠ يومًا



היתר כניסה לישראל تصريح دخول الى إسرائيل

היתר כניסה לישראל כולל לינה

تصريح دخول الى اسرائيل يشمل مبيت

טלפון לבירורים: 03-6977624 تلفون للاستعلامات

מחמוד	ריא	עבאס	עבאס
محمود	رضا	عباس	عباس

נושא ת.ז. [redacted]

עזה غزة

01/01/2012 | 01/03/2012 | 00:00 | 00:00

Valid despite Security Prevention

29/12/2011

نقلت وسائل الإعلام الصهيونية عن الرئيس عباس، خلال لقاء عقده مساء الاثنين (٢٧ أغسطس ٢٠١٢) في مقر الرئاسة الفلسطينية برام الله ووفد من الحاخامات، القول: «إن إسرائيل وجدت من أجل أن تبقى دولة لها كيانها، وليس لأن تزول».

أكثر من ١٠٠ شخصية عربية وفلسطينية تدين تصريحات أبو مازن حول تنازله عن «العودة» ومنع انتفاضة ثالثة وتدعو لمقاطعته.

بيان:

يا جماهير أمتنا العربية وشعبنا في فلسطين

لم يُصْدَم فيما اقترفهُ محمود عبّاس (أبو مازن)، في القناةِ الثانيةِ، من تليفزيونِ العدوِ الصهيونيِ، يوم الجمعة ٢ نوفمبر /تشرين الثاني ٢٠١٢، إلا كلَّ من استمرأ التعاملِ مع الأوهام. فما اقترفَهُ عبّاس، لم يكن بجديد حتى يُصدِمنا؛ بل كان تأكيداً جديداً على خطٍّ عبّاس، الذي يُنفِّذ مشروعاً صهيونياً، في مجالِ القضيةِ الفلسطينية، عموماً؛ وفي الضفَّة الغربيَّة، راهِناً. فليسَ مُستَهجَناً على من يتباهى بأنه يحمي الصهاينة، وكيانهُم، أن يَوْصِمَ الانتفاضة بـ«الإرهابِ»، وأن يُنكر حقَّهُ في العودةِ إلى مسقطِ رأسِهِ، صفد، ويكتفي بالفُرجَة عليها! وهو الذي دأبَ على التنسيقِ الأمني مع العدوِ الصهيوني، لمطاردةِ فدائيِّينا، وسجنِهِم، وتخليصِهِم أسلِحَتِهِم، وإفقادِ بعضِهِم حياتِهِ، تحت أنواعٍ بشعةٍ من التعذيبِ.

ثم، كيف لنا أنْ نَستهجِن خطايا عبّاس الأخيرة، وهو الذي صرَّحَ - قبل نحو شهر - أمام مجموعة من الحاخامات، بأن «إسرائيل وُجِدَت لتَبقى».

للتذكير فحسب؛ عبّاس هذا هو من رشَّحتهُ واشنطن، و«تل أبيب»، رئيساً لوزراءِ سلطةِ الحُكمِ الذاتي المحدود، وفرضتهُ على الشعبِ الفلسطيني، قبل نحوَ تسعِ سنوات ونِصف؛ شيَّعَت حينها قَواعِدَ «فتح»، عبّاس بالهُتافِ المعروفِ: «يَسقُط كرزاي فلسطين»! فخَرَجَ ذليلاً من رئاسةِ الوزراء، مُضَّطراً لتقديمِ استقالَتِهِ، من كلِّ مناصبِهِ؛ في السلطةِ، ومنظمةِ التحريرِ،و«فتح». لكن الأعداء أعادوهُ رئيساً لكلِّ هذه المؤسسات، بعد بضعة أشهر، بمجرَّد أن اغتالوا ياسر عرفات.

كما لم يَصدِم أحد، رَد الفعل البارِد، من فصائلِ لم تُغادِر المقاومة علناً بعد. أما الفصائل التي فَقَدَت، منذُ زمن، مُبرِّر وجودها؛ وأبقاها عبّاس من بابِ سَد الخانةِ، وكِمالَة العدد؛ فلا أحد يلومها على التزامِها الصمت، إزاء خطايا عبّاس؛ إذ لا حياةَ لِمَن تُنادي.

اليوم؛ مطلوب مِنَّا جميعاً، من اكتَشَفَ عبّاس مُبَكِّراً؛ ومَن لم يَقتَنِع إلا بعدَ أن صُدِمَ بجبهتِهِ، إلا مقاطعة هذا الرَجُل؛ والاستمرار في تعرِيَتِه؛ مُتجاوِزينَ كل الخُشب المسنَّدة، من الفصائلِ والأنظِمَةِ العربيَّةِ، المُطالَبَةِ اليوم بمقاطعةِ عبّاس، إلا مَن كانَ على شاكِلَتِهِ من تلكَ الأنظِمَة. ونَعلَم أن المُهِمَّة صَعبَة؛ فإغضابِ واشنطن، و«تَل أبيب»، فوق طاقةِ النِسبَة الأكبر، من حُكَّامِ العربِ، وثورةُ شعبنا مُستَعصِيَة؛ ما دام البديل لم يُجهَّز بَعد؛ وما دام عُمقنا الاستراتيجي العربي، على هذا النحو من التَبَعثُرِ، والوَهَنِ، والحرصِ على إرضاءِ الأعداء. لكن مَعركَتنا قد بَدأت، وسَننتَصِر.


فلسطين
بيان إلى الأمة
تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٢

يا جماهير أمتنا العربية وشعبنا في فلسطين

لم يُصْدَم فيما اقترفهُ محمود عبّاس (أبو مازن)، في القناةِ الثانيةِ، من تليفزيونِ العدوِ الصهيوني، يوم الجمعة ٢ نوفمبر | تشرين الثاني ٢٠١٢، إلا كلّ من استمرأ التعاملِ مع الأوهامِ. فما اقترفهُ عبّاس، لم يكن بجديد حتى يُصدِمنا؛ بل كان تأكيداً جديداً على خطِّ عبّاس، الذي يُنفِّذ مشروعاً صهيونياً، في مجالِ القضيةِ الفلسطينية، عموماً؛ وفي الضفَّة الغربيَّة، راهناً. فليسَ مُستهجَناً على من يتباهى بأنه يحمي الصهاينة، وكيانهُم، أن يَوْصِمَ الانتفاضة بـ«الإرهاب»، وأن يُنكر حقَّهُ في العودةِ إلى مسقطِ رأسِهِ، صفد، ويكتفي بالفُرجَة عليها! وهو الذي دأبَ على التنسيقِ الأمني مع العدوِ الصهيوني، لمطاردةِ فدائيّينا، وسجنِهم، وتخليصِهم أسلِحَتِهم، وإفقادِ بعضِهم حياتِهِ، تحت أنواعِ بشعةٍ من التعذيبِ.

ثم، كيف لنا أن نَستهجِن خطايا عبّاس الأخيرة، وهو الذي صرَّحَ - قبل نحو شهر - أمام مجموعة من الحاخامات، بأن «إسرائيل وُجِدَت لتبقى».

للتذكير فحسب؛ عبّاس هذا هو من رشَّحتهُ واشنطن، و«تل أبيب»، رئيساً لوزراءِ سلطةِ الحُكمِ الذاتي المحدود، وفرضتهُ على الشعبِ الفلسطيني، قبل نحوَ تسعِ سنوات ونصف؛ شيَّعَت حينها قواعِدَ «فتح»، عبّاس بالهُتافِ المعروفِ: «يَسقُط كرزاي فلسطين»! فخَرَجَ ذليلاً من رئاسةِ الوزراء، مُضطَراً لتقديمِ استقالتِهِ، من كلّ مناصبِهِ؛ في السلطةِ، ومنظمةِ التحرير،و«فتح». لكن الأعداء أعادوهُ رئيساً لكلّ هذه المؤسسات، بعد بضعة أشهر، بمجرَّد أن اغتالوا ياسر عرفات.

كما لم يَصدِم أحد، رَد الفعل البارِد، من فصائلِ لم تُغادِر المقاومة علناً بعد. أما الفصائل التي فَقَدَت، منذُ زمن، مُبرِّر وجودها؛ وأبقاها عبّاس من بابِ سَد الخانةِ، وكمِالَة العدد؛ فلا أحد يلومها على التزامِها الصمت، إزاء خطايا عبّاس؛ إذ لا حياةَ لِمَن تُنادي.

اليوم؛ مطلوب مِنّا جميعاً، من اكتَشَفَ عبّاس مُبَكّراً؛ ومَن لم يَقتَنِع إلا بعدَ أن صُدِمَ بجبهتِهِ، إلا مقاطعة هذا الرَجُل؛ والاستمرار في تعريَتِهِ؛ مُتجاوزينَ كل الخُشب المسنَّدة، من الفصائلِ والأنظِمَةِ العربيَّةِ، المُطالِبَةِ اليوم بمقاطعةِ عبّاس، إلا مَن كانَ على شاكِلَتِهِ من تلكَ الأنظِمَة. ونَعلم أن المُهِمَّة صَعبَة؛ فإغضابِ واشنطن، و«تل أبيب»، فوق طاقةِ النِسبَة الأكبر، من حُكّامِ العربِ، وثورةُ شعبنا مُستَعصِيَة؛ ما دام البديل لم يُجهَّز بَعد؛ وما دام عُمقنا الاستراتيجي العربي، على هذا النحو من التَبَعثُر، والوَهَنِ، والحرصِ على إرضاءِ الأعداء. لكن مَعركتنا قد بَدأت، وسَنَنتَصِر.

الموقعون:

حمدي قنديل مصر	د. عبد الستار قاسم فلسطين المحتلة	د. عواطف عبد الرحمن مصر	شاهيندا مقلد مصر
عبد العال الباقوري مصر	د. رفعت سيد احمد مصر	د. أسعد أبو خليل لبنان	د. ربحي حلوم فلسطين / الأردن
عبد الرحمن يوسف مصر	نضال حمد فلسطين / النرويج	د. عبد الرحيم كتانة فلسطين المحتلة	عبد القادر ياسين فلسطين / مصر
د. إبراهيم حمامي فلسطين / بريطانيا	عصام السعدي فلسطين / الأردن	أحمد الدبش فلسطين/ مصر	اليانا فرانش فلسطين المحتلة 1948
عفاف خلف فلسطين المحتلة	د.عدنان بكرية فلسطين المحتلة 1948	حلمي بلبيسي فلسطين / الأردن	أيمن اللبدي فلسطين / الأردن
أسامة عبد الله فلسطين / السعودية	سحر عبده فلسطين المحتلة / حيفا	د. سعيد دودين فلسطين / ألمانيا	فارس فحماوي فلسطين / الأردن
خضر البرعي فلسطين / مصر	د. عبد الكريم العلوجي العراق	نور الهدى ذكي مصر	محمد العبد لله فلسطين / سوريا
رائد حلمي فلسطين / الأردن	هديل حلمي فلسطين / الأردن	د. نجلاء مكاوي مصر	أمال خزامي مصر
د.عبدالله نمر البياري فلسطين / الأردن	رانية المدهون فلسطين / مصر	أميمة الشريف فلسطين / مصر	ماهر الراعي فلسطين / أمريكا
د. إسماعيل عبد الرحمن فلسطين / أمريكا	أ. ياسر أكرم دودين فلسطين المحتلة	د. محمود الدراويش فلسطين / بلغاريا	أيمن كراجة فلسطين / الأردن
معتصم أبو راس فلسطين/ تونس	إياد عليان فلسطين / السعودية	د. علاء الدين ياسين فلسطين / فرنسا	أحمد محيي الدين لوباني فلسطين / لبنان
عمر حسنات فلسطين / السعودية	سوسن جميل فلسطين / السعودية	محمود الأطرش فلسطين/ السعودية	نايف السلمي السعودية
هنادي كنعان فلسطين المحتلة	معن حجازي فلسطين / السعودية	بسام حمدان فلسطين / الأردن	رزان خلف فلسطين / الأردن
قيس الحنطي فلسطين / الأردن	سلام كيالي فلسطين / الإمارات العربية	إياد حياتله فلسطين / الأردن	محمد الحسيني فلسطين / الأردن
صالح الحاج فلسطين / الأردن	ربى موسى فلسطين / الأردن	هيام العويمر فلسطين / السعودية	رنا درويش فلسطين / لبنان
خالد الناطور فلسطين / الأردن	نجلاء بن صالح تونس	ايهاب الفارس فلسطين / الأردن	مهيب العموري فلسطين المحتلة
محمود بلي بلي فلسطين / السعودية	رانيا حمدي فلسطين / الأردن	كريمة العامري تونس / فرنسا	منية شعبان تونس / فرنسا
راشد جريري فلسطين / الأردن	حمادة شومان مصر / السعودية	عمار سويسة فلسطين / الأردن	يزن حوامدة الأردن
حمزة تفاحة فلسطين / الأردن	نجد الصطاف سوريا / السعودية	قمر بلبل سوريا / السعودية	إيمان حذامي تونس
عمرو حسان لبنان	يارا الحركة فلسطين / لبنان	عبدالسلام حمدي سوريا / السعودية	فرهاد محمد سوريا / السعودية
رضا الخصاونة الأردن	أحمد طوطح فلسطين / السعودية	هويدا غزال تونس / فرنسا	حسام صقر مصر / ألمانيا
شادية بن سليم المغرب	عبد الإله بكار سوريا / السعودية	عبدالحليم أبو حلتم فلسطين / الأردن	أسامة عامر فلسطين المحتلة
عبد الله حمودة فلسطين / الأردن	عتاب الدقة فلسطين / سوريا	خالد البلشي مصر	أمال وهدان فلسطين المحتلة 1948
الياس جرجوس سوريا	تبارك الياسين الأردن/ السعودية	صفاء سرور فلسطين / الأردن	جنين مصطفى فلسطين / الأردن
يزن الحلو فلسطين / السعودية	رانيا عليان فلسطين / السعودية	أسامة الرملي فلسطين / كندا	عبدالله برداحا المغرب
ريم بنا فلسطين المحتلة	جهاد مرعي فلسطين / ألمانيا	سمر المليجي مصر	نهلة صالح مصر
يوسف صدقة فلسطين المحتلة	هالة اسعد فلسطين / الأردن	نسرين حاج يحيى فلسطين المحتلة	صوفي شهوان فلسطين المحتلة

ريم رشدان فلسطين / سوريا	جمال راضي فلسطين / الأردن	هشام الاقطش فلسطين / الأردن	د. غادة خليل فلسطين / الأردن
د. سعادة أرشيد فلسطين المحتلة	فضل مصطفى النقيب فلسطين المحتلة	د. ماري دبس لبنان	عصام بلبيسي فلسطين / السويد
فادي جيوسي فلسطين / السويد	كايد جنعان فلسطين / السويد	هادي علاوي العراق / السويد	ماجد رواجبه فلسطين / السويد
حمد مولي العراق / السويد	باسم النقيب فلسطين / أمريكا	د. رمزي أبو عياش فلسطين / ألمانيا	فايز عبد الفتاح بولندا
أمين حمدي تونس	نبيل مرزوق سوريا	ميرفت أبو خليل لبنان	د. عادل خربط فلسطين / أمريكا
عقبة الشولي فلسطين / السعودية	ثائر الأشقر فلسطين / الأردن	نظيمة سعد الدين مصر	عبد الرحمن غيث فلسطين / الأردن
إبراهيم الجابري فلسطين / الأردن	باسل الأعرج فلسطين المحتلة	أيمن أبو عبيد فلسطين / إيطاليا	موسى الملاحي فلسطين / السويد
الهام الشريف فلسطين / مصر	نظيم سليمان ألمانيا		

فهرس الموضوعات